جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



مذكرة ماستر

علوم سياسية

علاقات دولية و استراتيجية

رقم: 012 ع س/2019

إعداد الطالبة :

شبلي اليامنـة

يوم: 2019/07/03

التحول في المفهوم الأمريكي للقوة وانعكاساته على النظام الدولي

لجنة المناقشة:

أسعيد مصطفى	**أستاذ مساعد أ**	بسكرة	رئيسا
بخوش مصطفى	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	مشرفا ومقررا
بن عبد الرزاق حنان	أستاذ مساعد ب	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

شكـــــر وعـرفـــــان

الحمد الله أحمده وأستعينه ، وأشكره على ما أنعم علي من نعمة العلم وفضله، وأعانني بتوفيقه على انجاز هذه الرسالة المتواضعة ..

أتقدم بالشكر الخاص للمشرف: **الدكتور مصطفى بخوش** لإشرافه على إنجاز هذا البحث وإتمامه على أحسن وجه، خاصة ما لقيت من طرفه من دعم ونصح وإرشاد.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل **لأعضاء لجنة المناقشة** لتفضلهم قبول قراءة رسالتي ومناقشتها، وتحياتي الخالصة: **للدكتور لزهر بن عيسى**

كما أشكر **هيئة التدريس لقسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة** ، نظرا للجهود الحثيثة المبذولة من طرفهم ، وادعوا الله أن يسدد خطاهم ويرزقهم من فضله في المشوار العلمي والمهني إن شاء الله دون استثناء.

وفي هذا الصدد أشكر زميلي **عبد الباسط قصوري** الذي أعانني كثيرا خلال المشوار الدراسي.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد، ومد لي يد العون والمشورة اللازمين لإنجاز هذا البحث العلمي.

إهــــــداء

إلــى سنــدي فــي هـذه الدنيـا بـعد الله الـوالـدين الكريمين

إلــى إخوتي: العيــد– نورالديـــن– النـذيـــر

إلــى أخواتي: فطيمة الزهرة– زهية– نزيهـة

إلــى أحفاد العائلة وحاملي مشعل المستقبل من بعدي

إلــى جمال الدين – يوسف – إسحاق– عبد النور– عصام– محمد(عمور)

إلــى أميــرة– بثينـــة– أمينـــة– مــارية

إلــى رفيقتا الدرب خلال هذا المشوار الدراسي مهرة صباح وسيدهم لندة

إلــى من تدعمني بنصائحها صديقتي نادية لمونس(نانا)

إلــى صاحبة الشعر المتميز والإحساس الراقي مسعودة ربيع(بهجتي)

إلــى رفيقة ذكرياتي نسرين كرباع (نوسة)

إلــى صديقتي في العمـل آسيـا شعبــان

إلــى كل زميلاتي وزملائي في هذا المسار الدراســي

إلــى كل من أحب العلم وسعى إليه

إلـــى الأجيــال المثقفــة والأجيــال القادمـــة

أهـدي هذا البحث العلمي.

شبلي اليامنة

الفهرس

مقدمة

مقدمة:

يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم الدارجة الاستخدام على الدوام في حقل العلوم السياسية، وعلى وجه الخصوص حقل العلاقات الدولية، كما تعتبر القوة من المفاهيم القديمة المتجددة التي طالما تلقي بظلالها على حقل السياسة الدولية منذ عهد أرسطو إلى عصرنا الحالي.

إن ما أنتجته نهاية الحرب الباردة من تغير في البنية الهيكلية للنظام الدولي وتحول نحو الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية منفردة، كان له أثره على الفكر الاستراتيجي فيها، الأمر الذي جعلها تتبنى سياسة عالمية شاملة بأهداف تتوافق مع قوتها وقدراتها تحقيقا لمصالحها الحيوية، سواء كان ذلك عن طريق المبادئ العالمية التي استخدمتها كمبررات لحماية أمنها القومي وإبقاء قبضتها على النظام الدولي قبل أحداث الحادي عشر سبتمبر أو عن طريق الاستراتيجيات التي طورتها للتكيف مع مخرجات النسق الدولي بعد تلك الأحداث.

لم يقتصر تأثير نهاية الحرب الباردة على تحولات العلاقات الدولية في النسق الدولي التي أصبحت تتسم بالتعقيد و التشابك الشديدين، وإنّما تعداها إلى مستوى الرؤى والمفاهيم في العلاقات الدولية، ويعتبر مفهوم القوة من أهم المفاهيم التي طرأت عليها تطورات بلورها منظرو الفكر الاستراتيجي الأمريكي في ظل ظواهر السياسة الخارجية التي عرفتها البيئة الدولية الجديدة والتي أصبح من الصعب حصرها أو التحكم في انتشارها عالميا أو تحجيم مخاطرها.

ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت القوة الشاملة من أجل الحفاظ على هيمنتها وبقائها في الصدارة العالمية من جهة، وللوقوف في وجه أي قوة لها نية منافستها على الريادة العالمية، خاصة مع بروز القوى الصاعدة والتنافس الدولي على القوة والنفوذ، وقد اختلف استخدام القوة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من مرحلة إلى أخرى، نظرا لتطور وتحول مفهوم القوة وتعدد وسائلها وأساليبها، هذا التحول الذي طرأ على المفهوم الأمريكي للقوة خلف آثارا وانعكاسات على النظام الدولي الذي عرف بدوره عدة تغييرات وتحولات في البنية الهيكلية له.

أهمية الموضوع:

تكمن الأهمية العلمية في أهمية متغير القوة وتحولاته بصفة عامة ومدى تطوره في الفكر الأمريكي بصفة خاصة، وفي ظل النظام الدولي. وبناء تصور عام على أهمية تحول مفهوم القوة لدى دوائر الفكر الاستراتيجي الأمريكي ومحاولة هؤلاء تكييفه حسب المتغيرات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة إلى عصرنا هذا، وكذلك ما أنتجه هذا التحول من آثار وانعكاسات على المستوى الدولي، والنفوذ والهيمنة العالمية خاصة وأن اي دولة تريد الهيمنة والنفوذ العالمي يجب أن تكون لديها قوة شاملة ترتكز عليها و تعرف كيف تستخدمها في الوقت المناسب والمكان المناسب.

أما الأهمية العملية للموضوع فتظهر من خلال التفاعل بين المتغيرين، حيث كلما طرأ تحول على مستوى النظام الدولي، كانت هناك استجابة لتغير وتطور مفهوم القوة الأمريكية الأمر الذي يؤدي بالضرورة لمخرجات تتجلى على شكل انعكاسات على النظام الدولي في حقل العلوم السياسية. وتتبع وكشف مدى علاقة التأثر والتأثير بين المتغيرين.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن اجمالها في التالي:

- ✓ تحاول الدراسة تسليط الضوء على موضوع لايزال مجالا للبحث والدراسة وتجدد مستمر، الأمر الذي قد يشكل إثراء لمكتبة العلوم السياسية ولو من جانب بسيط.
- ✓ تحاول الدراسة توضيح العلاقة بين التحول في المفهوم الأمريكي للقوة بالنظام الدولي، من خلال التطرق والتتبع لتحول وتطور مفهوم القوة الأمريكي في ظل بيئة دولية تتسم بسرعة التدفقات فوق وتحت القومية ومدى تأثير هذا التحول وانعكاساته على النظام الدولي. واعطاء فكرة عن كيفية استخدام القوة وتوزيعها في الوقت والمكان المناسب وليس امتلاكها فقط.

أسباب اختيار الموضوع:

- الأسباب الذاتية: السعي لزيادة الحصيلة العلمية حول القوة الأمريكية ولبناء تصور واضح وشامل ودقيق على متغير القوة الأمريكية أولا، ثم التعرف المعمق على مدى تأثيره على النظام الدولي.
- الأسباب الموضوعية: تقديم تنظيم جديد حول الموضوع من خلال ربط تحول المفهوم الأمريكي للقوة بتطور بتغير البيئة الدولية وتفاعلاتها ومدى انعكاس ذلك على النظام الدولي.

إشكالية الدراسة:

زاوجت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بروزها كقوة رئيسية في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة لتحقيق أهدافها في مناطق التوتر والنزاع في العالم ومعالجة وإدارة ملفات النظام الدولي بين التدخل المباشر لحسم المواقف والقضايا أو استخدام وسائل أخرى تتغير مع تغير مقتضيات البيئة الدولية لذلك لازالت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مفاتيح التأثير والتغيير في النظام الدولي من خلال ما تمارسه بانتهاج سياسة القوة سواء من خلال العناصر المادية أو تدعيم المرتكزات القيمية والمعيارية أو الاقتصادية والتكنولوجية أو الدمج بين كل العناصر السابقة، في أسلوب ذكي و جديد توظفه حسب توجهاتها ومصالحها في العالم وبمايتلاءم مع مخرجات البيئة الدولية، وكل ذلك مرتبط بالتطورات المختلفة التي عرفها مفهوم القوة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وعلى هذا الأساس فان المشكلة البحثية المعالجة في هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل المركزي التالي: **كيف انعكس التحول في المفهوم الأمريكي للقوة على النظام الدولي بعد الحرب الباردة ؟**

وللإحاطة بالموضوع تم تفكيك التساؤل المركزي إلى تساؤلات فرعية على النحو التالي:

1. كيف أثرت مستويات التحول في مفهوم الأمن على تحول مفهوم القوة الأمريكية؟
2. فيما تمثلت وسائل استخدامات القوة الأمريكية بعد الحرب الباردة ؟
3. ما هي الترتيبات والانعكاسات الأمريكية الجديدة للقوة على النظام الدولي بعد إعادة انتشارها ؟

فرضيات الدراسة:

بناءا على الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضية على شكل اجابة مؤقتة مرتكزة على علائقية المتغيرات كما يلي:

كلما طرأ تحولا في المفهوم الأمريكي للقوة كلما انعكس ذلك على النظام الدولي في شكل ترتيبات أمريكية جديدة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تتبع أهم التحولات في النظام الدولي والبحث في التغيرات المصاحبة لها في مفهوم وطبيعة القوة الأمريكية وطريقة انتشارها وتوظيفها، والتوقف عند كل محطة من محطات التحول عبر رصد ملابسات وخلفيات هذه التغيرات.

الدراسات السابقة:

اعتمدت في اعداد هذه المذكرة على مجموعة من الدراسات السابقة كانت بمثابة الدليل الذي ساعدنا في تطوير افكار ومحاور الدراسة. وأهم هذه الدراسات هي:

1.**كتاب لجوزيف.س.ناي**: بعنوان القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية عن دار العبيكان للنشر، والذي تناول فيه تعريف القوة الناعمة وحدودها وطرق استخدامها ومصادرها في سياق تحليلي لمتغير القوة في السياسة الدولية وتأثير الجوانب القيمة في السياسة الخارجية كما تطرق إلى براعة استخدام القوة الناعمة عن طريق الدبلوماسية العامة كما لخص معنى كل ما سبق بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في أعقاب الحرب على العراق. تم استخلاص كيفية استخدام القوة الناعمة من خلال الجذب والتأثير في الطرف الآخر دون اللجوء المادي للقوة وبأقل تكلفة وجهد.أي ان القوة الناعمة تعمل في صمت وتكون لها آثارا أقوى وأبلغ من القوة الصلبة. وهذا ما جعل (الو.م.أ) تستخدمها للتأثير في الآخرين.

2.**كتاب لعلي زياد العلي**: بعنوان القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد تداعياتها وآفاقها المستقبلية عن دار المكتب العربي للمعارف، والذي تناول فيه فكرة القوة ومبدأ التفوق على السياسة الخارجية الأمريكية كما

تطرق فيه للقوة الشاملة بمعنى كل مقومات القوة الأمريكية، وأهم التيارات الفكرية التي تتبنى استخدام القوة بكل أنواعها(الصلبة والناعمة والذكية) وكيف أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تملك كل مفاتيح النظام الدولي في ظل المتغيرات التي طرأت على هذا الأخير، انطلاقا من مقومات القوة التي تمتلكها على كافة الأصعدة.حيث تم من خلاله التعرف على أهم التيارات الفكرية الداعمة والمطورة للقوة الأمريكية، ومدى أهمية هذه التيارات وتأثيرها في السياسة الأمريكية، وكيفية استخدام جميع أنواع القوة عن طريق الإستراتيجية التي تضعها هذه التيارات ومدى أهمية دوائر البحث والفكر بالنسبة للحكومة الأمريكية.

3.كتاب لـ :ثائر خليل حمد: بعنوان الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية الصادر عن دار الحامد للنشر والتوزيع، والذي تناول فيه الأمن القومي الأمريكي كإطار نظري مفاهيمي والقوى والمتغيرات الخارجية الأمريكية الدافعة للتغيير في المنطقة العربية، حيث تم استخلاص مدى تحول الاهتمام الأمريكي للأمن القومي من أمن الدولة إلى أمن الأفراد في ظل تغير البيئة الدولية بعد الحرب الباردة وكيفية التغيير في المنطقة العربية وبشتى الوسائل لفرض هيمنتها والحد من تمدد وتنافس القوى الصاعدة في المنطقة (الصين وروسيا) خاصة في ظل الأزمة السورية واستقطاب هذه الأخيرة العديد من القوى وجعلها كبؤرة تنافس دولي.

4- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر لـ/ فكيك حكيم: في العلوم السياسية بعنوان الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة حيث تناول فيها بتفحص النظام الدولي والتحديات التي تواجهها القوى الكبرى بما فيها القوة المهيمنة (الو.م.أ) خاصة مع تزايد أهمية الصعود الصيني حيث تم استنتاج مدى تأثير هذا الأخير في العلاقات الدولية كمحدد رئيسي لتوجيهها ومدى تركيز النظام الدولي على المتغير الاقتصادي أكثر من أي متغير آخر والاستراتيجيات الأمريكية لمواجهة التمدد الصيني واحتوائه عن طريق الشراكة الاقتصادية لأكبر تجمع اقتصادي عالمي المتمثل في الباسفيك **APEC**.

خطة للدراسة:

استنادا للإشكال المركزي المطروح والفرضية الموضوعة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية.

حيث تم التطرق في الفصل الأول الموسوم بالتحول في مستويات الأمن وأثره على تحول مفهوم القوة الأمريكية، تناولنا فيه مستويات التحول في مفهوم الأمن وأثرها على تحول مفهوم القوة الأمريكية، ثم تم التطرق لتحول مفهوم القوة من مفهوم القوة الصلبة إلى مفهوم القوة الناعمة والذكية في الفكر الأمريكي.

أما الفصل الثاني فعنونته بالقوة الأمريكية بعد الحرب الباردة واستخداماتها حيث تم التطرق فيه إلى التيارات الفكرية المؤيدة لاستخدام القوة الصلبة والتيارات المؤيدة لاستخدام القوة الناعمة والتيارات المؤيدة لاستخدام القوة الذكية مع التعرض للوسائل المستخدمة لكل نوع من أنواع القوة وإعطاء نماذج تطبيقية على كل نوع.

وأخيرا تناولنا في الفصل الثالث الموسوم بالترتيبات السياسية الأمريكية في وانعكاساتها على النظام الدولي. حيث تم التطرق فيه إلى الهيمنة الأمريكية والانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية ثم إعادة انتشار القوة الأمريكية وانعكاساتها على النزاعات الدولية وفي الأخير تطرقت لواقع تنافس القوى الصاعدة في ظل النظام الدولي ومدى تأثير هذه القوى على القوة الأمريكية.

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة من الناحية العلمية في صعوبة الاندماج في النظام الجديد (ل. م. د) بعد الانقطاع عن الدراسة الجامعية مدة عشرة أعوام والعودة من جديد حيث كان هناك اختلاف كبير بين النظام الكلاسيكي الذي درست فيه والنظام الحالي خاصة وأن علم السياسة يتسم بالتطور الدائم والديناميكية.

أما من الناحية العملية فكانت في صعوبة التوفيق بين العمل والدراسة خاصة وان الساعات المسموح بها لي في الوظيف العمومي هي أربع ساعات فقط في الأسبوع، بينما الدراسة الجامعية هي بشكل يومي وتفوق الأربع ساعات في اليوم لذلك كان من الأفضل لو كان هنالك دوام خاص بالموظفين يكون الأمر أسهل، لأن الموظف في بعض الأحيان يتعرض للفصل والعديد من المشاكل في العمل بسبب الغيابات المتكررة والخارجة عن إطار القانون المسموح له للدراسة (أربع ساعات في الأسبوع فقط). ناهيك عن المسؤوليات والالتزامات الأخرى.

الفصل الأول :
مستويات التحول في مفهوم الأمن و تأثيرها في تحول مفهوم القوة الأمريكية

لقد عرفت البيئة الدولية العديد من التطورات والتغيرات على اثر نهاية الحرب الباردة خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني الذي عرف العديد من التحولات وعلى المستويات الثلاثة (الفواعل – مصادر وطبيعة التهديدات الحالية – والوسائل والأدوات) هذا الأمر أدى للتأثير على التحول في مفهوم القوة الأمريكية حيث سنحاول من خلال هذا الفصل مناقشة هذا التأثير من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مستويات التحول في مفهوم الأمن**
- **المبحث الثاني: مضامين السياسة الأمريكية الجديدة**
- **المبحث الثالث: التحول من مفهوم القوة الصلبة إلى القوة الناعمة والذكية في الفكر الأمريكي**

المبحث الأول : التحول في مستويات الأمن

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة لإعادة النظر في المجالات الرئيسية للفكر السياسي والاقتصادي كما برزت العديد من المفارقات بعضها على المستوى الهيكلي النظامي، وبعضها على المستوى ألقيمي وما زاد الوضع تعقيدا تزامن ثلاث تحولات أساسية هي : نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي، والعولمة على المستوى الاقتصادي، ونهاية الفكر الشيوعي على المستوى الإيديولوجي. وقد فرض هذا التزامن ضرورة التفكير في عالم بدون حدود ثابتة فاصلة وكذلك بدون عدو واضح. وكان من نتيجة ذلك أن أصبح تحول مفهوم الأمن بدوره احد الموضوعات الأساسية التي تشغل الباحثين والقادة السياسيين عامة والأمريكيين خاصة لما له من تأثير مباشر على طبيعة العلاقات الدولية والنظام الدولي ككل بعد الحرب الباردة.

وقد اتخذ التحول في مفهوم الأمن ثلاثة مسارات أساسية، سيتم التطرق لها عبر ثلاث مطالب.

المطلب الأول : مستوى التحول في الفاعلين الدوليين (مصدر التهديدات والأخطار)

في البداية نشير إلى أن المقصود بالفاعل (**Actor**) في العلاقات الدولية، هو كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر على أن يلعب دورا على المسرح الدولي. وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل. وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون[1].

أن تحليل دور الفاعلين وليس تحديد وضعهم القانوني هو الذي يمكننا من تحديد موقعهم ومدى فاعليتهم في المسرح الدولي، فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبط بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية، وكشفت التحولات العالمية على انه هناك قوى عديدة على الأقل في النظم الديمقراطية تتقاسم الصلاحيات في إطار الجهاز التنفيذي، وأن هذه القوى السياسية ترتبط بجماعات سياسية واقتصادية واجتماعية تدفعها للانغماس بشكل متزايد في عملية صياغة السياسة الخارجية وفقا لتوجهاتها وأهدافها ومصالحها، فمثلا يحدث أحيانا أن يتجه أرباب العمل إلى تنظيم هياكل مؤسسية ودواليب العمل تسمح لهم بإقامة شبكة علاقات دولية خاصة بهم مع الشركات والحكومات الأجنبية، والتعاون الوثيق مع السلطة السياسية، مما يسمح بتحقيق المرونة الدبلوماسية المطلوبة.

أي انه أصبحت هناك مرونة وسلاسة في التعاملات مابين الفاعلين الدوليين سواء كانوا دولا أو من غير الدول هذا التحول في طبيعة الفواعل دفع هولستي إلى القول بوجوب التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية، الأول يشمل السياسة العليا، وهي تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا السلم والحرب. أما النوع

---

[1] مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد 174، اكتوبر 2008، ص144.

الثاني فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات ماعدا قضايا السلم والحرب، ويشارك فيها كل الفاعلين من دون الدولة.

غير أن هالد**Held** في مقاربته الكوسموبوليتانية يرى أن تقسيم هولستي **Holsti** مقبول لكنه غير واقعي، لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدولة فقط(الدور المتصاعد لبعض المنظمات والهيئات كالأمم المتحدة، والحلف الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي في التعاطي مع النزاعات ذات الطبيعة الأمنية).

وهو ينطلق من فكرة محورية أساسها أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تدخل في أمور السلم والحرب , كما أن السياسة الكلية ليست فقط على مستوى عالمي لكن أيضا داخل الدولة العضو فيما يخص التنمية،وحقوق الإنسان، والإصلاحات السياسية، والديمقراطية، والأقليات وغيرها من القضايا، لذلك يعتقد **Held** أن التحول على مستوى الفاعلين يؤثر على مستوى القوة والقواعد والسيادة.

من خلال تحليل هالد نستشف مدى تأثير هذا التحول على مستوى الفاعلين في مستوى القوة والقواعد والسيادة من خلال أحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية، وأمام هذا التنوع في الفاعلين تحت القوميين وفوق القوميين، والذين يسعون جميعا إلى التسلل إلى رقعة السياسة الخارجية، فقد نقع تحت إغراء القول إن وظيفة الدولة تنحصر بالتحديد في لعب دور الحكم بين هذه المصالح والاتجاهات المتعارضة لتحديد الخط المشترك وصياغة الإجابة على التحديات. و يمثل هذا الوضع ما يجب أن يكون عليه الحال من الناحية النظرية ولكنه لا يتم عمليا على هذا النحو.فالتحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية يفترض أن كل التوترات يمكن حلها عن طريق تدخل السياسي الذي يفرض إطارا للتفكير المتجانس الموحد.حيث أن هيمنة السياسي وأولويته أصبحت اليوم مشكوك فيها من طرف قدرات وإمكانات باقي الفاعلين الذين بإمكانهم فرض منطقهم الخاص للعمل،خصوصا عند الحديث عن شبكات الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية[1].

إن تطور الظواهر فوق قومية و تحت قومية في العلاقات الدولية، برز مع إسهامات **جون بورتون**"**Burton**"في كتابه" **World Society**" الذي أشار فيه إلى بدايات ظهور مجتمع عالمي أمام تراجع أدوار الدول.

هذا المجتمع حسبه شبيه بشبكة العنكبوت"**Toile d'areigneé**"، كل فرد فيه يملك علاقات متعددة مع مؤسسات متنوعة. هذه العلاقات جوهرها إشباع الحاجات خصوصا الأمن و الرخاء،و يعتقد **بورتون** أن الشكل السياسي الذي تمتلكه الدولة لم يعد قادرا على إشباعها لذلك يتوجه الأفراد نحو فواعل آخرين.

إن التطرق لموضوع تعددية الفواعل دون التوقف عند إسهامات **روزنو Rosenau.**ليبقى ناقصا،فهو يؤكد انه يجب التركيز اليوم أكثر على دراسة السياسة ما بعد الدولية "**post international**" وهي نفسها

---

[1]مصطفى بخوش، مرجع سابق.

السياسة العالمية كما يشير في كتابه "**Turbulence in worldpolitics**"حيث أشار فيه إلى بداية زوال عالم الدول الذي نشا مع اتفاقية **وستفاليا** "**Westphalia**"والمحكوم بثلاثة مبادئ أساسية هي:

- مبدأ السيادة.
- مبدأ المساواة بين الدول.
- مبدأ عدم التدخل.

معتمدا في تحليله هذا على ظاهرتين أساسيتين هما:

- تضاعف وتزايد الفواعل من خارج إطار السيادة**Sovereignetyfree**
- انتشار وتشتت الهويات التي لم تعد قادرة على الاستمرار في الولاء اتجاه الدول.

وهو ما نتج عنه حركة تفكك "**Fragmentation**" يقابلها بداية تبلور هوية عالمية للنوع الإنساني. ما يميز العالم ما بعد الوستفالي حسب **روزنو**هو انه ضحية للاضطراب الذي يعكس حالة الفوضى غير المتحكم فيها و التي تعبر عن وجود ثلاثة أزمات هي:

- أزمة السيادة: فقاعدة قدرة الدول على إدارة المشاكل تتراجع باستمرار.
- أزمة متعلقة بالإقليم "**territoriality**" فالتوجه نحو العولمة يتجاوز نموذج الدولة.
- أزمة سلطة: تعدد الفواعل و تنوعهم ونسبية قدرتهم على الفعل تمنع قيام نظام مستقر.[1]

المطلب الثاني : مستوى كثافة وتسارع التدفقات فوق وتحت القومية (طبيعة التهديدات والأخطار)

إن انفتاح المجتمعات و الاقتصاديات ساهم بداية في توسيع الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، هذا الأخير كان متصورا انطلاقا من هيمنة الدولة و أولويتها فالمجال السياسي والأمني يهيمن على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، فالملاحظ أن كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، وكذا التداخل المتصاعد يوم بعد يوم لشبكات الاتصال و المعلومات، بالإضافة إلى تحسن وسائل النقل كلها تمثل ظواهر تساهم في تطور العلاقات العابرة للحدود التي تتجاوز رقابة الدول.[2]

إلى جانب العلاقات الدولاتية، تطورت علاقات عبر القومية(Transnational)لتتجاوز رقابة الدول وأدت إلى نتيجتين:

1. اعتبرت الدولة سابقا الفاعل المركزي في العلاقات الدولية،وبالمقابل يتحدد لها باقي الفاعلين في الساحة الدولية (المنظمات الدولية،الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الغير حكومية) اليوم أصبح من المسلم به أن الفاعلين من غير الدول يمتلكون عددا كبيرا من الفرص للخروج والتخلص من وصاية الدول بل والعمل ضدها ومنافستها. أي أن منطق الدولة كفاعل مركزي له الوصاية على باقي الفاعلين من غير الدول قد ولى وتراجع أن لم نقل قد اندثر.

---

[1]مصطفى بخوش، مرجع سابق.

[2]المرجع نفسه.

2.أدوات تنظيم الحياة الدولية كانت متصورة من زاوية سياسية محضة،غير أن التأهيل المتزايد للفاعلين من غير الدول يفرض الأخذ بعين الاعتبار زوايا ورؤى أخرى،لذلك نلاحظ تراجع الفصل بين المجالات المرتبطة بالسياسة العليا (الدبلوماسية،الأمن والإستراتيجية...) والمجالات الأقل أهمية والحياتية،حيث تدخل الاعتبارات السياسية في تنافس مع أولويات أخرى وطرق مغايرة للتفكير.

إن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة أنتجت تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي،شجعت تعددية الفاعلين وجعلت من توافر مستوى معين من الاعتماد المتبادل ضروريا،وعليه يؤكد هؤلاء أن الفعل الدولي . إذا اراد لنفسه أن يكون فعالا ومتماسكا . فيجب ألا يحصر نفسه اليوم في الإطار الضيق للميدان الدبلوماسي والإستراتيجي،لأن المعارك تدور وبنفس الشراسة في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة.ولهذا السبب يتعين إن نضيف إلى قائمة الأدوار المسيطرة للمفهوم التقليدي للعلاقات الدولية،والتي ضمت رجل الدبلوماسية ورجل الحرب،قائمة أخرى تضم الخبير الاقتصادي والفني والديني والثقافي والمالي.

إن المنطق الجديد يختلف تماما عن المنطق الآروني الذي يرى كما كتب **Raymond Aaron** نفسه "أن العلاقة الدولية تبرز في وبواسطة سلوكيات معينة ومحددة، تصدر عن شخصيات رمزية هي الدبلوماسي والجندي....... السفير والجندي يعيشان و يمثلان العلاقات الدولية "، وبحسب هذا المنطق فان كل الدول تبحث عن نفس الأهداف المعرفة بالقوة و الأمن، ولتحقيق ذلك تضبط سلوكها إزاء بعضها البعض بتوظيف وسيلتين مشتركتين هما: الدبلوماسية والقوة. وبالنسبة لهذا المنطق دائما فان أي دولة حرة في الاعتماد على دبلوماسييها أو عسكرييها لمواجهة أي وضعية ما، واختيار الأسلوب و الوسائل محكوم فقط بالظروف ليس إلا، لأن الدبلوماسية والحرب ليس من طبيعة مختلفة فكلاهما مجرد أدوات في خدمة المصلحة الوطنية، وهذا بالضبط ما يسميه **آرون** (السلوك الدبلوماسي الاستراتيجي) الذي يكون هدفه الأخير محاولة عقلنة القرارات المتخذة.

وقد اقتصرت في السابق دراسة العلاقات الدولية على البحث في التدفقات الصادرة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن الدول، أو بمعنى أدق عن الحكومات التي يفترض أنها تمثل هذه الدول على المسرح الدولي ولم تتعرض إلى جملة التدفقات التي تشكل العلاقات الدولية اليوم، إذ انه يوجد في إطار ما نطلق عليه العلاقات الدولية عدد من التدفقات يخرج بدرجة أو بأخرى عن نطاق سيطرة أو رقابة الأجهزة الحكومية، وهذا هو الوضع على سبيل المثال بالنسبة لانتقال الأفراد ورؤوس الأموال أو البضائع أو الأفكار ومن المؤكد أن الحكومات لا تقف موقف المتفرج بالنسبة لحركة هذه التدفقات التي من الأكيد أن تؤثر على توازن اقتصادها أو على قوة عملتها أو جوهر الاتفاق الوطني القائم، لكن الحكومات عادة ما تعجز عن اخذ زمام المبادرة في مثل هذه الأمور و تكتفي بردود الفعل في مواجهة مبادرات تأتي من جانب

الجماعات التي تتحرك من تلقاء نفسها لتحقيق أهداف خاصة بها، هذا النوع من التدفقات هو الذي يطلق عليه كما اشرنا سابقا وصف عبر قومي**Transnational** .[1]

المطلب الثالث : مستوى التحول في الوسائل والأدوات

لقد غير التقدم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدولية تغييرا عميقا،إن لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها.بحيث أصبح الحديث اليوم وبشكل متزايد عن الصراعات غير المتناظرة،التي تدار بوسائط وأدوات ليست بالضرورة عسكرية فقد تكون إلكترونية أو وسائل مدنية، أو حتى فيروسات معدية وغيرها.إن الطابع الأهم الذي يحكم هذه الصراعات هو الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر،فالأولى يمكن توقعها وبالتالي مواجهتها، أما الثانية فهي من طبيعة مختلفة تمتاز بالتنوع والتعدد وهو ما يصعب من إمكانية تحديدها والتنبؤ بما آلاتها وبالتالي مواجهتها.فمثلا اليوم هناك تركيز على تحول الحركات الأصولية المتطرفة إلى الخطر الرئيسي على السلام والأمن الدوليين الذي يجب مواجهته،وهو الأمر الذي يطرح الكثير من الإشكاليات المرتبطة بأدوات ووسائل مواجهة هذه الشبكات،إذ أن الأدوات العسكرية التقليدية أثبتت تجربة الحرب على الإرهاب عجزها وعدم كفاءتها في هذا المجال.وبرزت الحاجة لتبني مقاربات سوسيواقتصادية تستخدم أدوات غير عسكرية لمواجهة هذه المخاطر[2].

في ذات السياق دائما ذكر "هيلد **Held**"وآخرون في كتاب **Globalization Transformation** ست فرضيات أساسية حول تأثير العولمة في قضايا الأمن التقليدية والتي تبرز مدى تحول الوسائل والأدوات في ظلال عولمة وهي كالآتي :

- إن انتشار التقنيات العسكرية في جميع أنحاء العالم تعني انه بينما يطور المجددون ويستخدمون حدودا فاصلة في الأسلحة المتطورة، فان دولا أخرى تضطر للحصول على أحدث المعلومات والأنظمة أو أن تدفع ثمن تخلفها في قوتها العسكرية وفي أمنها.
- لم يعد يحتاج خوض حرب في عصر المعلومات إلى تحريك المجتمع فيزيائيا، بل يحتاج إلى سياسة علاقات عامة فعالة تستخدم فيها وسائل الإعلام بمهارة لإعلام الرأي العام. تحتاج معظم الحروب الآن إلى الهدوء السياسي لأنها الآن رأسمال شديد وإمكانات محددة أكثر.
- العالم يمارس ثورة جديدة في التكنولوجيا العسكرية**MTR** ، فتقنيات المعلومات، تحول القدرات العسكرية الموجودة، وإدارة الحروب، والقدرة على إظهار القوة العسكرية من مسافات بعيدة بدقة عظيمة.
- العولمة المتزايدة في قطاعات الصناعات المدنية التي تعمل في الإنتاج الدفاعي الالكترونيات أو البصريات، تتساهل في السيادة التقليدية للقدرات الدفاعية القومية، لأنها تجعل الحصول على الأسلحة واستخدامها خاضعا لقرارات إعمال سلطات أخرى أو شركات وراء مجال التشريع القومي.

---

[1]المرجع نفسه

[2]المرجع نفسه

- تجعل أنظمة الاتصالات الآنية إدارة الحروب أسهل، لأن القادة يستطيعون الإشراف والتدخل بالعمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن ممكنة من قبل.
- تصبح تهديدات أمن الدول، أكثر انتشارا ولم تعد عسكرية بطبيعتها.[1]

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التحولات على المستويات الثلاثة في الأمن بعد الحرب الباردة مباشرة، خاصة فيما يتعلق بمستوى تغير الوسائل والأدوات،لم تعد الأداة العسكرية وحدها كافية لتحقيق الأمن والهيمنة الدولية، ذلك انعكس على التحول في مفهوم القوة التي كانت منحصرة في القوة العسكرية ،فلم تعد الدولة التي تملك القوة العسكرية هي التي تستطيع توفير أمنها الداخلي والخارجي،وأفضل مثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر رغم امتلاكها لأكبر قوة عسكرية ومع ذلك فشلت خاصة بعدما أثبتت الأداة العسكرية فشلها أثناء شنها الحروب الوقائية و الاستباقية على العراق وأفغانستان.

[1] أحمد فريجة، لدمية فريجة،**الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة**، نقلا عن الموقع الالكتروني:
https://revues.univ_ourgla.dz.index.php(15/01/201 9

المبحث الثاني: مضامين السياسة الأمنية الأمريكية الجديدة

عبر هذا المبحث سنحاول استكشاف الرواسب النظرية للخطاب الأمني الأمريكي من جهة، ومدى استيعابه للتحولات والتحديات الإستراتيجية التي تنتجها البيئة الأمنية العالمية من جهة ثانية، وذلك عبر التطرق إلى أهم مراحل تطور النظرية الأمنية الأمريكية وظروف صناعتها، في ظل تحول مستويات الأمن خاصة مستوى التحول في الوسائل والأدوات (القوة) كأهم أداة لا تزال (الو..م.أ) تطورها وتتخذها كوسيلة لفرض هيمنتها على النظام الدولي.

المطلب الأول : مراحل تطور النظرية الأمنية الأمريكية

لقد بنيت النظرية الأمنية الأمريكية على فرضية الحماية الطبيعية والجغرافية، حيث يمثل المحيطان الهادي والأطلسي حاجزا أمنيا أمريكيا في وجه التحديات العسكرية المطروحة.

وقد حظي هذا الافتراض بقابلية كبيرة لدى الآباء المؤسسين عقب الاستقلال الوطني، على اعتبار أن التهديد الأمني القائم في تلك الفترة اتخذ صفة الاعتداءات العسكرية الخارجية ذات الطابع المباشر.

كما وجد هذا التشخيص الأمني صداه ضمن أطر التفكير الاستراتيجي الأمريكي ذو الميل الانعزالي، فالابتعاد الأمريكي عن قضايا المسرح الدولي وعدم الانغماس في صراعاته أكسب صانع القرار رؤية إيجابية لمفهوم الأمن القومي الأمريكي، خصوصا وأن التاريخ الأمريكي يفتقر للتجارب التي تعرضت فيها الولايات المتحدة لحالات التهديد الداخلي، ذلك ما جعل الأمن الأمريكي يعرف وفقا لاعتبارات التهديد الخارجي.

وقد تعزز هذا الطرح بإدراك الأمريكيين أن الجغرافيا جعلت من الولايات المتحدة ملاذا آمنا، فبوجود محيطين واسعين يوفران درعيين أمنيين استثنائيين ودولتين جارتين ضعيفتين نسبيا في الشمال والجنوب اعتبر الأمريكيون أن سيادتهم الوطنية حقا طبيعيا فضلا عن أنها نتيجة طبيعية لأمن قومي لا نظير له.[1]

ولقد ظلت هذه الافتراضات النظرية مستحكمة على العقل الاستراتيجي الأمريكي حتى مع كسر سياسة العزلة الدولية التي كانت منتهجة. فعلى الرغم من دخولها الحرب العالمية الأولى، ظلت الولايات المتحدة ترى في مهمتها أداء استراتيجيا وعسكريا لا يخلو من تهديدات مباشرة لمنظومتها الأمنية.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز الاتحاد السوفيتي كخطر جديد في وجه الكتلة الغربية، زاد ارتباط النخبة الإستراتيجية بأفكار وقواعد المدرسة الواقعية التي مثلت الخلفية النظرية للإدارة الأمريكية الحاكمة حيث ترى أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا.وبناء على هذا كان التهديد العسكري الخارجي يأتي على رأس قائمة أولويات الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

---

[1]زبينغو برجنسكي، **الاختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، تر:عمر الأيوبي،(بيروت: دار الكتاب العربي،2004)، ص18.

[2]أحمد بيضون وآخرون،**العرب والعالم بعد 11أيلول**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 253.

وبرغم استمرار سيطرة فكرة العدو الخارجي على التصور الأمريكي، إلا أن ظروف مرحلة الحرب الباردة وتوازناتها أفرزت بعض التغيرات التي مست مرتكزات السياسة الأمنية الأمريكية، فانتقلنا من مرحلة غياب العدو إلى مرحلة العدو الاستراتيجي الذي أخذ طابعا إيديولوجيا. حيث شهدت سنوات الحربين العالميتين انتقالا تدريجيا لميزان القوى من القوى العالمية التقليدية (فرنسا وبريطانيا) إلى قوى دولية جديدة(الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، وبدأت معالم نظام عالمي جديد ثنائي القطبية آخذة في التشكل، وكانت الخاصية الأساسية لهذا النظام أن كلا طرفيه يملكان منظومتين متباينتين إيديولوجيا وقيميا وعسكريا وسياسيا واقتصاديا. وهو ما أفضى لبروز الخلافات العميقة حول مسائل أمنية عديدة زاد في حدتها التصاعد القوي للايدولوجيا الشيوعية ذات النزعة الثورية المتطلعة للريادة العالمية، وهي كلها مسائل تم التعاطي معها أمريكيا على أنها تهديدات أمنية حقيقية وملموسة.

وهنا نلاحظ أنه للمرة الأولى أخذ الأمن الأمريكي صيغة تعريفية جديدة رسمت إلى حد ما التوجه الرئيسي للنظرية الأمنية القائمة إلى غاية يومنا هذا ومفادها أن الأمن القومي الأمريكي تحصيل لمشروع التفوق الأمريكي، وبأن الأمن العالمي لن يتحقق إلا بتكريس الأمن الأمريكي، بما معناه التناهي بين حالتي الهيمنة والأمن، في تأكيد للافتراضات الواقعية بخصوص الدراسات الأمنية.

ونتيجة لذلك طورت المخابر الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة لمواجهة الخطر السوفيتي داخل بيئة ليست أمريكية بالضرورة، وتحكمت عقيدة الاحتواء في تشكيل الرؤية الأمنية للولايات المتحدة طوال فترة الحرب الباردة التي اتسمت بالثراء المعرفي على صعيد الفكر الاستراتيجي حيث تكيفت النماذج والدراسات الإستراتيجية بصورة إيجابية مع التطورات الحاصلة في مسار الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي.

وقد حاجج –جورج كينان– الذي طرح نظرية الاحتواء عام 1947م بأن النظام السوفيتي يروج للقضية الماركسية اللينينية في الخارج بسبب حاجته لتبرير احتكار الحزب الشيوعي للسلطة في الداخل ولذلك يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على احتواء محاولات موسكو توسيع نفوذها بحماية المصالح الأمريكية الأساسية، وبهذه الطريقة يتم تدعيم الاتجاهات التي ستجد في النهاية منفذا لها إما في تحطيم القوة السوفيتية أو جعلها رخوة بصورة تدريجية.وهكذا هيمنت أجواء الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وألقت بظلالها على القرارات الدفاعية الرئيسية بما فيها مشتريات أنظمة الأسلحة وحجم القوات والوجود العسكري في الخارج والتحالفات.

وعلى العموم، علينا التمييز خلال مرحلة الحرب الباردة بين محطتين أساسيتين فيما يخص التفكير الأمني:

الأولى: وهي لحظة الاحتكار النووي الأمريكي التي ارتبطت ببداية الحرب، وفيها ترسخت فكرة الأمن لدى الدوائر الإستراتيجية والشعبية الأمريكية، ومرد ذلك اليقين المسبق بالقدرة التدميرية للولايات المتحدة، وتمثل هذه المحطة أشد مراحل التمركز الأمني على الذات.

الثانية: ارتبطت بأزمة الصواريخ الكوبية التي زعزعت القناعة الأمريكية بجدوى الحصانة الأمنية التي يوفرها السلاح النووي.

ولذلك بدأ التفكير الأمني الأمريكي يتخوف من حدوث فجوة تسلح في ميدان الصواريخ، خاصة مع تطوير الاتحاد السوفيتي للقدرة الصاروخية وبناء نظم دفاعية جديدة(الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية).

كل هذا عجل في التشكيك في ميكانزمات الردع المستقر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وكان مقدمة لتوسيع إجراءات بناء الثقة بين معسكري الحرب عبر فتح الطريق لصياغة معاهد لخفض الأسلحة النووية ومعاهدتي الحد من الانتشار النووي. وفي هذه اللحظة بالذات ترسخ إدراك أمريكي بأن الأمن القومي لا يقرأ أمريكيا فقط، وهنا بدأ الأمن يأخذ سياقات موضوعية جديدة.

وقد أحدثت نهاية الحرب الباردة تحولا عميقا في التفكير الأمني الأمريكي، حيث تعرضت النظرية الأمنية القائمة لشرخ استراتيجي كبير تمثل في أزمة غياب العدو. و هو ما يعكس على المستوى المباشر غيابا للتهديد الخارجي في صورته الواقعية، ذلك أن الهيكل الجديد للنظام الدولي عرف سقوط معسكر العداء السوفيتي، وبدا وكأنه يتجه نحو الأحادية القطبية، التي تفرض منظومة أمنية جديدة.

وعلى العموم، يمكن تحديد تحولين مهمين مثلا نقطة انطلاق أمريكية للبحث عن نظرية أمنية جديدة تستوعب حجم التهديدات المطروحة من جهة، وتتلاءم ومتغيرات البيئة الدولية الجديدة من جهة ثانية:

1ـالاعتقاد بأن مقومات القوة الأمريكية الشاملة وخصوصا القوة العسكرية والتكنولوجية والمعلوماتية ستعمل على تدعيم ركائز الأمن القومي الأمريكي ومن ثم الأمن العالمي أي أن فجوة القوة المحسومة لصالح الولايات المتحدة تمثل– وفقا للفلسفة الواقعية– مرتكزا للتصور الأمني الجديد فيعصر ما بعد الحرب الباردة، بما معناه أن فائض القوة يعادل فائض الأمن ويوازيه.

2ـاهتزاز وتهافت افتراضات النظرية الأمنية التقليدية في ظل تطوير الأسلحة الباليستية واستخداماتها بعد حرب الخليج الثانية. وهو ما دفع بإدارة الرئيس السابق **بيل كلينتون** إلى التفكير بإحياء مشروع حرب النجوم الريغاني **National Missile Defense (NMD)**الذي يهدف إلى حماية الأراضي الأمريكية من أي هجوم صاروخي باليستي محتمل عبر محطات تنصيب في ألاسكا، وحماية أراضي الحلفاء عبر منصات متحركة بريا وبحريا[1].وهذا ما يدل على أن التفكير الأمني في هذه المرحلة اقتصر على فرضية الهجوم الصاروخي "**Attack Missal**". وقد يبدو أحيانا أن هذين التحولين الذين طبعا التفكير الأمني عقب سقوط الاتحاد السوفيتي وكأنهما في حالة تناقض، غير أنهما عبرا إلى حد ما عن حالتي الاضطراب والتردد في الفكرالاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة، لغياب عدو استراتيجي واضح والدخول في حالة فراغ.هذا وقد ظل المشهد على ذات الصورة طوال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، ومع انتقالية الساحة الإستراتيجية خلال هذه المرحلة، وقبل وقوع أحداث 11سبتمبر 2001، صدرت وثيقة " إستراتيجية الأمن القومي لقرن جديد "في مطلع سنة 2000م وهي في الأساس وثيقة تم إعدادها من قبل إدارة كلينتون

---

[1]أحمد بيضون، وآخرون،مرجع سابق، ص143.

وتمت الإشارة فيها إلى المصالح الإستراتيجية الأمريكية المرتبطة بمسألة الأمن القومي والمخاطر التي تتهددها.وقد صنفتها الوثيقة على النحو التالي:

1. **تهديدات مادية:** وهي المرتبطة أساسا بالبقاء المادي للولايات المتحدة الأمريكية، مثل التهديد الذي جسده الاتحاد السوفيتي، وفي هذه الحالة تبقى القوة العسكرية أداة الحسم الوحيدة لمواجهة هذا الشكل من التهديدات، وفي الغالب يتوقع أمريكيا أن يكون وراء هذا النمط من التهديد إحدى الدول المارقة"محور الشر".

2. **تهديدات المصالح:** وهي أخطار قد لا تصيب بالضرورة الأمن القومي الأمريكي بقدر ما تتعرض لبعض المصالح المهمة والحيوية كالمساس بأمن الدول الحليفة أو ضرب المناطق النفطية ذات النفوذ الأمريكي.

3. **تهديدات جديدة:** تشمل التحديات التي قد تصيب الأمن القومي الأمريكي بطريقة غير مباشرة كقضايا الهجرة والديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة والجريمة العابرة للحدود.[1]

هذه التهديدات المتنوعة تم التعبير عنها في مراحل عديدة بصيغ مختلفة، لكنها في الغالب كانت تخفي مصالح حيوية أمريكية معينة، تمثل مداخل عملية لتصميم سياسات خارجية فاعلة.

لكن ومع حدوث تفجيرات 11سبتمبر2001، تغيرت المعطيات الأمنية التي ظلت قائمة على مدار المراحل السابقة، حيث جاءت الأحداث دليلا قويا على سقوط فرضية التفوق التكنولوجي والمعلوماتي.

فكما أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية تساهم في تدعيم ركائز الأمن القومي فإنها في الوقت نفسه قد وفرت وسائل لاختراقه، وقد أكد ذلك بول وولفويتز بالقول: " لقد كانت أحداث 11سبتمبر مثالا صغيرا على أن القوة العسكرية الهائلة ليست فعالة ضد التهديدات الموجودة ".

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تزايد درجة الاهتمام بقضية الأمن القومي ومدى تحقيقه، لأنها كشفت عن مدى هشاشة النظم الأمنية الموجودة من جهة، كما كان لشدة التفجيرات وعمقها انعكاس مباشر على مستوى الاستعداد الأمريكي للتفاعل مع الأنماط التهديدية الجديدة من جهة أخرى، على اعتبار أن هذه الأحداث قد هزت معالم القوة الأمريكية عسكريا واقتصاديا. ووفقا لذلك ضبطت الإدارة الأمريكية رؤيتها الجديدة بجسر الهوة الأمنية بين مفهومي الأمن الوطني والدفاع الخارجي، حيث يكون تحقيق الأول بتوسيع الثاني ومواجهة التهديدات الخارجية هو مزيد من الأمن الداخلي، في تجسيد لجدوى المنظور الواقعي في الدراسات الأمنية.

---

[1]خالد معمري جندلي، (التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة)، **رسالة ماجستير** ،جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2008/2007،ص 144

المطلب الثاني: المحاورات الأمنية الأمريكية الكبرى

إن المعضلات الملازمة لانعدام الأمن الجديد في أمريكا توحي بأن الولايات المتحدة هي الآن على قمة الجدال التاريخي الثالث الكبير والهام بخصوص دفاعها القومي[1].فعلى صعيد النظرية الأمنية،عرفت الولايات المتحدة ثلاث محاورات أمنية كبرى:

المحاورة الأولى (عقب الاستقلال)**:** وتمحورت حول المدى والظروف التي تستدعي تصميم نظرية أمنية في حالة غياب العدو أي في مرحلة السلم، وقد ارتبط هذا النقاش بالفترة المباشرة لإعلان الاستقلال حين طرحت بحدة مسألة الحاجة لجيش نظامي متطور، وفي الواقع خفت هذا الحوار وحسم مع الميل الانعزالي للقادة الأمريكيين.

المحاورة الثانية (بعد الحرب العالمية الأولى)**:** شهدت مرحلتين:

- الأولى عند تأسيس عصبة الأمم حيث جرى النقاش أمريكيا حول انعكاس المؤسساتية الدولية على النهج الأمني الأمريكي، وإلى أي درجة تسهم صور التعاون الدولي في تفعيل أمن الولايات المتحدة؟ وإنتهى النقاش برفض الانخراط الأمريكي في هذا التنظيم الدولي.
- الثانية عند تأسيس منظمة الأمم المتحدة، والجدال الحاصل حول حدود السياسة الأمنية الأمريكية والاعتبارات التي يأخذ على إثرها الأمن القومي أبعادا خارجية.

والحقيقة أن مضامين هذه المحاورة خلال هذه الفترة تأثرت كثيرا بالبيئة الدولية التي بدأت تشهد إرهاصات صراع دولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وقد حسمت هذه المحاورة بإعادة تعريف جوهري لمعنى الأمن القومي الأمريكي ومداه بالشكل الذي يكون فيه الدفاع عن أوروبا خطاً أمامياً في الدفاع عن أمريكا نفسها. وهنا أصبح حلف شمال الأطلسي حجر الزاوية في السياسة الدفاعية للولايات المتحدة.

المحاورة الثالثة: وهي نقاش مستمر منذ نهاية الحرب الباردة،حيث تعتبر مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر أكثر محطاتها ثراء، وانتظمت هذه المحاورة حول مسألتين أصيلتين في الدراسات الأمنية:

تمثلت الأولى في إعادة تحديد وتعريف كل من المصالح القومية الأمريكية والتهديدات الأمنية الجديدة، أما المسألة الثانية التي راهنت كثيرا العقل الاستراتيجي الأمريكي، فتتعلق بالتساؤل عن طبيعة العلاقة بين الأمن الأمريكي والأمن العالمي، والضوابط التي تفسر سياسات أمريكية معينة على أنها مسائل أمنية.

وتزامن هذا الجدال مع تنامي النزعة الانفرادية الأمريكية وتطور مشروعها الإمبراطوري العالمي، حيث استأثرت قضية التوفيق بين مكاسب الهيمنة وبين مخاطر وتحديات الأمن العالمي على مساحة واسعة من الرؤية الأمنية الأمريكية الجديدة.[2]

---

[1]زبينغو بريجنسكي، مرجع سابق، ص35.

[2]خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص147.

المطلب الثالث: أشكال التكيف النظري مع البيئة الأمنية الجديدة بعد11سبتمبر: الإحياء الواقعي.

هناك ثلاثة مستويات تحليلية إختبارية لموقع المنظور الواقعي داخل التفكير الأمني الأمريكي بعد 11سبتمبر، وهي كلها تساعد على البحث في مدى انعكاس هذه الأحداث على تجانس وانسجام الرؤيةالواقعية للدراسات الأمنية والأمن الدولي، ومدى قدرة هذه الرؤية في تطوير أطر تفسيرية متكاملة للسلوك الأمني في هذه المرحلة، بما يفيد في استقصاء جوانب مهمة من العملية التنظيرية للدراسات الأمنية،خاصة ما يتعلق بإشكالية التكيف النظري الأمني مع الممارسات الأمنية داخل البيئة الدولية:

1مستوىالسيادة الأمنية:

كما رأينا في فقرات سابقة من أجزاء الدراسة، فإن التصور الأمني الواقعي يقوم على الفكرة الدولاتية **Statism** أي أن العملية الأمنية تتمحور حول الدولة باعتبارها الفاعل الأمني الوحيد، وبأن هدف الدول هو البقاء في ظل التركيبة الفوضوية للنظام الدولي.

وتوافقا مع هذا التصور النظري، شهدنا عقب أحداث 11سبتمبر مباشرة نزوعاً أمريكاً لاستخدام القوة، وخطابا أمنيا متضمنا التذكير بأن ما نتج عن الأحداث هو تهديد مادي للأمن القومي الأمريكي فشهدنا في خضم ذلك تدخلا أمريكيا مباشرا في كل من أفغانستان والعراق رافقه عدم اكتراث من مسألة الشرعية الدولية، وبدا الأمر كما لو أنه استجابة سريعة للطرح الواقعي الذي يصنف البقاء على أنه الهدف الأساس للدولة الوطنية، والذي يبرر لأجل تحقيقه كل الوسائل بل وأكثرها شدة. وفي الغالب فإن سلوك الدولة – أمريكا– في مثل هذه الحالات يفسر على أنه:

- تجاوب آلي مباشر لتهديد عملي حاصل.
- إعادة الوضع الدولي إلى صورته السابقة التي كان عليها قبل حدوث التهديد، أي عدم التشكيك في سياسات القوة للدولة المهيمنة التي قد تستفيد في أحيان كثيرة من تحويل التهديد الأمني إلى فرصة إستراتيجية.

لقد بدت هذه الوضعية في صورتها الإجمالية ترسيخا للترعة الواقعية على أساس تفعيل السيادة الأمنية مرتكز أساسي للرؤية الواقعية في الدراسات الأمنية، وتقوم السيادة الأمنية على حقيقة مهمة مفادها أن رسم السياسات الأمنية للدول يستند إلى إدراكها وتعريفها الذاتي للأمن القومي بعيدا عن اعتبارات البيئة الخارجية، أي أن يخضع السلوك الأمني للدولة للمصالح القومية أو ما يعبر عنها باري بوزان بالدوافع الذاتية، عند تحليله لميدان الدراسات الأمنية.

2. مستوى الفاعل الأمني:

اعتبرت مسألة مكانة الدولة من حيث وحدويتها على المستوى الأمني لحظة تحد كبير لصلابة الافتراضات التحليلية للمنظور الواقعي خصوصا بعد التحولات الهيكلية التي أصابت المشهد الدولي عقب أحداث 11سبتمبر حيث وبالإضافة إلى تزايد دور الفواعل عبر قومية(الشركات متعددة الجنسيات مثلا) والفواعل فوق قومية(المنظمات الدولية مثلا) خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، شهدنا بروز فواعل أمنية

جديدة تجسدت بالأساس في صورة التنظيمات والجماعات الإرهابية، وحتى الإرهابيون ذواتهم كأفراد، فأصبح الحديث عما يعرف بالدولة الافتراضية كوصف يطلق على مثل هذه الفواعل الجديدة.
أنمّ هذا التحول عن تساؤل مشروع وطموح حول مدى بقاء الدولة كفاعل أمني مستقل، عقلاني، ووحيد؟ وحدود احتكار الدول للسلوك الدولي خصوصا الأمني منه؟ وهما في الحقيقة فرضيتين واقعيتين في صيغة تساؤليه.
يذهب **كولن غراي** بخصوص هذا الموضوع- وهو واقعي تقليدي- إلى القول بأن تنظيم القاعدة حتى وإن امتد نفوذه عبر الدول بطريقة فيها الكثير من التمجيد، إلا أنه لا يستطيع أن يزدهر إلا بقدر كاف من قبول الدولة الرسمي به إن لم يكن رعايته. فنظام الدولة وسلامة أراضيها الاقليمية وامتيازات السيادة على أراضيها مازالت تحكم السياسة العالمي.
وعموما، وعلى الرغم من تشكل تفاعلات دولية جديدة قد لا تكون بالضرورة الدول أطرافا فيها إلا أن ذلك لم يصل إلى مستوى تهديد مركزية الدولة على الصعيد الأمني في تحقيق سياساتها الواقعية.[1]

3. مستوى الأداة الأمنية(متغير القوة):

فرضت التراجعات اللا متناظرة التي ليس بالضرورة أن يكون أطرافها دولا مركزية، إعادة النظر في جدوى استخدام القوة العسكرية لحسم هذا النوع من الصراعات. لكن الوقائع تشير إلى عكس ذلك حيث كانت الأداة العسكرية الأسلوب الأول الذي صممت الإدارة الأمريكية على إتباعه. إذ نجد أن " كوندوليزا رايس "وزيرة الخارجية الأمريكية كانت تدعو لدعم جملة وسائل الدفاع عن السلام بقيام الولايات المتحدة ببناء قوات القرن الحادي والعشرين المسلحة العصية على التحدي وصيانتها في وجه الأخطار الجديدة.كما تطالب الدول الأوروبية الكبرى بانتهاج المسلك الأمريكي بخصوص زيادة القوة العسكرية وتطويرها لتكون مستعدة لمواجهة التحديات المحتملة، لأنه من الصعب جدا إثبات الافتراض الناشئ عقب سقوط الاتحاد السوفيتي حول أنّ تراجع متغير القوة العسكرية عامل مساهم في تحقيق الأمن وتدعيمه.
ويرى الواقعيون بعد أحداث 11سبتمبر عدم صحة الكشف عن اضمحلال فائدة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في السياسة الدولية. فالنظام الدولي اليوم يقوم إما على التهديد بالقوة العسكرية المهيمنة أو على توازن القوى العسكري.وفي الحالتين تظل سياسات القوة هي محور التفاعل في ظل التركيبة الفوضوية للنظام الدولي.
بالنسبة للنظرية الأمنية الأمريكية تبين المستويات السابقة سقوط الدعاوى النظرية التي قامت على أساس أن بروز أطراف جديدة(مؤسسات دولية، تنظيمات ارهابية) تمتلك جزءا من القرار الأمني العالمي سيؤدي إلى تقويض أسس السيادة الأمنية والمرجعية الدولاتية التي مثلت الافتراضات الأصيلة للنظرية الأمنية الواقعية في الدراسات الأمنية.

---

[1]خالد معمري جندلي، مرجع سابق، ص153-154.

والملاحظ من خلال البحث عن صور التقاطع المنهجي في الدراسات الأمنية بين كل من النظرية والممارسة التطبيقية الوصول إلى نتيجة مهمة، مفادها المواكبة النظرية لمظاهر البيئة الدولية، التي تشكل مستوى منهجي مهم في ضبط حركية التنظير في الدراسات الأمنية، عبر المستويات البحثية الثلاثة: الفاعل الأمني، السيادة الأمنية، الأداة الأمنية.

المبحث الثالث:التحول من مفهوم القوة الصلبة الى مفهوم القوة الناعمة والذكية في الفكر الأمريكي

رغم اختلاف الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين والإستراتيجيين العسكريين منذ القدم حول تناول مفهوم القوة في تعريفه إلا أن الاختلافات القائمة بينهم لم تكن جوهرية الى الحد الكبير، وذلك بالنسبة للأغراض العلمية التي تختلف كثيرا في طبيعتها عن المداولات الأكاديمية. نجد أن القوة تتنوع وأشهرها القوة الصلبة والناعمة والذكية،وقد عرف مفهوم القوة العديد من التحولات نتيجة التحولات البيئية الدولية خاصة بعد الحرب الباردة وهذا ماسيتم التطرق إليه من خلال المطالب الثلاثة الآتية.

المطلب الأول : مفهوم القوة

على الرغم من عدم وجود اتفاق على تعريف القوة، فان اغلب المفكرين والمختصين يقرون بان القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو القدرة على التحكم في سلوك الآخرين لكن لأن مثل هذه التعريفات لا تؤكد سوى أن محور مفهوم القوة هو التأثير، فإن بعض محللي العلاقات الدولية قد قدموا تعريفات تحاول أن تحدد بشكل أكثر وضوحا ماهية القوة، كالإشارة إلى أنها علاقة بين دولتين، تسمح (أي العلاقة) بقيام حكومة إحداهما بحمل حكومة الدولة الأخرى على أن تتبع سلوكا معينا.[1]

ويعرف(**هاس**) القوة بأنها" مجموعة العناصر الملموسة وغير الملموسة المتاحة للدولة."

فيما عرفها (**موديلسكي**) بأنها " استخدام الرسائل المتوفرة لدى الدولة من اجل الحصول على سلوك ترغب في تتبعه الدول الأخرى ."

وعند توضيح مفهوم القوة لا نعني فقط القوة العسكرية، أو وسائل الإكراه المادي بمعناه الضيق فحسب، وإنما القوة القومية بمفهومها الشامل، بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، مثل الموقع الجغرافي، السكان، الموارد الطبيعية، مستوى التقدم التكنولوجي، طبيعة النظام السياسي.

ويؤكد الأستاذ (إبراهيم درويش) إن القوة بمعنى النفوذ هي التأثير في سلوك الآخرين عندها تبدو القوة على هذا النحو متعددة الصور، مختلفة في طبيعتها، فهناك القوة السياسية والاجتماعية، والعسكرية، والقوة الاقتصادية وفي عالم السياسة توجد ثلاثة اتجاهات لتعريف القوة:

الاتجاه الأول: يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.

الاتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع .

الاتجاه الثالث: يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم وما يترتب عليه من مقدرة في تقرير أو تأثير في الموقف في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة.

---

[1] إسماعيل علي سعد، **نظرية القوة**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989)،ص 120.

وفي الفكر الإستراتيجي يقصد بقوة الدولة فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق، أهدافها ومصالحها القومية والتأثير في إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها. وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصرين مصادر القوة ثم عملية إدارة وتوظيف تلك المصادر، لذا فإن أيا من مصادر القوة لا يكتسب وزنا وتأثيرا بمجرد وجوده وإنما ارتبط هذا الوزن بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعاللذا فان القوة تعد:

1. وسيلة لتحقيق غاية.
2. إن التأثير الذي تحدثه لا يسير في اتجاه واحد طول الوقت.
3. إنها قيمة نسبية وليست قيمة مطلقة.
4. إن علاقات القوة قد لا تكون ثنائية فمعظم أنماط التفاعلات الدولية تكون جماعية.

وقد أورد (ستيفن روزن) خصائص أخرى للقوة حددها في تعريفه وهي:

1. أنها الوسيلة التي يتعامل بها اللاعبون بعضهم ببعض.
2. هي ليست صفة سياسية طبيعية ولكنها وليدة موارد مادية.
3. أنها وسيلة من اجل تحقيق التأثير في اللاعبين الآخرين الذين يتنافسون من اجل تحقيق نتائج ملائمة لأهدافهم الخاصة.
4. استخدامها بشكل عقلاني سيكون محاولة من اجل أن تصبح المخرجات عبارة عن الأحداث الدولية لتحقيق أهداف معينة للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية.[1]

---

[1]محمد قاسم هادي، القوة الذكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، **مجلة العلوم السياسية**،(د.ع.ن)، (د.ت.ن)، ص370 - 371.

المطلب الثاني: أنواع القوة(الصلبة . الناعمة . الذكية)

تنقسم القوة إلى عدة أنواع أشهرها ما يلي:

1. القوة الصلبة : يشير مفهوم القوة الصلبة إلى المفهوم التقليدي للقوة والذي يعرف القوة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية. وتعتبر المصادر الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية.

تعتبر القوة الصلبة المفهوم التقليدي للقوة والذي يعتمد على الإكراه والإجبار وذلك في نظر الواقعيين وتعريفهم للنظام الدولي بكونه غير مستقر وفوضوي وأن الفواعل الدولية بحاجة ملحة ودائمة لامتلاك القوة لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها. ولقد ظل مفهوم القوة الصلبة متمركزا حول القوة العسكرية كأساس لها بالإضافة للقوة الاقتصادية والسكان والموارد الطبيعية وكلها عوامل للقوة الصلبة. فالقوة الصلبة تركز بالأساس على الجوانب المادية للقوة وكيفية توظيفها من قبل الفواعل الدولية لتعظيم منفعتها.

ولقد بزغت القوة الصلبة دون غيرها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين حيث الحرب العالمية الأولى والثانية وما تبعهم من حرب باردة بين القويتين العظميتين.

وتتمثل القوة العسكرية في الإمكانات والمقدرات العسكرية للدولة كحجم القوات المسلحة ومدي تفوق أسلحتها وتقدمها التكنولوجي والقوة الاقتصادية تشمل حجم الاقتصاد وحجم الدخل القومي وإجمالي الناتج القومي للدولة.وبفعل العولمة وانفتاح العالم بهذا الشكل المتصاعد وتطور التكنولوجيا مؤخرا لم تصبح القوة العسكرية حكرا على الدول القومية وحكوماتها بل أصبحت في متناول أيدي الفواعل غير الدولية والتي تحولت لتصبح بدورها تهديدًا للدول القومية والنظام الدولي.[1]

بل إن القوة العسكرية لم تعد تقتصر فقط على الصورة التقليدية كما في الحروب والنزاعات بين الدول ولكن ظهر مفهوم جديد عرف بدبلوماسية الإكراه **(coercive diplomacy)** وهي حالة دفاعية تتخذ القوة العسكرية كقوة ردع أو تهديد في حالة حدوث ضرر أو تهديد للفاعل الدولي فهي تستخدم القوة العسكرية بشكل محدد ومقنن بغرض ردع المعتدي أو إقناعه بعدم التعدي وقد تستخدم أحيانا كوسيلة لحماية مصالح الدولة والتأكيد على قدرتها على استخدام القوة العسكرية[2].

ولكن بالرغم من أهمية القوة العسكرية إلا أن العديد من الباحثين قد أشاروا في كتاباتهم لتراجع القوة العسكرية كأداة من أدوات القوة في النظام الدولي وذلك لعدة أسباب:

ـ **تغير مفهوم الأمن القومي:** في السابق اعتمد مفهوم الأمن القومي على القوة العسكرية وقدرتها في حماية الدولة ولكن تغير هذا المفهوم بشكل كبير في الآونة الأخيرة حيث أصبح ما يؤثر على أمن الدولة مختلف نظرا لتغير البيئة الدولية. فهناك قضايا داخلية لها مردود دولي وقضايا دولية لها مردود داخلي

---

[1]يمني سليمان، **القوة الذكية–المفهوم والأبعاد: دراسة تأصيلية.** نقلا عن (15/10/2018)info.eipss-eg.org

[2]سماح عبد الصبور،**القوة الذكية في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2013.

وبالتالي صعب التمييز بين الداخل والخارج. وفي هذا السياق أصبح قصر مفهوم الأمن القومي على القوة العسكرية غير مقبول فهناك العديد من القضايا التي تؤثر على الأمن القومي للدولة منها ما هو سياسي وثقافي واقتصادي وبيئي.

ـ **زيادة التكلفة الاقتصادية والبشرية الناتجة عن استخدام القوة العسكرية:** في عصرنا الحالى وبعد تزايد القوة التدميرية للأسلحة عالية التكنولوجية بل وتزايد خطر الأسلحة الكيماوية والنووية وزيادة أثارها السلبية دفع ذلك الدول لتجنب استخدام القوة العسكرية لحل النزاعات وأصبحت ملجأ أخير للدول. ليس هذا فحسب بل إن زيادة نفقات القوة العسكرية وتكلفتها المادية على عاتق الدول قلل من اعتماد الدول عليها. بالإضافة إلى أن الرأي العام أصبح يرفض بشدة استخدام القوة العسكرية وأصبح الحصول على موافقة الشعب والتأييد الجماهيري صعب المنال ويرجع هذا التوجه للرأي العام إلى التكلفة البشرية التي يتكبدها هؤلاء جراء استخدام القوة العسكرية بالإضافة للخسائر الاقتصادية التي تؤثر على حياتهم اليومية.

كما أن الاعتماد المتبادل بين الدول في شئون الاقتصاد والتجارة جعل من الصعب على الدول أن تلجأ للحروب التي تؤثر عليها اقتصاديا ولعل هذا من أحد أهم الأسباب التي تفسر التوجه الأوروبي والأمريكي تجاه الأزمة الأوكرانية والذي سيأتي تفصيله فيما بعد. علاوة على ذلك لم تصبح الهيمنة الدولية في عصر العولمة هو احتلال إقليم بالاعتماد على القوة العسكرية وإنما احتلاله بالسيطرة على سياساته المالية والتجارية والاقتصادية والهيمنة الثقافية والفكرية وخلق التبعية الفكرية لا الإقليمية.

ـ **تغير مصادر القوة:** يشير جوزيف ناي لتغير مصادر القوة حيث أصبحت التكنولوجيا والعلوم والتعليم مصادر جديدة للقوة. بالإضافة إلا أن القوة الاقتصادية والدبلوماسية للدولة أصبحت ذات أهمية كبيرة لتحديد قوة الدولة وقدرتها على التأثير في الساحة الدولية. بل إن الاعتماد على هذه المصادر الجديدة أصبح أقل تكلفة من الاعتماد على القوة العسكرية من عدة نواحي كما سبق ذكرها. وكنتيجة لذلك تغيرت الاستراتيجيات الدولية وحسابات كل دولة فتحول الوضع من رغبة كل دولة في زيادة قوتها على حساب غيرها إلى التعاون مع غيرها لزيادة قوتها وتعظيم منفعتها والاستفادة من هذا التعاون في التغلب على التحديات التي تواجهها والتي لا تستطيع أن تواجهها منفردة.

ـ **تغير الفواعل في السياسة العالمية**:فظهرت فواعل جديدة إلى جانب الدولة القومية وهي-(Non-state actors) والتي أصبح لها قوة اقتصادية وسياسية وثقافية بل وأحيانا عسكرية كذلك. وأصبحت هذه الفواعل لها القدرة على التأثير على الحكومات وعلى السياسة الدولية بشكل عام فهي تمارس ضغطا على الحكومات سواء اقتصاديا فقد سحبت البساط من الدولة القومية وأصبح لها الكلمة العليا في تحديد مجريات الأمور في الشئون الاقتصادية والمالية والتجارية بل إنها استطاعت أن تلعب دورا كبيرا في الضغط على الحكومات والبرلمانات القومية لتمرير سياسات معينة تخدم مصالحها. ولعل ما استدل به **مانفريد ستجر** للإشارة بأن هذه الفواعل أصبحت لها القدرة على منافسة الدولة القومية حيث نجد أن 42 من المائة هم فواعل غير دولية من شركات متعددة الجنسيات أو مؤسسات فوق قومية.

ولم يقتصر هذا على البعدين الاقتصادي والسياسي بل شمل البعد الثقافي وكان للإعلام العالمي أثره الكبير في ذلك واستطاع أن يغير موازين القوي في العديد من الأمور. فهؤلاء الذين يتحكمون في مجريات الأمور بالنسبة للإعلام العالمي هم فواعل من غير الدول،وامتد هذا التأثير للجماعات المسلحة التي امتلكت القوة العسكرية هي الأخرى وأقرب مثال على هذا تنامي دور ما عرف بداعش أو (الدولة الإسلامية في العراق والشام) وما سبقها من تنظيم القاعدة وغيرها من المنظمات التي امتلكت القوة العسكرية.وبالطبع أدي هذا كله إلى التأثير على دور القوة العسكرية للدول كمحدد لقوتها وتأثيرها الدولي وأبرز مثال على ذلك هو صعود قوي كبرى لم تكن عسكرية بالأساس كاليابان وألمانيا والصين فكان اعتمادها بالأساس على الصعود لمصاف الدول الكبرى على الجانب الاقتصادي.[1]

ولكن بالرغم من كل هذه العوامل التي أدت إلى تراجع دور القوة العسكرية إلا أنه لا يمكن القول بأن القوة العسكرية تلاشي دورها ولم يصبح هناك فائدة منها كمحدد للقوة. فما زالت القوة العسكرية حتى يومنا هذا أحد أهم محددات القوى الدولية ولكن كل ما في الأمر هو أنها لم تصبح هي المصدر الوحيد للقوة، كما كان الأمر في السابق بل تحولت إلى أحد العناصر والمصادر المهمة للقوة. فلا يمكن أن تعمل الدول شكل جيد اقتصاديا وسياسيا دون توفير بيئة أمنية مستقرة. ولكنها تحتاج إلى المزج بينها وبين المصادر الجديدة للقوة وهذا ينقلنا للحديث عن مفهوم القوة الناعمة كبديل للقوة الصلبة.

2. القوة الناعمة: يشير مفهوم القوة الناعمة كما عرفه ناي إلى انه اتجاه أكثر جاذبية لفرض القوة يختلف عن الوسائل التقليدية. فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في السياسة الدولية لأن غيرها من الدول ترغب في أن تتبعها أو لأنها ارتضت وضع معين يصنع مجموعة من النتائج المترتبة والتي تستهدفها الدولة التي تمارس قوتها. وهذا يحدث عندما تستطيع الدولة جعل غيرها من الدول يرغب في ما ترغبه هي**what it wants"to want**"وترتبط بالقدرة على التأثير على الآخرين وتوجيه رغباتهم وتحديدها بمصادر معنوية أو غير مادية للقوة كالثقافة والأيد يولوجيه والمؤسسات.

كما عرف (جوزيف ناي) أستاذ العلاقات الدولية، والذي يعد من أبرز من كتب في القوة الناعمة، أن القوة الناعمة " :هي في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على (الإكراه أو التهديد) وهذه الجاذبية، على ما ذهب إليه (جوزيف ناي)يمكن نشرها بطرق شتى: الثقافة الشعبية، الدبلوماسية الخاصة والعامة، المنظمات الدولية، مجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة. ويحصر (جوزيف ناي) القوة الناعمة لأي دولة من الدول الكبرى الفاعلة في المسرح العالمي في ثلاثة عناصر أساسية:

أولا: الثقافة العامة وما إذا كانت جاذبة أم منفرة للآخرين.

ثانيا: القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها سواء في الداخل أم في الخارج سلما أم حربا.

---

[1]يمنى سليمان، مرجع سابق.

ثالثا: السياسة الخارجية المنتهجة ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه بما يعزز مكانة الدولة.

وتعرف القوة الناعمة كذلك بالـ "**Co–optive power**"والتي تعني قدرة الدولة على خلق وضع يفرض على الدول الأخرى أن تحدد تفضيلاتها ومصالحها بشكل يتفق مع هذا الإطار الذي تم وضعه أو بمعنى أخر أن تقوم هي بوضع أولويات الأجندة الداخلية لغيرها من الدول.وأكد ناي كذلك على عنصر الجاذبية الذي تعتمد عليه القوة الناعمة فالقوة الناعمة تعنى لديه القدرة على تحقيق أهداف معينة عن طريق الترغيب والجاذبية لا الترهيب والإكراه.

وتعتمد القوة الناعمة على عنصريين أساسيين هما المصداقية والشرعية كقاعدة لها[1].

ويوجد تعريف آخر لجين لي "**Geun Lee**"بحيث يشير أن القوة الناعمة هي القدرة على خلق التفضيلات والصور الذهنية للذات عن طريق المصادر الرمزية والفكرية والتي تؤدي إلى تغيرات سلوكية في أفعال الآخرين. لذا يمكن القول أن هذا التعريف للقوة الناعمة يعتمد على مصادرها.

❖ أنواع القوة الناعمة :

يقدم جين لي في نظريته للقوة الناعمة تقسيمًا للقوة الناعمة وعملية تحويلها لقوة فعلية يعتمد على الهدف المنشود من استخدام هذه القوة والغرض من ورائها. لذا يقدم **جين لي** خمس فئات للقوة الناعمة كلها تشترك في عنصر الجاذبية أو وجودها ولكن تختلف من حيث كونها إيجابية أو سلبية.

يمتد التقسيم على هيئة متصل من القوة الناعمة يبدأ بالجاذبية السلبية وينتهي بالجاذبية النشطة أو الايجابية. ومفهوم الجاذبية له جانبين فلا يقتصر أن تكون الجاذبية من وجهة نظر الدولة التي تمارس القوة بل من المستقبل لهذه القوة أو الواقع عليه تأثيرها.

و تبدأ القوة الناعمة القائمة على الجاذبية السلبية والتي تقوم على خلق الصورة الجاذبة للدول **(creating)** بينما تعتمد الجاذبية النشطة على توجيه هذه الجاذبية واستخدامها**(projecting)** وليس فقط الاقتصار على خلقها. ويمكن الإشارة لهذه الأنواع فيما يلي:

- القوة الناعمة لتحسين بيئة الأمن الخارجية وخلق مناخ مستقر للدولة وذلك بخلق صورة جذابة وسلمية للدولة ويعتمد هذا على مزيج من أدوات القوة الناعمة المتمثلة في الشعارات القومية والخطط والسياسات والدبلوماسية الشعبية.
- القوة الناعمة لخلق وحدة مجتمعية أو وحدة بين مجتمع من الدول تمكنهم من العمل معاً لتحقيق أهداف وسياسات مشتركة أي خلق قيادة مؤثرة تعمل على توجيه الأحداث وتوجيه مسار السياسات على المستوى الدولي وقد يعتمد هذا على أدوات كاللغة المشتركة أو خلق وتقديم تقاليد وأساليب مشتركة.

---

[1]Joseph S. Nye, "Soft Power", Foreign Policy, No. 80, Twentieth Anniversary (Autumn, 1990), pp. 153-171, Published by: Washingtonpost.Newsweek Interactive, LLC, Article DOI: 10.2307/1148580, Article Stable URL.

- القوة الناعمة لخلق الدعم على المستوى الداخلي أي تدعيم القيادة والحصول على تأييد شعبي داخلي لسياسات الدولة والقيادة.
- القوة الناعمة لخلق الدعم الخارجي للدولة بمعنى أن يكون هناك حلقة داعمة للدولة وهذا يحتاج لقيادة مؤثرة تستطيع أن تحقق مثل هذا الدعم ولكنها قد تكون فعالة في تقليل تكلفة استخدام القوة الصلبة.
- استخدام القوة الناعمة لتغيير تفصيلات وطريقة تفكير الدول الأخرى وتوجهاتها و ذلك بتفعيل الأفكار الجذابة والقيم والصور الجاذبة.[1]

3. القوة الذكية:قدم جوزيف ناي مفهوم القوة الذكية في 2003 كرد فعل على المغالطة بشأن الفكرة السائدة أن القوة الناعمة يمكن أن تعمل وحدها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية،وضرورة الانتقال للمعنى الأوسع و الأشمل للإستراتيجية، وتطويرها لتشمل القوة الناعمة والقوة الصلبة معًا،وذلك ليكون أكثر مواكبة للسياق والتطورات الدولية المختلفة بحيث لا يمكن الاستغناء عن أي نوع من القوة.

ولعل أهم هذه العوامل التي دفعت للتوجه لمفهوم القوة الذكية تراجع القوة العسكرية،بالإضافة الى أن الفصل بين القوة الناعمة والصلبة لم يصبح مقبولًا في السياق الدولي الحالي. علاوة على ظهور الفواعل غير الدولية التي استطاعت أن تدمج بين القوتين الناعمة والصلبة.

كما أن عصر العولمة أصبح يفرض قيودا على طبيعة استخدام القوة و الإستراتيجية التي يجب إتباعها لتحقيق المصالح والأهداف المنشودة في السياسة الدولية، وذلك بسبب تغير طبيعة النظام الدولي وقضاياه وموضوعاته. وليس فقط النظام الدولي بل تغير طبيعة السكان والشعوب والحاجة إلى استهدافهم بما يتناسب مع هذا التغير.كما أن كثافة المعلومات وسرعتها أصبح يخلق مناخًا مختلفًا من العلاقات الدولية بحيث أصبحت المعلومات هي القوة فمن يملكها ويحسن توظيفها هو القادر على أن يفرض سيطرته فظهر لنا ما عرف بحرب الشبكات والحروب الإلكترونية كنتيجة لذلك.كما أن هناك تحول كبير قد حدث للدول العظمى من تحول في اقتصادها من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد ما بعد صناعي أي أنها أصبحت تعتمد في قوتها على قدرة الدولة على خلق وتسخير المعرفة والمعلومات لزيادة قوتها. فقدرة الدول على أن يكون لها الإبداع والابتكار قد تزيد من قوة الدولة بما يفوق زيادة القوات المسلحة. فرغم أن القوة العسكرية ما زالت لها أهميتها ولكن تغير أهميتها النسبية من حيث كيفية استخدمها ودمجها مع الأصول غير العسكرية. لذا فهناك نقلة نوعية وتغير في طبيعة التأثير بين دول العالم.

إن القوة الذكية ليس مفهومًا جديدا أو مبتكرًا وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معًا ولكن وفقا لإستراتيجية محددة تجمع بينهم.

ويعرف **ارنست ويلسون** القوة الذكية على أنها " قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل الدولي بكفاءة وفعالية."

ويحدد هذا التعريف مجموعة من الشروط الإضافية التي يجب توفرها لتحقيق القوة الذكية.

---

[1] SimonaVasilevskyte, Discussing Soft Power theory after Nye: the case of Geun Lee’s theoretical approach . p147.

- الهدف من ممارسة القوة فالقوة لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانيات المتاحة فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإرادة والقدرة على تحقيقها.
- السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
- الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.

فالفاعل بحاجة إلى إدراك مخزون الدولة من الأدوات والإمكانات، ونقاط القوة ونقاط الضعف، فالقوة الذكية ليست فقط امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما بل القدرة على تحديد وقت استخدامها، وأي نوعين القوة يفضل استخدامه في الموقف، والقدرة على تحديد متى يتم الدمج بينهما وكيف يتم الدمج. فالاتجاه المركب لتفسير القوة من خلال القوة الذكية،يعنى التعامل مع عناصر القوة الناعمة والصلبة ليس على أساس كونهم منفصلين، بل على التعامل معهم ككل والتعامل مع التداخل القائم بينهما.

فليس هناك طريقة لتطبيق القوة الذكية،ولم يحدد **ناي** إستراتيجية محددة لخلق القوة الذكية،وإنما وفقا للشروط السابقة يستطيع كل فاعل أن يحدد إستراتيجيته ويرسم خطوطها الأساسية طبقا لثلاثية الأهداف والوسائل والسياق التي تحدد ما أسماه **ناي** إستراتيجية كبري **(Grand Strategy)** تجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة وتمثل القيادة السياسية والموقف الشعبي[1].

❖ **تحديات استخدام القوة الذكية**:يقدم **أرنست ويلسون** في دراسته عن القوة الذكية مجموعة من التحديات التي تقف في وجه استخدام القوة الذكية والقدرة على إنجاحها. وتنقسم هذه التحديات إلى تحديين (يمكن إضافتهم لتحدي الفهم الصحيح لما تعنيه القوة الذكية) التحدي الأول هو التحدي المؤسسي والتحدي الثاني هو التحدي السياسي.

1. التحدي المؤسسي: يتمركز التحدي المؤسسي للقوة الذكية في الفجوة القائمة بين مؤسسات القوة الصلبة المتمثلة في المؤسسة العسكرية أو الجيش،ومؤسسات الأمن التي تعتمد على استخدام الإكراه والإجبار،وبين مؤسسات القوة الناعمة التي قد تدخل ضمن ميزانية الدولة في صورة مهملة أو بدون إعطائها وزنها الحقيقي. فحجم مؤسسات القوة الصلبة أكبر بكثير من نظرائها للقوة الناعمة من حيث الحجم المؤسسي والرسوخ والثبات ناهيك عن ميزانية الدولة في كل منهما. فالتباين المؤسسي بين القوتين ينتج تعقيدات تتعلق بحجم المؤسسات ومكانتها وثقافتها المؤسسية،وكل هذا بالطبع يؤثر في أدائها وبالتالي أداء القوة الذكية.فهذا يعني بشكل أو بأخر أن مؤسسات القوة الناعمة تكون خاضعة إلى حد ما لمؤسسات القوة الصلبة كالمؤسسة العسكرية والمخابرات التي قد تحدد ما يفعل أو ما لا يفعل على صعيد القوة الناعمة. كما أن الرسوخ والثقافة المؤسسية للمؤسسات الأمنية بشكل عام قد تمثل معوقا لأي تعاون قد يحدث بين مؤسسات طرفي القوة وهو ما يؤثر سلبيا على تحقيق القوة الذكية بشكل مثمر. لذا يمكن

[1] سماح عبد الصبور، مرجع سابق، ص74-79

القول أن القدرة على إيجاد ترتيبات مؤسسية متوازنة يعتمد على رغبة القيادة السياسية للدولة على فهم مثل هذه التعقيدات ومحاولة التنسيق والموازنة بينهم بجانب تأييد من التجمعات السياسية لمثل هذا التوجه من القوة الذكية.

2. التحدي السياسي: القوة الذكية لا تحتاج فقط إلى مؤسسات تدعمها وحسب، بل تحتاج إلى قوة سياسية وإرادة من القيادة لتحقيقها. فالجانب المؤسسي يعتمد في إصلاحه بالأساس على مثل هذه القيادة الراغبة (**willingness**). فغياب التوازن السياسي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة تحدي أخر من تحديات القوة الذكية. فأنصار القوة الصلبة ومؤيديها أكثر قوة وحجمًا وتمثيلًا من أنصار القوة الناعمة وهذا لا يقتصر على النخبة السياسية للدولة بل يمتد لدوائر الجماهير والتأييد الشعبي لها. فالناخبون السياسيون عندما يختارون ممثل لهم فهم يفضلون التوجه الذي يعتمد على القوة الصلبة المرئية والملموسة التي يأخذها هؤلاء في الاعتبار ويعتبرونها رمزًا لقوة الدولة وتأثيرها ومقدرتها على حماية مصالحها. فأنصار القوة الناعمة بين فئات المواطنين أقل بكثير من هؤلاء المؤيدين للقوة الصلبة ويقتصر التأييد والدعوة لهذا التوجه على فئات الأكاديميين والدبلوماسيين السابقين فلا يوجد قوة شعبية توازن تلك التي تمتلكها القوة الصلبة.

إن تحقيق قوة ذكية ناجحة يتطلب أولا إدراك أن القوة الصلبة ضرورية ولكن تعظيم تحقيق المصلحة القومية قد يحتاج إلى المزج بين القوتين الصلبة والناعمة. بمعنى آخر، لكي يمكن تحقيق القوة الذكية فهذا يعنى وضع التحديات المفاهيمية والمؤسسية والسياسية تمكن الفواعل من التقدم نحو خطوات حقيقية لانجاز القوة الذكية[1].

---

[1] يمني سليمان، مرجع سابق.

المطلب الثالث : تحول مفهوم القوة في الفكر الأمريكي (الصلبة . الناعمة . الذكية)

إن الانتقال الفكري الذي حصل في الفكر الإستراتيجي الأمريكي أدى إلى تطور مفهوم (القوة الناعمة) بعد دمجه لما يسمى بالقوة الصلبة أو الخشنة مع بعضهما، لكي يولد مفهوم جديد للقوة وهو (القوة الذكية)، التي هي مزيج ما بين القوتين الصلبة والناعمة، وهذا التزاوج ألمفاهيمي الذي حصل لم يأت بشكل عشوائي، بل جاء نتيجة لتفاعلات فكرية مختلفة داخل الولايات المتحدة الأمريكية عبر العديد من مراكز البحوث والدراسات والمعاهد والجامعات التي تزود صانع القرار بكل ما هو مفيد وقيم من دراسات ومشاريع إستراتيجية متجددة،حيث تمثل الجامعات ومراكز البحث والتفكير في الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الروافد الرئيسية المساعدة في صياغة الكثير من سياسات أمريكا الخارجية والداخلية وصياغة وتقويم الإستراتيجيات في كل سنة، وذلك من خلال التفاعل بين هذه المؤسسات والحكومات المتعاقبة على البيت الأبيض على اختلاف انتماءاتها الحزبية، فكثير من السياسات والخطوط العريضة لاتخاذ القرار في أمريكا هي نتاج عقول المنتسبين لتلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية، مما رسخ البرغماتية في السياسة الأمريكية وجعلها تقليدا سياسيا وأمرا مقبولالدى الرأي العام الأمريكي، كون تلك التحولات في سياساتها إن حصلت فإنما هي نتيجة دراسات وبحوث ونقاشات مؤسساتية وموضوعية وليست نتاج اجتهادات فردية فقط.[1]

فقد أفرزت التطورات السياسية التي شهدتها البيئة الدولية حقيقة مفادها ان الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن ان تكون فاعلة ومستمرة بالسيطرة والنفوذ على انساق النظام الدولي عبر القوة العسكرية فقط.لذلك سعت لتعظيم دور القوة الناعمة،وذلك التعظيم ليس وليد الصدفة وإنما نتيجة تراكم مؤشرات الدور العالمي الذي تضطلع به الولايات المتحدة فضلا عن المقومات التي تمتلكها من ثقافة وقيم سياسية وسياسة خارجية تمكنها من آداء الدور الفعال والشامل.

ان توظيف القوة الناعمة في الإستراتيجية الأمريكية لم يكن وليد اللحظة وإنما كان له توظيف في حقب زمنية مختلفة،إبتدءا من الحرب الباردة و ما لعبتها الإستراتيجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي عبر استخدام القوة الناعمة المستندة الى وسائل الإعلام، وأدوات الدبلوماسية العامة،فضلا عن المراتب العليا التي احتلتها في مجال التعليم والانترنت،والحاسوب،وقبول العمالة والمهاجرين.هذا كله ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على أن تؤثر في الآخرين وتعظم من إمكاناتها على المستوى الدولي.[2]

بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة جديدة من مراحل إدارة النظام الدولي المستند الى نظام القطب الواحد.وبعد ولاية الرئيس بوش الابن دعت بلاده(الولايات المتحدة الأمريكية) الى أن تغير من سياساتها التي ساهمت في نفور العديد من المؤيدين بدلا من جذبهم كما صرح به أغلب

---

[1]علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق

[2]أيمن عبد الكريم حسين،**القوة الناعمة وتوظيفها في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط**، نقلا عن: **www.bayancenter.org(2016) le17/10/2018**

صناع القرار هناك.لذلك اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية الى العمل الجاد في كيفية امتلاك رؤية جديدة لتوظيف القوة الناعمة،من أجل تعويض الخسائر في المرحلة السابقة.

فضلاً عن "الإخفاقات التي أصابت سياساتها خلال ولاية **بوش الابن** الثانية، لذلك شددت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك **كونداليزا رايس** على التواصل، وأطلقت شعاراً جديداً يدعى بـ(المثالية العالمية) الذي كان يهدف إلى إشراك الآخرين بشكل فعال، والإصغاء إليهم وعدم التراجع عن الأهداف المثالية"

ثم سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك إلى استمرار توظيف القوة الناعمة أثناء حكم الرئيس " **باراكأوباما**"، والابتعاد عن منطق القوة العسكرية واستخدامها، وهذا ما أكده **أوباما** خلال خطابه الذي ألقاه حين تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة في العاشر من يناير – كانون الثاني عام 2009،وعمل على تطبيق سياسة القوة الناعمة على أرض الواقع من خلال تعزيز حكمه، ودعم التبادل العلمي وتشجيعه والتعاون في مجال الأبحاث، والسعي عبر تحقيق الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والمساعدات الإنسانية، فضلاً عن اتخاذ خيار الحوار مع النظام الإيراني، والتراجع عن ضرب سوريا، والدفع نحو الحوار لحل الأزمة.

بعد مرحلة 11 أيلول 2001 "تجحت الإدارة الأمريكية عبر منظريها –الذين كان أغلبهم من المحافظين الجدد– في استثمار هذه الفرصة وتوظيفها في خدمة أهدافها الإستراتيجية بدلاً من أن تكون عائقاً أمامها كما تصور البعض، وأن الأحداث التي رافقت مرحلة ما بعد عام 2001 وفرت المناخ المناسب عبر التدخل عن طريق مبررات عديدة في منطقة الشرق الأوسط، كان من بين تلك المبررات مكافحة الإرهاب، والقضاء على القاعدة، وغيرها من المسميات التي ظهرت للساحة الدولية آنذاك.

حينما تولت إدارة الرئيس **باراك أوباما** الحكم بأسلوب مغاير لما كانت عليه إدارة الرئيس بوش الابن، فقد انتهجت أسلوباً استراتيجياً من ناحية تطبيق القوة الذكية (**Smart Power**) التي كانت بمنزلة عامل مساعد لتطبيق القوة الناعمة تجاه الشرق الأوسط، فكان من بين الأهداف الرئيسة للقوة الذكية هي[1]:

1. تحقيق الانتعاش الاقتصادي عن طريق خطة اقتصادية تشمل حزمة حوافز لمواجهة الأزمة المالية والركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي، بعد أن استطاع الرئيس أوباما إقناع الكونغرس بالموافقة على خطة إنقاذ للأزمة المالية التي تبلغ كلفتها (825) مليار دولار.
2. تأمين مصادر الطاقة، حيثُ أشار تقرير أعدّهُ مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية عام 2010 إلى أن السنوات الخمس عشرة المقبلة ستشهد صراعاً محتدماً على الطاقة، نظراً لتغيير موازين القوى العالمية واعتماد الكثير من الدول في صعودها على القوة الاقتصادية.
3. مواجهة القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى من خلال توظيف الهيمنة الرضائية في السياسة الخارجية الأمريكية التي من خلالها يمكن إطالة أمد السيطرة الأمريكية إلى مدى أبعد.

[1]أيمن عبد الكريم حسين، مرجع سابق.

4. إنهاء عسكرة السياسة الخارجية وإعادة الاعتبار للقوة الناعمة، وهذا ما صرح به وزير الدفاع السابق روبرت غيس الذي دعا إلى تكريس المزيد من المال والجهد لتنمية القوة الناعمة، وقد أشار أيضاً إلى أن المؤسسة العسكرية وعلى الرغم من أنها تتمتع بقدرة هائلة فيما يتعلق بالقوة العسكرية إلا أن الركون إلى وزارة الدفاع بحجة قدرتها على تحقيق الأهداف لابد من أن يشوه صورة السياسة الخارجية الأمريكية.
5. إدامة التفوق العسكري الأمريكي، إذ اتجهت الإدارة الأمريكية نحو إدامة تفوق القوات المسلحة، وتطوير خبراتها، وإعادة بعض التعديلات على تشكيلاتها، وحجمها، وتسليحها بغية التقليل من الإنفاق عن طريق بناء جيش ذكي وصغير الحجم يعتمد على الجانب التكنولوجي والبرامج المتطورة، وهذا من شأنه أن يخلق بيئة عسكرية ملائمة لأداء المؤسسة العسكرية التي من شأنها الحفاظ على الأمن القومي.

إن مصطلح القوة الناعمة الذي قدمه قبل عقدين من الزمن المفكر الإستراتيجي الأمريكي "جوزيف ناي" هو الذي فتح الباب أمام تطوير هذا المفهوم في دوائر الفكر الإستراتيجي الأمريكي وانتقاله إلى ما يسمى بالقوة الذكية أي أن مفهوم (القوة الناعمة) هو أسبق لمفهوم (القوة الذكية)الذي تطور نتيجة للفشل العسكري الأمريكي في العراق وفشل القوة الإكراهية المستخدمة بصورة مباشرة، والذي جعل دوائر الفكر الإستراتيجي الأمريكي تطور هذا المفهوم حتى وصل إلى ما هو عليه الآن،وما يسمى بالقوة الذكية، حيث دعت مؤسسات الفكر الإستراتيجي الى دمج الأمور غير العسكرية كالإعلام والدبلوماسية، وتفعيل دور المنظمات الدولية والترويج للحريات وتشجيع المنظمات المحلية المنتشرة في بقاع العالم، وتفعيل دورها ودعمها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتحقيق الهيمنة الأمريكية من جديد. حيث يرى "ناي" أن الاعتماد على القوة العسكرية الأمريكية وحدها، كما حدث في الحرب الأمريكية على العراق، كان سببا جوهريا في اتجاه منحنى القوة الأمريكية إلى الأسفل، وأن الهيمنة العسكرية الأمريكية لم تعد ذات جدوى في عصر باتت فيه المعلومات متداولة والحروب مخصخصة، بحيث أصبحت القوة الناعمة لا تقل عن القوة الصلبة إن لم تكن تفوقها.

ويذكر في هذا الصدد "حسين عبد الخالق حسونة" سفير جامعة الدول العربية السابق في واشنطن قائلا :

منذ بداية الربيع العربي الذي فاجئ الإدارة الأمريكية، اتبعت الولايات المتحدة، سياسة تقوم على التوازن بين المصالح والمبادئ الأمريكية، ولقد تجلت هذه السياسة بوضوح خلال عام 2011 في تعاملها مع الحركات والمظاهرات والاحتجاجات في العالم العربي المطالبة بالتغيير والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فدعمت التغيير الفوري في كل من مصر وتونس، ودعمت استخدام القوة العسكرية التي نجحت في انهاء حكم معمر القذافي في ليبيا،،ودعمت مبادرة جامعة الدول العربية لإنهاء الأزمة في سوريا. وفي كل من هذه الحالات تقدم المصالح حينا على المبادئ، وحينا أخر تقدمت المبادئ على المصالح. لكنها ظلت في جوهرها تحاول احتواء النتائج وتكييفها ما أمكنها ذلك، لتكون غير معادية للولايات المتحدة

الأمريكية ومصالحها والمبادئ التي تنادي بها". ويرى جوزيف ناي، في هذا الصدد،" أن التعامل بشكل انفرادي مع أي حالة عربية بما يضمن مصالح الولايات المتحدة، لاختلاف الثورات العربية عن بعضها البعض، مع ضرورة تهيئة التغيير الديمقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير. إذا علينا الحفاظ على استقرار البلد المستهدف، ويجب أن لا نعتمد على نموذج واحد يصلح للتعامل مع جميع البلدان العربية"[1]. وبذلك يمكن القول، أن أساس أنماط التغيير الاستراتيجي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي هو أن توظيف فكرة الديمقراطية في الإستراتيجية الأمريكية مبني على فكرة المصلحة لا المبدأ، ونتيجة ذلك اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية أنه كلما زاد تطبيق الديمقراطية (وفق المنظور الأمريكي) كلما زاد الوضع ملائمة وسهولة عليها للمحافظة على سيطرتها على الأقاليم الحيوية في العالم، والنتيجة (توظيف فكرة الديمقراطية) من أجل امتلاك القدرة على تحقيق ما يلي:

- إحداث تغييرات دولية واقليمية قد تشمل النظام الدولي أو الأنظمة الإقليمية (نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان عالميا وبناء وإعادة هيكلة أقاليم معينة كإقليم الشرق الأوسط الكبير مثلا)
- خلق وبناء حلفاء جدد وشراكات وتحالفات جديدة، وفق معيار الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تغيير الأنظمة المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية ولمصالحها فتعطي تلك الأنظمة فرصة واحدة لتغيير مواقفها أو أن تزال نهائيا.

أهداف القوة الذكية في الفكر الأمريكي:من خلال ما تقدم نجد ان القوة الذكية خيار تبنته الادارة الامريكية لتحقيق جملة من الأهداف وهي[2]:

1. الحفاظ على مكانة (الو.م.أ) كقوى عظمى وحيدة في العالم مابعد الحرب الباردة، وقيامها بوضع حد لبروز القوى الدولية الأخرى المنافسة لها على الصعيد الدولي.
2. استمرار سيطرتها على العالم وقيادته، بما يضمن عدم هيمنة قوى أخرى على أجزاء ومواقع مهمة في النظام الدولي من ناحية، ويضمن استقرار وبقاء النظام الدولي من ناحية أخرى.
3. الهيمنة على شؤون المجتمع الدولي، بمايضمن مصالحها، ويزيد من فرض حركتها على المستوى الدولي وذلك بفرض وصنع السلام الدولي لضمان مصالحها.

في هذا الفصل تم التعرف على التحولات الحاصلة في مستويات الأمن ومدى تأثير تحول هذه المستويات في تحول مفهوم القوة الأمريكية، حيث تحول الأمن من أمن الدول إلى أمن الأفراد، حيث كان الأمن ينحصر على امتلاك الأداة العسكرية فقط، واستخدامها لحماية الحدود الجغرافية للدولة من التهديدات المعروفة، أما وبعد انهيار المعسر الشيوعي وغياب العدو أصبحت مصادر والتهديدات مجهولة في ظل بروز قضايا أمنية جديدة الحاصلة عبر التدفقات الفوق وتحت القومية، والعابرة للحدود مثل الهجرة

---

[1] إياد خلف عمر الكعود، مرجع سابق، ص53- 55.

[2] أيمن عبد الكريم حسين، مرجع سابق.

والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي....كل هذه أدت إلى إلزامية تغير الأدوات والوسائل الأمر الذي فرض على القوة الأمريكية أن تتحول وتتطور وفقا لتغير البيئة الدولية، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر التي فرضت على (الو.م.أ) تبني إستراتيجية أمنية جديدة لحماية أمنها القومي، عبر وسائل وأدوات جديدة، لذلك رأينا كيف أثر ذلك على التحول في مفهوم القوة الأمريكية من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة والذكية.

الفصل الثاني :
القوة الأمريكية بعد الحرب الباردة و استخداماتها

بعدما تم التطرق في الفصل الأول لمستويات التحول في مفهوم الأمن وكيف انعكس ذلك على التحول في المفهوم الأمريكي للقوة من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة والذكية سنحاول في هذا الفصل التعرف على أهم التيارات الفكرية المؤيدة لاستخدام القوة الأمريكية وبجميع أنواعها سواء القوة الصلبة أو الناعمة أو الذكية . والتعرف على وسائل كل نوع من الأنواع الثلاثة للقوة وكيف طبقت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك على أرض الواقع من خلال تقديم نماذج تطبيقية واقعية وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: التيارات الفكرية الأمريكية المؤيدة لاستخدام القوة الصلبة**
- **المبحث الثاني: التيارات الفكرية الأمريكية المؤيدة لاستخدام القوة الناعمة**
- **المبحث الثالث: التيارات الفكرية الأمريكية المؤيدة لاستخدام القوة الذكية**

المبحث الأول : التيارات الفكرية الأمريكية المؤيدة لاستخدامات القوة بأنواعها

يوجد في (الو.م.أ) العديد من التيارات المؤيدة لاستخدامات القوة بكل أنواعها وذلك من أجل تحقيق(الو.م.أ) التفوق والهيمنة على العالم وتتكون هذه التيارات الفكرية من أكاديميين وخبراء استراتيجيين وسياسيين يحتلون مناصب عليا في الإدارة الأمريكية ولديهم خبرة وآراء حول البيئة الدولية وبنية النظام الدولي.

سنتطرق في المطلب الأول للتيارات الفكرية المؤيدة لاستخدامات القوة الصلبة والمطلب الثاني نتناول التيارات الفكرية المؤيدة لاستخدامات القوة الناعمة أما في الفصل الثالث سيتم التطرق للتيارات الفكرية المؤيدة لاستخدامات القوة الذكية

المطلب الأول: تيار المحافظين الجدد و التيار الواقعي

أولا:المحافظين الجدد: يعتبر تيار المحافظين الجدد تيار جديد تعود جذوره إلى النصف الأول من القرن العشرين حيث يمكن القول أن إلهامهم الفكري يعود لكتابات وأفكار الفيلسوف اليهودي الألماني (ليوشتراوس **Leo Strauss**) الذي هاجر إلى (الو. م. أ) عام 1938 هربا من بطش النازية في ألمانيا وأسس ما عرف (بالشتراوسية الليبرالية) التي مثلت الجذور الأولى لفكر المحافظين الجدد.

وقد برز هذا التيار كمجموعة سياسية أمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهم عبارة عن كتاب ومفكرين استراتيجيين، ومحاربين قدامى،ومسئولين سابقين، وصحفيين، وباحثين في مراكز الأبحاث المعروفة ب(**Think Tanks**)هؤلاء جمعهم تيار فكري ونزعة واحدة أطلق عليها اسم المحافظون الجدد (**Néo– Cons**) يتميزون بميولهم لليمين المسيحي المتطرف،وإيمانهم بالقوة الأمريكية وهيمنتها.

وقد ظهروا في عهد الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) كمجموعة منشقة عن الحزب الديمقراطي حيث لقبو في ذلك الوقت باسم (ديمقراطيو ريغان) حيث توزعوا في المراكز الأكاديمية والبحثية والعلمية.

ويرجع بروز المحافظين الجدد كتيار للمشاريع والاستراتيجيات، من خلال الدراسة التي أعدها (وليام كريس تول) و(روبرت كأغان) وهم من رواد هذا التيار عام 1996 بعنوان " نحو سياسة ريغانية جديدة "التي تدعو (الو. م. أ) لممارسة ما يسمى ب " هيمنة عالمية خيرة "، تستند في ذلك لبناء قوة عسكرية أمريكية، إذ شارك هؤلاء في صنع الساسة الخارجية الأمريكية والعمل على بلورة سياسة استعمال القوة العسكرية لتحقيق أهداف ومصالح ونفوذ (الو. م.أ).[1]

وتبلورت رؤى المحافظين الجدد بشكل واضح من خلال "مشروع القرن الأمريكي "، من خلال الدراسة الشهيرة التي وضعها هذا المشروع تحت عنوان " إستراتيجية إعادة بناء الدفاع الأمريكي"، والتي تم تطبيقها من طرف الإدارة الأمريكية بعد مرور عام على فوز (الرئيس جورج بوش الابن)، مع مطلع عام 2002.

[1]علي زياد العلي،**القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد**، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2015). ص 112

حيث اعتبر المحافظون الجدد فوز (جورج بوش الابن) تعبير واضح عن نجاح اليمين الأمريكي المتطرف بشقيه السياسي المعروف اصطلاحا باليمين المحافظ الجديد (**New–Conservatives**). والديني المعروف اصطلاح باليمين المسيحي الجديد (**New–Christian Right**).

و بذلك تكونت ثلاثية: القوة، الثروة، والدين كغاية ووسيلة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وهذا أحدث تحول بارز وواضح في السياسة الخارجية الأمريكية. لأنه لم يحدث من قبل في تاريخ (الو. م. أ) أن وصل اليمين المتطرف ببعديه السياسي، والديني للمشاركة في السلطة في آن واحد.[1]

وقد بني فكر المحافظين الجدد على مبدأين رئيسيين هما:رفض الانعزالية للديمقراطيين الذين يئسوا من نشر الديمقراطية والقيم الأمريكية على المستوى الدولي. و في نفس الوقت رفض واقعية الجمهوريين التي تنظر للعلاقات الدولية كصراع قوى ومصالح، ولا تهتم بالرؤى الأخلاقية مثل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان. و البحث عن سياسة خارجية أمريكية تضمن هيمنة (الو.م.أ) عالميا ونشر قيمها الديمقراطية، وحقوق الإنسان من خلال السياسة الخارجية. كما يرى المحافظين الجدد انه يجب أن تقيم (الو. م. أ) علاقاتها مع العالم الخارجي على أساس إيديولوجي فالتغيير الذي حصل إثر انهيار القطبية الثنائية، جعل تيار المحافظين الجدد يركزون على مبدأ الديمقراطية ليس كهدف بل كوسيلة يتم من خلالها إضفاء صبغة الرسالة الإنسانية على الإيديولوجية الأمريكية الجديدة، والتي أطلق عليها " السلام الأمريكي"[2].أي أن المحافظين هنا يدعون لتغيير الأنظمة السياسية التي لا تتوافق مع السياسة الأمريكية وبكل الوسائل ومن بين الوسائل اللجوء لاستخدام القوة الصلبة عند اقتضاء الضرورة حتى لو كانت تلك الدول أو الأنظمة موالية وصديقة (للو. م. أ).

لقد نجح المحافظين الجدد في تسييس أفكار" شتراوس الفلسفية " وإسقاطها على الواقع السياسي المعاصر، لذلك نجد بأن تيار المحافظين الجدد الذي ظهر في (الو، م. أ)، يحمل رؤية راديكالية خلال ولاية (رونالد ريغان) وقد طغى بشكل واضح خلال ولاية (جورج بوش الإبن)، حيث ينطلق هذا التيار في سياسته،وفق هدف واضح هو تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، وفق أسس محددة هي الحفاظ على القوة العسكرية وتدعيمها،لضمان التفوق الأمريكي والحفاظ على الدور الأحادي لقيادة العالم[3].

ثانيا: التيار الواقعي: يعتبر التيار الواقعي بمثابة التيار الذي يسيطر على معظم القادة والمفكرين، الإستراتيجيين الأمريكيين، ولكن هناك شخصيات بارزة تعتبر بمثابة المعبر الأساسي لأفكار النظرية الواقعية التي لطالما أكدت على استخدام القوة من اجل فرض الهيمنة الأمريكية على العالم ومن بين هؤلاء:

---

[1]سيد مرتضى، **الإمبراطورية الأمريكية : ثلاثية الثروة . الدين . القوة من الحرب الباردة إلى ما بعد أحداث 11سبتمبر**، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2003). ص 103.

[2]ثائر خليل حمد، مرجع سابق ص 187.

[3]علي زياد العلي، مرجع سابق ص 115

هنري ألفرد كيسنجر: وهو أمريكي من أصل ألماني، شغل منصب وزير الخارجية مابين (1973- 1977)، ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي خلال إدارتي " نيكسون وفورد" (1973 – 1975) ومدير دراسات في مجلس برنامج العلاقات الخارجية الخاصة بالأسلحة النووية (1955 – 1756)، حيث يعد كيسنجر من كبار المستشارين لدى الإدارات الأمريكية، وهو يمزج بين العنف والتهديد من أجل تنفيذ أهداف (الو.م.أ)، ورغم إتباع كيسنجر لمنهجية واقعية، إلا أنه لم يجعلها مرجعية ثابتة في جميع الظروف، بالإضافة الى أنه من المؤيدين لفكرة التفوق والهيمنة الأمريكية. وبعد أحاث 11سبتمبر 2001 كتب كيسنجر مقالة بعنوان " الحاجة لرد مدروس " إذ نجد أفكاره تطابقت مع أطروحات المحافظين الجدد المؤيدين للحرب، كما كان دوما يؤكد على إتباع سياسة صارمة ضد برنامج إيران النووي.

زبغينو بريجن سكي: وهو بولندي الأصل شغل منصب مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر 1977 ويعد من رواد المدرسة الواقعية حيث يؤكد على ضرورة كبح (الو. م. أ) الحراك الجيوبوليتيكي للقوى الطامحة في أوراسيا، لأنها بذلك تحافظ على سلطتها وهيمنتها من أجل المحافظة على القمة الهرمية الدولية، كما يؤكد على المحافظة على المصالح الخاصة (للو. م. أ) في أي مكان من العالم، كما يؤكد على ضرورة منع تحرك الأطراف المنافسة الأخرى للسيطرة على المناطق الإستراتيجية في العالم، لأن أي تحرك حسب رأيه في هذه المناطق سيكون على حساب مصالح (الو. م.أ)

بالإضافة لذلك يؤكد بريجن سكي على ضرورة سيطرة (الو. م.أ) على أوراسيا ومنع أي تقارب (صيني . روسي) أو تقارب (روسي . ألماني) أو (روسي . أوروبي)، لأن ذلك يعتبر تهديدا واضحا للمصالح الأمريكية في أوروبا. كما يجب على (الو. م.أ) المحافظة على مكانتها الدولية بكل الوسائل[1].

---

[1]هادي قبسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية**، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون،2008) ص74.

المطلب الثاني : وسائل القوة الصلبة الأمريكية

تتراوح وسائل تنفيذ و استخدام القوة الصلبة بين الوسيلة العسكرية والاقتصادية حيث نجد أن الوسيلة العسكرية تتفرع إلى خمسة أنماط وهي:

النمط الأول: دبلوماسية الإكراه وعرفه " ألكسندر جورج" بأنه تهديد الدولة للعدو وباستخدام القوة العسكرية، مع استخدام وسائل فعالة لإقناعه بالامتثال لقراراتها. ويمكن أن يظهر ذلك من خلال سحب السفراءأو فرض العقوبات.

النمط الثاني: التخريب، وذلك من خلال قيام الدولة (أ) بأفعال هدفها هدم مؤسسات الدولة (ب) ومبانيها الوطنية، وهذا النمط يعبر عن شكل من أشكال العنف، قد ينجح في تحقيق أهداف الدولة في المدى القصير ولكن تكلفته تكون مرتفعة في المدى البعيد. وما يحدث في الدول العربية لدليل على هذا النمط الأمريكي.

النمط الثالث: الردع، ويعني إصدار تهديدات متكررة لمنع عدو ما، من الشروع في عمل غير مرغوب فيه وهناك نوعان للردع،الردع التقليدي والردع النووي، وتختلف دبلوماسية الإكراه عن الردع في كون الأولى هي ردة فعل لانتهاك قام به العدو، بينما الردع يهدف لمنع العدو من القيام بهذه الانتهاكات.

النمط الرابع: الدفاع، ويحتوي على سلسلة إجراءات فعالة تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم عسكري نفذه العدو.

النمط الخامس: التدخل العسكري المباشر، ويتم اللجوء إليه عادة في حالة فشل دبلوماسية الإكراه.

بينما نجد الوسيلة الاقتصادية تتمثل في استخدام الدولة (أ) الأدوات الاقتصادية لجعل الدولة (ب) تقوم بأشياء

لصالحها ولا ترغب فيها.ومثال ذلك الحرب الأمريكية على العراق.

وهناك نمطان رئيسيان لاستخدام القوة الاقتصادية يتمثل النمط الأول في العقوبات، وتأخذ صورة مقاطعة الواردات والحضر على الصادرات وفرض القيود على الاستثمار، ومنع السفر،أما النمط الثاني، فيأخذ صورة المساعدات الاقتصادية ومنح المكافآت للدولة نتيجة لتغيير سلوكها لصالح الطرف الآخر أو في محاولة لتغييره[1].

---

[1] Samir.DZ، **ماهية القوة الصلبة وعناصرها وأنماطها**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية. نقلا عن **http://www.politic-dz.com le (12/03/2019)**

المطلب الثالث : نماذج عن استخدام (الو. م.أ) للقوة الصلبة (العراق – ليبيا)

أولا/ العراق: بعد سنتين من الحرب على أفغانستان جاء الدور على نظام "صدام حسين" في العراق و ذلك في عام 2003 بعد أن قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث ذرائع تبيح لها التدخل في العراق تحت مظلة مكافحة الإرهاب وهي:

- نزع أسلحة الدمار الشامل التي يحوز عليها العراق.
- نشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وذلك بتخليص الشعب العراقي من النظام الديكتاتوري.
- اتهام النظام العراقي بتعاونه مع تنظيم القاعدة الإرهابي وبناءا على هذه الذرائع، شنت القوات الأمريكية هجوما عسكريا على العراق في 20 مارس 2003، استطاعت من خلاه الإطاحة بنظام صدام حسين بعد عشرين يوما فقط من الهجوم.

وذلك تم من خلال استعمال جميع أنواع الأسلحة العسكرية (الصلبة) والقصف الجوي والبري[1].
حيث لا تزال إلى يومنا هذا تعاني العراق من آثار هذه الحرب المجحفة في حق العراق شعبا ودولة وحضارة بأكملها.

ثانيا/ ليبيا: بعد التدخل العسكري الصارخ والمباشر في العراق، وعلى إثر ما سمي بثورات الربيع العربي، جاء الدور على ليبيا لتجسيد وتنفيذ وسائل القوة الصلبة ولكن بطريقة ذكية تختلف عن طريقة التدخل العسكري المباشر التقليدي، حيث نجد في هذه المرة قد تبنت الإدارة الأمريكية خيار رحيل الرئيس الليبي معمر القذافي، وتأتي هذه الرغبة من أجل السيطرة على النفط والغاز الليبي، لتأمين مصادر الطاقة إلى أوروبا، الأمر الذي سينعكس على تماسك حلف الناتو وتفعيل مهامه الاستراتيجية مستقبلاً، فضلاً عن أنه سيؤدي إلى قطع الطريق أمام القوى المنافسة في هذه المنطقة، ولاسيما الصين التي سمح لها القذافي بدخول شركاتها إلى قارة إفريقيا من خلال البوابة الليبية، حينما نجحت الصين بالحصول على استثمارات هائلة للطاقة في مدينة بنغازي حيث يقدر عدد العاملين في قطاع الطاقة الليبية 30 ألف صيني، فدخول الولايات المتحدة تجعلها اقل قدرة على منافستها في ظل عالم يتسم بالتحول في موازين القوى.
قررت الولايات المتحدة اعتماد إستراتيجية القوة (الصلبة) لإضعاف قدرات النظام الليبي وذلك عن طريق اعتماد أربع آليات:

1. توظيف وسائل القوة الناعمة الأمريكية لتدريب الناشطين الليبيين وتمويلهم.
2. شن حملة دبلوماسية لعزل نظام ألقذافي وتطويقه إقليمياً ودولياً تمهيداً للإطاحة به.
3. توظيف تكتيك القيادة من الخلف.

---

[1] ريا قحطان الحمداني، **الإسلاموفوبيا جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكيةCAIR**، (مصر: دار الكتب المصرية، 2011)، ص156

4. تقديم المساعدات والحوافز لإعادة إعمار ليبيا.

كل هذه الآليات تظهر على أنها آليات ناعمة لكنها في حقيقة الأمر هي آليات صلبة، فتدريب الناشطين الليبيين سيؤدي حتما لتأجيج الوضع وتصعيده ضد النظام الليبي، كذلك بالنسبة للدبلوماسية فهي دبلوماسية إكراه وتعتبر من الوسائل الصلبة أيضا.أما بالنسبة للحوافز والمساعدات فهي تهدف لتهديم نظام قائم من أجل أن يحل مكانه نظام يتماشى والمصالح الأمريكية.

فالأسلوب الذي انهار به نظام (معمر القذافي) كان أقرب إلى الحرب الأهلية، حيث استخدم الشعب الليبي السلاح وتدرب عليه بدعم غربي وعربي، مما ساهم بانتشار العنف، لا سيما مع غياب مؤسسات الدولة في ليبيا، فقد بدأت الاضطرابات في ليبيا، واستمرت لمدة ثمانية أشهر كاملة، حتى انتهت بالنصف من الأول من العام 2011، وذلك بتدخل المجتمع الدولي، إذ صدر قرار مجلس الأمن بالرقم1973في 17 آذار عام 2011 والقاضي بتدخل حلف شمال الأطلسي وفرض مناطق حظر جوي على نظام (معمر القذافي)[1].

وساعد على ذلك وجود توافق عربي ودولي، من خلال قرار مجلس جامعة الدول العربية، وقرار مجلس الأمن، بضرورة استخدام القوة العسكرية لإنهاء الأزمة، مما أسهم في سيطرة الغرب على حقول النفط الليبية أوضحت الحالة الليبية تباطؤ أمريكي متزايد وغياب الرغبة في الانخراط في استخدام القوة العسكرية خاصة بعد تجربة التدخل العسكري في منطقة الشرق الأوسط، إذ أدرك الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) أن أي عمل عسكري أمريكي مبالغ فيه قد يضر بشكل كبير بالمصالح الأمريكية، لذا أوكل المهمة إلى حلف شمال الأطلسي، وأصر على الوجه الغربي الذي يجب أن يتصدر العملية العسكرية التي تحملت ثقل معظم أنشطتها فرنسا وبريطانيا الغربي الذي يجب أن يتصدر العملية العسكرية التي تحملت ثقل معظم وقد أثبتت مقاربة (باراك اوباما) المنخفضة القوة فعاليتها في إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة نسبيا عن ميدان الصراع السياسي في (ليبيا)، حيث شاركت الولايات المتحدة الأمريكية لمدة أسبوع واحد ضمن حملة حلف شمال الأطلسي،وبعد مرور الأسبوع أحجمت القوات الأمريكية عن المشاركة،ولم تساهم إلا بطائرتين من دون طيار كان التحالف يحتاج لهما لعدم قدرته على القضاء على أهداف أرضية من دون القوة الجوية الأمريكية[2].

---

[1] حبيب كمال السعيد، الجغرافيا السياسية الجديدة والعنف في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، 2012.

[2] أغوان،علي بشار، **القوة الذكية والمجالات التطبيقية في الإستراتيجية الأمريكية (في مصر، تونس وليبيا)كمثال تطبيقي**، **نقلا عن الرابط** **http://www.nashiri.ne**le(02/03/2019)

المبحث الثاني: التيارات الفكرية الأمريكية المؤيدة لاستخدام القوة الناعمة

نجد أن أفكار هذا التيار تتمحور حول التأكيد على أهمية وضرورة بقاء (الو.م.أ) الرقم الأول في العالم وكذلك ضرورة استمرارية التفوق الأمريكي في النظام الدولي وذلك عن طريق إتباع سياسة تتضمن أساليب جديدة مثل استخدام قوة الجذب الأمريكي الناعم من أجل تنفيذ الأهداف الخارجية والهيمنة الأمريكية.

المطلب الأول: التيار الليبيرالي التعددي

ونجد من مفكري هذا التيار:

جوزيف سي ناي:وهو مفكر استراتيجي أمريكي شغل في عام 1993 منصب رئيس الاستخبارات الوطني الأمريكي ومساعد وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس السابق "بيل كلينتون" عام 1994، ومؤلف كتاب " مفارقة القوة الأمريكية " وكتاب " القوة الناعمة " فضلا من كتاب " مستقبل القوة "حيث اختير "ناي" عام 2005 ضمن أكثر عشرة مفكرين سياسيين أمريكيين نفوذا في العلاقات الدولية[1].

كما نجد أن "ناي" أكد في كتابه " مفارقة القوة الأمريكية " عام 1990، على أهمية القوة الناعمة، رغم ذلك لم تجد لها صدى واسع ومكانة لدى الإدارة الأمريكية، وذلك بسبب طبيعة النظام الدولي الذي كانت تتحكم فيه (الو.م.أ) كقوة عالمية مسيطرة،ولكن بعد احتلال العراق وأفغانستان، أكد "ناي" على سياسة القوة الناعمة كبديل لسياسة القوة الصلبة المفرطة التي انتهجتها إدارة " بوش الإبن "، إذ أكد على مدى أهمية القوة الناعمة من أجل استرجاع (الو.م.أ) سمعتها وفرض سيطرتها بأسلوب جديد على العالم.[2] كما يشير " ناي " أن استخدام (الو.م.أ) لقوتها الصلبة في الحرب العالمية الثانية كانت سببا لها في النصر، ثم بعد ذلك أتى دور القوة الناعمة تمثل في " مشروع مارشال "، حيث يعرف " ناي " : " القوة باعتبارها القدرة على التأثير على الجذب والتأثير في الآخرين "، حيث تأتي هذه القوة في مظاهر متعددة، والقوة الناعمة كما يراها "ناي" ليست ضعفا، بل العكس من ذلك طريقة استخدام القوة الناعمة بشكل فاشل، هو السبب وراء ضعفها. إضافة لذلك يؤكد " ناي " على أن القوة الناعمة هي القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء للتهديد أو الجزاء، وإذا تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد فلن تضطر لإنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مطالبك[3].

---

[1]جوزيف سي ناي، **مستقبل القوة**، تر:عبد الحميد نافع،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)،ص 15.

[2]موقع الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2010. **Le(05/05/2019)** **www.alkachif.org.pdf**

[3]علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 118.

المطلب الثاني : وسائل القوة الناعمة الأمريكية

تعتبر القوة الناعمة كوسائل وأدوات تسعى بعض الدول المالكة لتوظيفها من أجل تحقيق أهدافها، حيث تأتي (الو.م.أ) في مقدمة هذه الدول التي تمكنت من استثمار هذه الوسائل والأدوات لتصل الى الأهداف المراد تحقيقها، ونجد (الو.م.أ) قد اعتمدت على توظيف الوسائل والأدوات الناعمة المتمثلة في:

. **الوسائل والأدوات الثقافية:** تلعب الخصائص الاجتماعية والثقافية، مثل نمط الثقافة السائدة والقيم الدينية والاجتماعية، دورا كبيرا في عملية صنع الساسة الخارجية، التي هي امتداد للسياسة الداخلية بكل ضغوطها ومقوماتها، لذلك نجد القرار السياسي الخارجي لأي دولة بمثابة تجسيد لهوية المجتمع وشخصيته، ولنمط التفكير القيادي المتأثر بالوسط الاجتماعي.

وفي هذا الطرح ذهب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " كوليين باول " للقول : "لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا "[1].

أي أن العديد من الطلبة الدوليين يرجعون لأوطانهم وهم يحملون في العادة تقدير أكبر للقيم والمؤسسات الأمريكية. وكثير من هؤلاء الطلبة السابقين ينتهي بهم الأمر لاحتلال مراكز يستطيعون من خلالها التأثير على نتائج السياسة التي تعتبر مهمة للأمريكيين.

وتظهر أهمية الأدوات الثقافية (ثقافة العولمة أو العولمة الثقافية) في كونها توفر المناخ المناسب للتأثير السياسي، فنجد الدول التي تنجح في إبراز وجودها الثقافي في دول أخرى، لا تجد صعوبة في تحقيق أهدافها في تلك الدول، إذ أن التأثير الثقافي يخلق نوعا من كسب الولاء سواء من طرف النخبة الحاكمة أو من طرف الرأي العام.

. **الأساليب الثقافية:** وقد أخذت مظاهر عديدة و مختلفة، حيث سعت (الو.م.أ) من خلال أهدافها الدبلوماسية الشعبية لتحقيق أهداف ذات أهمية كبرى، ولتعزيز دور الدبلوماسية الشعبية الأمريكية، وهذا ما أكده "مهيتر ماهوني" مستشار الشؤون الإعلامية والثقافية بسفارة (الو.م.أ) بالقاهرة بأن الدبلوماسية الشعبية الأمريكية، تسعى لتحقيق العديد من الأهداف الثقافية والعلمية، مؤكدا بذلك عن أهمية المحور الثقافي للدبلوماسية الشعبية، في تحقيق الحوار الثقافي بين الشعوب.

إن الهيمنة الثقافية كوسيلة ناعمة تهدف إلى فرض نمط قيمي و حضاري و مفاهيمي موحد، وتعميم الثقافة الأمريكية على سائر ثقافات العالم من خلال السيطرة، واختراق وسائل الإعلام والاتصال.كما تلعب المبادلات الأكاديمية والعلمية دورا مهما في توسيع القوة الأمريكية الناعمة وتعزيزها[2].

. **الوسائل والأدوات الإعلامية:** تحتل الوسائل الإعلامية والدعائية مكانة مهمة لتنفيذ أهداف و مصالح (الو.م.أ)، كونها الأداة المسؤولة عن نشر المفاهيم والقيم الأمريكية، بالإضافة لكونها الأداة التي

---

[1] إياد عمر خلف الكعود، إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية،**رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص 53.

[2] فيصل عباس، **العولمة والعنف المعاصر: جدلية الحق والقوة**، (بيروت : دار المنهل اللبناني، 2008)، ص119.

تستعمل لترويج المعلومات و تغطية الأحداث، كما أكدت على ذلك " هلين توماس " عميدة الصحفيين في البيت الأبيض عام 1990 بأن " وسائل الإعلام باتت صدى لما يصرح به البيت الأبيض " كما توظف (الو.م.أ) " الدعاية " في تنفيذ إستراتيجيتها عبر الأثير في عقول الجماهير وعواطفهم، وتغيير اتجاهاتهم وسلوكهم وهذا ما أكده (بريجن سكي) بأن " الانتشار السريع للانترنت كأداة جديدة للاتصال ما هو إلا مظهر واحد من مظاهر التأثير العالمي الكبير لأمريكا بوصفها الرائد الاجتماعي للعالم "[1].

وقد أصبحت وسائل الإعلام الوسيط الرابط بين الدول، حيث تعتمد عليه (الو.م.أ) في تفسير طبيعة علاقاتها مع باقي الدول، من خلال الاتصال المباشر بالجماهير والشعوب، مستخدمة الإعلام كآلية لتعزيز الحوار الدولي.

من خلال ما سبق نجد بأن ما يؤكد دور وأهمية ومدى خطورة وسائل الإعلام و الاتصال، هو ما حدث في كل من مصر وتونس من تعبئة جماهيرية قبل وأثناء وبعد حالة التغيير، عبر أحد الوسائل التكنولوجية وشبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وما يتبع لهذه الشبكة العنكبوتية العالمية من مواقع للتواصل الاجتماعي كال فيسبوك،توتير، واليوتيوب..........الخ. حيث لعبت هذه المواقع دورا رئيسيا بارزا في عملية إحداث التغيير[2].

. **الوسائل والأدوات السياسية:** تعد الوسائل السياسية واحدة من الوسائل المهمة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وتأتي المنظمات والمؤسسات الدولية على غرار ذلك، حيث تعتبر منظمة الأمم المتحدة من بين تلك الوسائل، كما أشار لذلك وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (جيمس يبكر) حين قال : " إن استخدام الأمم المتحدة كوسيلة للقيادة الأمريكية يزيد من قدرتها على تحقيق أهدافها "، حيث أصبحت العلاقة بين (الو.م.أ)، والأمم المتحدة،علاقة هيمنة كوسيلة لفرض القوة عبر الشرعية الدولية، حيث تمسكت (الو.م.أ) بالتنفيذ الدقيق والحرفي لمقررات الأمم المتحدة في مناطق الصراع وخاصة في قضية العراق ".

كما نجد استخدام (الو.م.أ) لهيئة الأمم المتحدة كوسيلة لتنفيذ استراتيجياتها خاصة " ملف الإرهاب "، حيث أشارت " برنت سكر وكرس وفت " لهذه الفكرة بقولهما : " إنه على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها في مواجهة الحرب ضد الإرهاب كما تتحملها، الو.م.أ "[3].

ومن أهم الوسائل والأدوات السياسية التي تعتمدها القوة الناعمة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ما يلي :

---

[1]إياد عمر خلف الكعود، مرجع سابق، ص 82.

[2]أغوان علي بشار بكر، **الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط**، (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص126 .

[3]إياد عمر خلف الكعود، مرجع سابق، ص 85.

. **نشر الديمقراطية:** حيث تعتبر فكرة نشر الديمقراطية إحدى أهم أدوات القوة الناعمة، التي استخدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في مواجهة أو محاصرة دول وصفتها ب (دول محور الشر)[1].

. منظمات المجتمع المدني: تعد منظمات المجتمع المدني من أهم المنظمات التي لها دور في تنفيذ السياسة الخارجية، إلى جانب الجهات الحكومية، وذلك من خلال التفاعل بينها وبين المنظمات الغير حكومية، والمتمثلة في جميع المجتمع المدني، مثل النقابات المهنية والعمالية، واتحاد رجال الأعمال، والجمعيات الأهلية.....) وبناءا على ذلك ظهرت أدوار جديدة منوط بها المجتمع المدني، لاسيما تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية والممارسة الدبلوماسية.

إن السياسة الأمريكية واستخدامها لمنظمات المجتمع المدني لا تهدف لتعزيز عملية التحول الديمقراطي في العالم، وإنما تهدف لبلورة إستراتيجية جديدة (للو.م.أ) , وقد أكدت "هيلاري كلينتون" أن نجاح هذه الإستراتيجية يعتمد على تعزيز القوة المدنية الأمريكية، وتوسيعها لإيجاد بنية عالمية جديدة للتعاون.[2]

---

[1] جوزيف ناي، **القوة الناعمة**، (الرياض : مكتبة العبيكان للنشر، 2007)، ص 55.

[2] حسين حيدر علي، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**، (بغداد : دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، د– ت – ن) ص 55.

المطلب الثالث :نماذج عن استخدام (الو. م.أ) للقوة الناعمة (تونس – مصر)

أولا: تونس: في تونس اختارت (الو.م.أ) التعامل مع الثورة التونسية عبر ثلاث مراحل لتجسيد القوة الناعمة وذلك من خلال التعتيم الإعلامي كمرحلة أولى على أحداث الثورة رغم سلمية مظاهرها، وتوافق مطالبها مع ما تنادي به (الو.م.أ) من تعزيز للديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.أما المرحلة الثانية فقد تزامنت مع فشل الرئيس التونسي الأسبق (زين العابدين بن علي) في إجراء الإصلاحات وقيامه بإنزال الجيش إلى الشارع، وقمع المظاهرات، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام إدارة (الو.م.أ) لإطلاق تصريحات مفادها أنها تحترم إرادة الشعب التونسي، لتحريضه ضد السلطة الحاكمة وتأجيج الوضع، وتعقيده أكثر فأكثر.أما في المرحلة الثالثة فجاء إعلان (الو.م.أ) وقوفها إلى جانب الشعب التونسي ودعمه لتمكينه من بناء نظام سياسي ديمقراطي، قائم على أساس حرية التعبير والمشاركة السياسية[1].

من خلال المراحل الثلاث نلاحظ أن تدخل (الو.م.أ) في الثورة التونسية كان بطريقة غير مباشرة، وبوسائل أكثر سلمية ونعومة وذلك من خلال نشر قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان في حرية التعبير، وبناء النظام الذي يناسبه، لكن في حقيقة الأمر نجد أن (الو.م.أ) كانت تريد تأزيم الوضع وخلق الفوضى داخل الشعب التونسي والسلطة الحاكمة.

ثانيا: مصر: أما في مصر فقد سعت (الو.م.أ) للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والمتمثلة في[2]:

- حق مرور القوات البحرية الأمريكية إلى قناة السويس.
- استمرار اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل.
- تعاون مصر مع (الو.م.أ) في مكافحة الإرهاب.

لأجل ذلك وظفت الإدارة الأمريكية الأداة الدبلوماسية، تجاه التغيير في مصر ، حيث صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية " هيلاري كلينتون " بأن النظام المصري مستقر، ولديه فرصة للاستجابة لمطالب الشعب، وشجعت الحوار بين الحكومة والمعارضة بهدف التوصل غلى اتفاق وتسوية سياسية، لكن الاحتجاجات الشعبية اتسعت، وتطورت على الساحة السياسية، فبدأت عندها (الو.م.أ) بتغيير وجهة نظرها تجاه التظاهرات مطالبة بذلك بانتقال سلمي للسلطة إلى " عمر سليمان " نائب الرئيس آنذاك، لكن الخيار كان مرفوضا من طرف المحتجين، فقررت البحث عن حل بديل يشكل ضمانة للمصالح الأمريكية، لذلك بدأت بإجراء اتصالات مكثفة مع المعارضة المصرية ولاسيما " الإخوان المسلمين " بهدف تأمين مصالحها لمرحلة ما بعد حكم " حسني مبارك ".

---

[1] أيمن الفيصل، **القوة الناعمة وتوظيفها في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط**. نقلا عن الموقع الالكتروني: **www.bayancenter.org (20I05I2019)**

[2] المرجع نفسه.

الملاحظ على حالة تدخل (الو.م.أ) في مصر كان عن طريق الأداة الدبلوماسية السلمية، لأن الإدارة الأمريكية كانت تريد الحفاظ على مصالحها ومصالح إسرائيل في المنطقة.

المبحث الثالث: التيارات الفكرية الأمريكية المؤيدة لاستخدام القوة الذكية

إن القوة الذكية وكما سبق وأن تطرقنا إليها ما هي إلا دمج بين وسائل القوة الصلبة ووسائل القوة الناعمة وجاءت على إثر إخفاق (الو.م.أ) في تحقيق أهدافها ومصالحها عن طريق استخداماتها للقوة الصلبة لوحدها أو استخدام القوة الناعمة لوحدها، فكان لابد لدوائر الفكر الاستراتيجي الأمريكي ايجاد وسيلة أخرى تضمن (للو.م.أ) تحقيق مصالحها وهيمنتها العالمية داخل النظام الدولي.

المطلب الأول: تيار المحافظين الجدد

في هذا التيار نجد ابرز المفكرين الاستراتيجيين المؤيدين لفكرة استخدام القوة الذكية في السياسة الأمريكية، كل من " جوزيف ناي " و " ريتشارد أرمي تاج " حيث قدم " جوزيف ناي " مشروع "القوة الذكية " في عهد الرئيس " باراك اوباما " والذي يهدف بدوره أن تقوم السياسة الخارجية الأمريكية في المراحل المقبلة على الدمج بين مفهومي القوة الناعمة والقوة الصلبة ف إستراتيجية واحدة للتأثير في الآخرين[1]. وذلك من خلال اعتماد إستراتيجية القوة الذكية، التي تقوم على أربعة عناصر حددها " ناي " في العناصر التالية[2] :

- تحديد الأهداف والنتائج المرجوة.
- معرفة الموارد المتاحة.
- معرفة الأهداف والأولويات المراد التأثير بها.
- نوع القوة التي سيتم الاعتماد عليها وتقرير احتمالية النجاح.

حيث يرى كل من " ناي " و" أرمي تاج " أن هناك تحديات عالمية عدة تواجه (الو.م.أ)، ليست ذات طبيعة عسكرية ولا يمكن معالجتها بالقوة الصلبة، مثل " الصعود الصيني ".

كما قدم كل من " ناي " و " أرمي تاج " تقرير بعنوان " مبادرة القوة الذكية "، حيث أصدرت المبادرة توصياتها بأهمية العمل الذي أسمته القوة الذكية من أجل مواجهة التحديات الكونية المتزايدة، ولاستعادة مكانة (الو.م.أ) عالميا،ونجد هذا التقرير قد أشار لضرورة التركيز على أربع محاور أساسية لجعل القوة الذكية فاعلة وهي:

- إعادة تقوية التحالفات والشراكات والمنظمات التي تتيح لواشنطن مواجهة مصادر الخطر المتعددة، وعدم الحاجة لبناء تحالف جديد عند مواجهة كل تحد جديد.
- أن تهتم الإدارات الأمريكية بالتنمية على المستوى الدولي، مما يساعد واشنطن على تطوير برامج المساعدات، بحيث تكون أكثر تكاملا ووحدة، بما يسهم في ربط المصالح الأمريكية مع تطلعات الأفراد في كافة أنحاء العالم، والتي تبدأ بالصحة العالمية، وإعادة استثمار الدبلوماسية الشعبية، وإنشاء

---

[1] علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 119.

[2] محمد قاسم هادي، مكانة القوة الذكية في الفكر الاستراتيجي الامريكي، **مجلة العلوم السياسية**، (د– ع)، 2018.

مؤسسات لا تسعى إلى الربح في الخارج، لخلق روابط بين الأفراد، والتي تتضمن مضاعفة الاعتماد السنوي لبرنامج " **Fulbright Program**" الذي ترعاه (الو.م.أ) لتعزيز التفاهم والتبادل العلمي والثقافي بين شعبها وباقي شعوب العالم.

- الارتباط بالاقتصاد العالمي بالتفاوض حول مناطق التجارة الحرة، مع دول منظمة التجارة العالمية الراغبة في التحرك تجاه تحرير التجارة استنادا للقاعدة الدولية، وتوسيع مناطق التجارة الحرة لتشمل الدول التي لم تلحق بركب العولمة.
- أخذ موقع الصدارة في قضايا التغيرات المناخية وغياب الأمن لمصادر الطاقة، بالاستثمار أكثر في المجالات التقنية والإبداع.

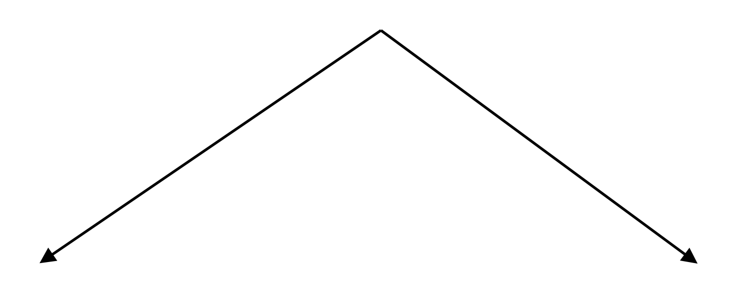
من خلال هذا يرى " ناي " أنه يجب على (الو.م.أ) أن تتحول إلى قوة ذكية، وذلك بالعودة مرة أخرى للاستثمار في الخير العالمي، بتقديم أشياء تريدها الحكومات والشعوب العالمية، ولكنها لا تستطيع الحصول على هذه الأشياء دون القيادة الأمريكية[1].

المطلب الثاني : وسائل القوة الذكية الأمريكية

أولا: الوسائل الصلبة

تعتبر القوة العسكرية من أهم المصادر الصلبة التي تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية معها كأحد الخيارات الإستراتيجية الناجعة، والأكثر جاذبية وقبولا لدى الشرائح النافذة في المجتمع الأمريكي، ويراد بها اللجوء إلى الأعمال العسكرية المباشرة وغير المباشرة لتحقيق الأهداف وخدمة المصالح الأمريكية في العالم وهو ما جعل سياستها وسلوكها يتسم بالطابع القسري كما هو موضح في المخطط الآتي :

الوسائل الصلبة



الأعمال العسكرية المباشرة　　الأعمال العسكرية غيرالمباشرة

(الحرب)　　(الردع – الإجبار– العقوبات الاقتصادية)

وهكذا احتلت القوة العسكرية أولوية مطلقة في جميع أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، ومع ان هناك تضارب في الأفكار والآراء بين مدرستي القوة الواقعية التي تدعو الى استخدام القوة الصلبة، والمدرسة المثالية التي تنادي باستخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية، ومع كل ملابسات هذه الدعوات الفكرية

[1]محمد قاسم هادي، مكانة القوة الذكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، **مجلة العلوم السياسية**، (د– ع)، 2018.

وحيثياتها ومبرراتها، فقد تحولت الولايات المتحدة من خلال ممارساتها وسلوكياتها من دولة ديمقراطية تدعو الى حق الشعوب في تقرير مصيرها والحرية إلى قوة مهيمنة تعتمد أساليب القوة العسكرية في السيطرة على العالم[1].

ثانيا: الوسائل الناعمة

تتمثل وسائل القوة الناعمة بحسب جوزيف ناي في ثلاث عناصر أساسية هي الثقافة العامة، والقيم السياسية، ومدى جاذبية الالتزام بها في الداخل والخارج سلماً وحرباً، وأخيرا السياسة الخارجية المنتجة ودرجة مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه[2].وعليه فان مصادر القوة الناعمة هذه تتأتى من جاذبية النموذج وما يمتلكه من قدرة على التأثير والإغراء للنخب والجمهور على السواء وتعتبر العولمة بشتى فروعها السياسية والاقتصادية والثقافية أداة من أدوات القوة الناعمة.

. تعد الدبلوماسية الشعبية من أهم الأدوات الناعمة كونها وسيلة للتواصل بين جميع الثقافات حول العالم بغية حل المشاكل الكونية التي تهددهم، فهي تروج لضرورة أشراك الشعوب في الحكم عن طريق بث روح الديمقراطية وتشجيعهم على المطالبة بحقوقهم ودعم الحريات والحركات الراغبة بالتحرر والانفصال، وفي هذا الصدد يقول فوكوياما في مقالة له نشرتها صحيفة لنيوزويك الأمريكية نهاية عام2001" نزع الأمريكيون إلى الاعتقاد بأن المؤسسات والقيم الديمقراطية والحريات الشخصية وسلطة القانون والرخاء المستند إلى حرية الاقتصاد تمثل تطلعات لابد أن يشاطرهم فيها الناس حول العالم"

. الوسيلة الإعلامية ودورها الذي يتمثل بالقنوات التلفزيونية والأقمار الصناعية، فضلا عن الصحف والمجلات والدوريات إضافة إلى شبكة المعلومات الدولية وما يندرج ضمنها من قنوات عدة كمواقع التواصل الاجتماعي التي تتمثل بال : فيسبوك والتوتير ومحركات البحث الياهو والقوّقل، والتي تعتبر من أهم الشركات الأمريكية العالمية التي تعنى بالتجسس وجمع المعلومات حول العالم، وهي تعتبر من أهم المصادر الناعمة التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على توظيفها وتسخيرها لصالح قيادة الرأي العام عبر ضخ الأفكار للتأثير في الرأي العام وتسييس قيادته نحو ترسيخ أفكار الليبرالية والنموذج الأمريكي في العالم[3]، مما يعطي مالكها قدرة اكبر على التأثير في الأحداث، وهو ما ينطبق تماما على الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الرئيسي من هذا الوضع، وفي هذا الصدد يقول "توماس كابلان" اختلاق المعلومات في المجال الاقتصادي ربحية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية فالتوسع والنمو الذي شاهدناه في التسعينيات هو نتاج ثورة المعلومات ولكننا ننظر في أمر التقنية المزدوجة الاستعمال والتي لها تطبيقات تجارية وعسكرية معاً "[4] .

---

[1]فؤاد العشا، **النظام العالمي الجديد : عالم بخمس رؤوس**، (دمشق : دار الجمهورية،1994)، ص 34

[2]جوزيف.ناي، **القوة الناعمة** ، مرجع سابق، ص 31

[3]أزهار عبد الله حسن، مرجع سابق، ص 35

[4]فيصل عباس، **العولمة والعنف المعاصر: جدلية الحق والقوة**، (بيروت : دار المنهل اللبناني، 2008)، ص119.

ويرى جوزيف ناي مصادر القوة الناعمة عديدة وفعالة، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من أكثر دول العالم جذباً للهجرة واكبر مصدر للأفلام والبرامج التلفزيونية، كما إنها في الجانب العلمي والأكاديمي نجدها اكبر مستقبل للطلبة والدارسين خارج بلادهم، فهي تجتذب ما يقارب 28%مقابل 14%للبريطانيا، وأكثر من86الف باحث أجنبي كانوا مقيمين في مؤسسات تعليمية أمريكية في عام 2002، فضلاً عن إنها تحتل المرتبة الأولى في مجال نشر الكتب والدوريات العامة، فأكثر من 45 ألف كتاب تصدر سنويا وأكثر من 1500 صحيفة و 3700 دورية تتناول مختلف المجالات والقضايا و 250 دورية للمهندسين فقط، وتحتل المرتبة الأولى في الفوز بجائزة نوبل في الفيزياء والكيمياء والاقتصاد ولديها مضيفون على مواقع الانترنت، فكثافة ما ينشر على الانترنت من أنتاج ثقافي غربي أو رأسمالي يأتي معظمه من الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك القوة المالية والتقنية والثقافية، إضافة إلى القدرة والخبرة في بث المعلومات لتضيف بالتالي ضغوط ومؤثرات تحاول من خلالها إقناع الشباب بنمط الحياة الأمريكية وفرضها عليهم بالإغراق والإغراء والإلحاح والضغط الناعم والتسلسل السريع[1]، كما إن الطلبة الذين يدرسوا في الولايات المتحدة الأمريكية يتولوا مناصب سياسية في بلدانهم ويكونوا بالتالي جسر للتواصل بحكم إعجابهم بالقيم والمؤسسات الأمريكية واحتياطياً مهماً لها، وبهذا تكون الثقافة الأمريكية وجهاً من أوجه القوة الناعمة[2].

ومن اجل أن تحافظ الولايات المتحدة على هيمنتها يجب ان تبقى مهيمنة عسكريا، ولكن عليها ان تحافظ على تفوقها عبر الوسائل الناعمة السالفة الذكر الأخرى.

---

[1]أزهار عبد الله حسن، مرجع سابق، ص 77

[2]جوزيف.ناي، **القوة الناعمة** ، مرجع سابق، ص 36.

المطلب الثالث نماذج عن استخدام القوة الذكية الأمريكية (سوريا. اليمن)

أولا: سوريا

بالنسبة للحالة السورية فان موقف الإدارة الأمريكية ضل مقتصرا في بداية الثورة السورية على دعوة النظام السوري للقيام بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين، ووقف العنف، بعد ذلك انتقلت إدارة الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) إلى ممارسة الضغوط على النظام السوري، تمثلت في فرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية خلال العام 2011،شملت هذه العقوبات الرئيس بشار الأسد وعددا من المسئولين السياسيين والأمنيين في نظامه. ومع تصاعد وتيرة التطورات والأحداث الميدانية، و الاستمرار في تدهور الأوضاع في سوريا تزايدت الضغوط على إدارة الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) داخليا وخارجيا لتبني سياسة أكثر وضوحا وفاعلية، فاتخذت الإدارة الأمريكية خطوة كانت إحدى ابرز محطات التردد الأمريكي على مستوى صانع القرار في 20 أوت 2012، حيث ظهر الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) في مؤتمر صحفي غير متوقع إثر قصف "الغوطة" بالسلاح الكيماوي، وحذر من أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا يشكل خطا أحمر بالنسبة (للو.م.أ) وقد تكون له عواقب كارثية في سوريا،ثم أضاف قائلا: "حتى الآن لم أعط أي أمر بالتدخل العسكري لكن إذا بدأنا نرى نقلا أو استخداما للمواد الكيميائية فذلك سيغير حساباتي ومعادلتي، إننا نراقب الوضع عن كثب،ووضعنا عدة خطط، كما أبلغنا بوضوح وحزم جميع القوى في المنطقة"بعد ذلك ومع تطور الأحداث وتسارعها خرجت مسارات التغيير في سوريا إلى اتجاهات أخرى تحت حسابات دولية وإقليمية مختلفة[1]. والملاحظ على الحالة السورية ان تدخل (الو.م.أ) كان بأداة صلبة تمثلت في فرض العقوبات الاقتصادية من جهة وتشجيع المحتجين على الاستمرار في المطالبة بحقوقهم وتحريضهم ضد النظام السوري، بالإضافةإلى تزويد التنظيمات المعادية للنظام بالأسلحة في ميادين القتال.

ثانيا: اليمن

أما بالنسبة لليمن فقد تمت إجراءات نقل السلطة وفق ما تم التخطيط له، فقد جرى تشكيل حكومة الوفاق الوطني مناصفة وطبقا للمدة الزمنية المقررة لها، وأقر "محمد سالم" رئيس مجلس الوزراء اليمني الجديد، مشروع البرنامج العام لحكومة الوفاق، المقرر تقديمه إلى مجلس النواب، وانطلق مشروع برنامج عمل الحكومة من الدستور والمبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية، ووضع على رأس أولوياته استعادة الاستقرار السياسي والأمني، وقد تم انتخاب النائب (عبد ربه منصور هادي) رئيسا للجمهورية بالتوافق الوطني في فبراير 2012، حيث تمت عملية نقل السلطة من الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" بسلاسة، وكان لعبد ربه منصور هادي أداء مميز منذ أن تولى الرئاسة، وخاصة فيما يتعلق بالموقف من العمليات العسكرية الأمريكية ضد تنظيم القاعدة داخل اليمن والتعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال، فبينما انتهج الرئيس السابق نهج "إنكار" هذا التعاون وحرص دائما على التأكيد على أن

---

[1]محمد قاسم هادي، مرجع سابق.

طائرات بلاده هي التي تضرب تنظيم القاعدة وأنه لا دور للطائرات الأمريكية في تتبع عناصر التنظيم، فإن الرئيس هادي تحلى بقدر من الصراحة والجرأة، ولم يخش تأكيد تعاونه مع الولايات المتحدة، وصرح بأنه صادق شخصيا على كل غارة شنتها الطائرات الأمريكية داخل اليمن، بل قدم تفاصيل عن مركز للعمليات المشتركة في بلاده يعمل به عسكريون واستخباراتيون من الولايات المتحدة والسعودية وعمان لمراقبة المهام المتعلقة بمكافحة الإرهاب[1].

وقد دعمت الولايات المتحدة اليمن في مؤتمر الحوار الوطني وعملية الانتقال والحرب ضد الإرهاب، بما في ذلك تقديم أكثر من 100 مليون دولار كمساعدات تعهدت بها للحكومة اليمنية،وبعد أن خرجت اليمن من مرحلة الحوار الوطني بالتوافق على مجموعة من الأطر النظرية التي من المفترض أن تؤسس للبناء السياسي والدستوري في البلاد،اخذ الانقسام في الظهور بطريقة أكثر خطورة. وانفجرت الأوضاع عسكريا في "دماج " وبعدها " عمران " التي سقطت في أيدي الحوثيين مطلع تموز 2014، ليتوج ذلك بسقوط صنعاء، في نهاية أيلول 2014[2].

وقد فسحت الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها اليمن بعد الثورة، المجال للتدخل الأمريكي والقيام بدور أكبر تحت ذرائع شتى، وتنفيذ أجندتها في اليمن خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن والذي ينص على إدراج اليمن تحت البند السابع.

والملاحظ على التدخل الأمريكي في اليمن كان بأدوات صلبة لكن تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وتقديم مساعدات مالية كأداة ناعمة، وذلك من أجل فرض هيمنة (الو.م.أ) داخل المنطقة عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية لليمن ورسم خطط وفق ما يخدم مصالحها ويحافظ على أمنها.

---

[1]حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص 108

[2]محمد قاسم هادي، مرجع سابق. ص ص 394- 395.

أعطى هذا الفصل تصورا عن أهم التيارات الفكرية الأمريكية التي ترسم السياسة الأمريكية، ورغم اختلاف توجهاتهم إلا أنهم جميعا يصبون في قالب واحد وهو استمرار القوة والهيمنة الأمريكية، بكل أنواع القوة وبشتى وسائلها سواء كانت مادية أو معنوية.

كما أعطى الفصل أيضا نماذج واضحة وواقعية استخدمت فيها (الو.م.أ) القوة لكن في كل دولة من هذه الدول لها طريقة خاصة وإستراتيجية تختلف عن إستراتيجية الدولة الأخرى وبوسائل مختلفة. أي التعامل مع الدول حسب البيئة الداخلية لها.

بالإضافة لذلك ومن خلال التدخلات الأمريكية في الدول العربية نكتشف أنها قد طبق عليهم نظرية الفوضى الخلاقة أو البناءة والتي تعني هدم وضع أو نظام قائم لأجل بناء نظام جديد محله، وذلك ليتماشى والمصالح والأهداف الإستراتيجية الأمريكية.

الفصل الثالث :
الترتيبات الأمريكية و انعكاساتها على النظام الدولي

بعد التطرق في الفصل الثاني للتيارات الفكرية المؤيدة لاستخدام القوة بكل أنواعها وجميع وسائلها وكيفية تطبيق ذلك على أرض الواقع من خلال تقديم نماذج تطبيقية على ذلك سنحاول التطرق في هذا الفصل لعوامل بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وكيفية تفردها بالقوة بعد الحرب الباردة وتأثير ذلك على النظام الدولي بشكل عام والنزاعات الدولية من خلال إعادة (الو.م.أ) لنشر قوتها في العديد من مناطق العالم للمحافظة على هيمنتها والوقوف في وجه القوى الصاعدة (الصين . روسيا) وتأثير وانعكاسات ذلك على النظام الدولي في شكل ترتيبات أمريكية جديدة من خلال المباحث الثلاثة كما يلي:

- **المبحث الأول: الانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية**
- **المبحث الثاني: إعادة انتشار القوة الأمريكية أثرها على النظام الدولي**
- **المبحث الثالث: القوة الأمريكية ومواجهة القوى الصاعدة في ظل النظام الدولي**

المبحث الأول: الانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية

إن انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي أتاح لـ (الو.م.أ) مجموعة فرص ساعدتها على توظيف قدراتها التأثيرية من أجل تأمين نظام دولي أحادي القطب يؤمن انفرادها للقيادة العالمية، وذلك عن طريق المنظمات والمؤسسات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة.

وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم الانعكاسات التي طرأت إثر تصدع الاتحاد السوفيتي وبروز (الو.م.أ) كقوة عالمية.

المطلب الأول: تصدع المعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية

لقد شهدت السياسة الدولية تحولات أساسية وواسعة النطاق، أثرت في شكل ومحتوى النظام الدولي بعد عام 1991م، وذلك لزوال نظام توازن القوى ثنائي القطبية، لأن انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان بمثابة أحد أقطاب النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى انهيار نظام القطبية الثنائية، ذلك الأمر أدى لحدوث اختلال كبير في البنية الهيكلية للنظام الدولي، والذي جرت عنه فيما بعد سلسلة من التداعيات التي اتسمت بها السياسة الدولية نظرا لشمولية التغيير الذي حصل بعد نهاية الحرب الباردة[1].

إن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه كان حدثا لم يسبق للتاريخ السياسي أن شهد مثله، لأن انهيار القوى الأساسية كان يحدث نتيجة حروب تدخلها هذه القوى، تكون نتيجتها إعادة التغيير في البنية الهيكلية للنظام الدولي، وهذا ما حدث في أوربا خلال السنوات (1815م،1918م،1945م) غير أن ما حصل عام 1991م لم يعكس ذلك، إذ أن انهيار أحد أقطاب التوازن الدولي (الاتحاد السوفيتي) بدون حرب، أدى إلى تحول نظام القطبية الثنائية الذي كان سائدا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نظام يعكس هيمنة القوى الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[2].أي أن تصدع المعسكر الشرقي أدى وبطريقة آلية لتفوق وبروز (الو.م.أ) كقوة عالمية أولى بدون منازع.

ومن زاوية أخرى، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي افرز لنا عدة نتائج ساهمت في تكوين ملامح الفترة الانتقالية للنظام الدولي، ومن أبرز هذه النتائج هو انتصار للأنموذج الرأسمالي الأمريكي، بكل ما تملكه (الو.م.أ) من قدرات عسكرية،اقتصادية، تكنولوجية، وإعلامية، وسياسية، مما أدى ذلك لاحتكارها لأدوات القوة والتأثير، ووسائل بسط النفوذ، وانفرادها على الصعيد الدولي كقوة عالمية.

وقد شكل الوضع المختل الكفة لصالح (الو.م.أ) دافعا للسعي إلى معالجة العديد من المشكلات والقضايا التي تخدم مصالحها وفق سياسات تنسجم مع تطلعات هيمنتها العالمية، فانتهاء الصراع العقائدي بين

---

[1]بشير عبد الفتاح، **تجديد الهيمنة الأمريكية**، (قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 53.

سليم كاطع علي، التوظيف الأمريكي لمنظمة الأمم المتحدة في معالجة القضايا الدولية 2017، نقلا عن الموقع الالكتروني

http//democratic.dele 21/04/2019

المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي لم يؤد لاختفاء دور الإيديولوجية،إنما انتقل الصراع الدولي إلى مناطق فرعية شهدت صراعات وأزمات عديدة هي من نتائج انتهاء الحرب الباردة، التي تنوعت أسبابها بين أسباب اقتصادية، واجتماعية، والاختلافات بين الأنظمة السياسية، إضافة إلى الأحقاد التاريخية والنزاعات الحدودية.

ونتيجة لتلك التغيرات والتطورات عملت (الو.م.أ) على توظيف هذه الفرصة التي افرزها تفكك الاتحاد السوفيتي، لتحقيق مشروعها الكوني في أمركة العالم، فإنفراد (الو.م.أ) على الساحة الدولية سمح لها بالتدخل في شؤون الدول والتحكم بمصيرها، وكانت الأمم المتحدة هي الأداة المنفذة لتطلعاتها في السيطرة على مجرى الأحداث في مناطق متعددة من العالم تحت شعار النظام الدولي الجديد[1].

الملاحظ من كل ما سبق ذكره أن انهيار الاتحاد السوفيتي خلف العديد من النتائج والتداعيات على المستوى الدولي وفي جميع المجالات والأصعدة، مما جعل الكفة تختل لصالح (الو.م.أ) وتبرز كقوة عالمية أولى في الساحة الدولية بكل ما تملكه من مقومات، جعلتها تتربع على الهرم الدولي وتبدأ في انتهاز الفرصة لتحيق مشروعها العالمي وبسط نفوذها لقيادة العالم، تحت شعار "النظام الدولي الجديد"تنفيذا لقرن أمريكي جديد.

[1]مروان محمد حج محمد،السياسة الخارجية الأمريكية،**الموسوعة السياسية**.نقلا عنالموقع الالكتروني:
https://political-encyclopedia.org (10 /05 /2019)

المطلب الثاني : القوة الأمريكية ومرحلة السعي نحو الهيمنة على النظام الدولي

في آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رونالد ريغان، بدأت السياسة الخارجيّة تؤسس لرؤية عالمية أحاديّة قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية و نشر مبادئ السلام و الديمقراطية الرأسمالية، وهذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار، ومع انهيار المعسكر الشرقي بدأت (الو.م.أ) تبسط معالم الإنفراد في السيطرة على العالم وفرض النموذج الأمريكي، فكان لابدّ لـ (الو.م.أ) أن تؤكد للعالم أنها الدولة الأعظم المهيمنة على الشؤون الدوليّة، وبالتالي تم فتح مرحلة جديدة من الإستراتيجية الأمريكية بإعلان الرئيس "جورج بوش الأب"عن قيام النظام العالمي الجديد الذي يخلو من الإرهاب ويسعى للعدالة والمزيد من الأمن والاستقرار، ويتيح لأمم العالم شرقه وغربه وشماله وجنوبه أن تزدهر وتعيش معاً بانسجام، وتكرس هذا أكثر مع قدوم الرئيس الأسبق "بيل كلينتون"،الذي بنا سياسته فيما يُعرف بإستراتيجية "الالتزام والتوسع" على أعمدة ثلاث هي: الحفاظ على الهيمنة الحربية الأمريكية في العالم، تحقيق الرخاء الاقتصادي، وتعزيز وترويج ديمقراطيات السوق الحرّة في العالم[1].

وفي عام 2001 شَّكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية مرحلةٍ جديدةٍ في تاريخ العلاقات الدوليّة، إذ أنها حملت للولايات المتحدة واحدة من أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة بيرل هاربر، فقد تلقَّت الولايات المتحدة ضربة استهدفت أبرز رموزها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، وضعتها أمام مرحلة صعبة كدولة عظمى ومُهيْمنة على النظام العالمي،ونتيجةً لذلك أعلنت الولايات المتحدة الحرب بكل الوسائل المتاحة على ما وصفته بالإرهاب العالمي وعلى كل من له صله أو علاقة به أو بأفكاره. واتخذت ذلك كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبسط نفوذها وفرض هيمنتها وبناءا على ذلك ولتحقيق أهدافها المسطرة طرح بوش الابن أربعة مبادئ رئيسية هي[2] :

- استثنائية القوة العسكرية الأمريكية
- الحرب الإستباقية
- نشر الأفكار الديمقراطية
- استخدام القوة، لمجابهة أربعة أخطار، "الإرهاب العالمي،الدول المارقة،الفاشلة وأسلحة الدمار الشامل.

[1]محمد سليم كاطع علي، مرجع سابق.

[2]روان محمد حج محمد، مرجع سابق.

وفي ظل الوضع الدولي المشحون بالتفاعلات المتسارعة داخل العلاقات الدولية، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب تتوفر لديه كل إمكانيات الهيمنة، كانت العلاقات الدولية انعكاسا لتوجهات السياسة الأمريكية على الصعيد العالمي، والتي اتخذت عدة أوجه لفرض الهيمنة على النظام الدولي تمثلت في[1]:

ـ تحقيق إستراتيجية التفوق العالمي :حيث تمحورت حول مبدأ أساسي وهو القضاء على الخصوم، سواء كانوا عداء أو أصدقاء.كما تجيد (الو.م.أ) التدخل وبشكل مباشر في تغيير نمط التوازنات العالمية، لكي تؤدي دور الموازن الرئيس في أي منطقة مهمة وحيوية في العالم، وذلك عن طريق الاحتفاظ بحزام من التحالفات الأمنية تتولى فيها القيادة داخل كل منظمة، وهذا الأمر سيعمل من وجهة نظر (الو.م.أ) على احتواء القوى المنافسة في النظام الدولي والاحتفاظ بالدور القيادي،الذي مكنها من السيطرة على آلية توزيع القوة وتأدية دور مؤثر ومركزي، في عملية بناء هيكلية القوة العالمية الذي يوفر لها استمرار دورها في الزعامة والهيمنة.

ـ التطويق ومحاصرة السياسات المتناقضة: وتستند (الو.م.أ) في ذلك على البناء الفكري لها والمتمثل في ضرورة توجيه (الو.م.أ) في تحديد سلوكيات الدول، واستراتيجياتها القومية وتسييرها بالصيغة التي تتلاءم مع توجهات ومصالح (الو.م.أ) وذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية وإجراء الحصار الاقتصادي والضغوط السياسية، بالإضافة لدور الإعلام، ووسائل التهديد والحصار.

ـ الدخول في عالم اقتصادي جديد: تهدف (الو.م.أ) لتحقيق الهيمنة في شتى المجالات، وأهمها المجال الاقتصادي، حيث عمدت للتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي على العالم، حتى على دول كانت معادية لها، (كالصين مثلا).كما اتجهت نحو تعزيز سيطرتها على مجريات الاقتصاد العالمي، خاصة بعد التغيير الذي طرأ على عناصر أو معيار القوة (من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة). فقد رأت في بناء التكتلات الاقتصادية وسيلة لزيادة دورها في الاقتصاد العالمي (تجمع النافتا 1993) بالإضافة لسعييها لفرض هيمنتها على الشركات المتعددة الجنسيات،وكذلك النزوع للهيمنة على مصادر الطاقة، مستخدمة في ذلك دعائم سياستها المتمثلة في نشر مبادئ العولمة، والترويج للديمقراطية وغيرها من الوسائل.

ـ ضمان قوة النظام واستمرار تماسكه : أي توجه (الو.م.أ) لاحتواء القوى الكبرى للحفاظ على المصالح الأمريكية، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لأنه بزوال الكتلة الشرقية فقدت (الو.م.أ) أهم دوافع التقدم وهذا بحد ذاته تهديد حقيقي للكتلة الغربية والقيادة الأمريكية خاصة. فغياب العدو الاستراتيجي، يولد فكرة الاستغناء عن الدور الأمريكي داخل أوربا من جهة، وقد يدفع مكونات الكيان الحضاري الواحد للصراع فيما بينهم من جهة أخرى.

ـ الاحتفاظ بجيش قوي ومقتدر: أي الاحتفاظ بقوة عسكرية قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية وحماية المصالح الأمريكية في كافة أنحاء العالم.

---

[1]حيدر علي حسين، **الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**، (عمان:مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013)، ص 46- 52.

من خلال ماتقدم نلاحظ أن (الو.م.أ)،ومن أجل السعي نحو الهيمنة على النظام الدولي حاولت وبكل الطرق والوسائل تحقيق ذلك لكي تبقى القوة العالمية الأولى، ولو كان ذلك على حساب جميع الدول.

المطلب الثالث: التفرد الأمريكي بالقوة وأثره على النظام الدولي

من أجل التفرد بالقوة وللحفاظ على الهيمنة الأمريكية عملت دوائر الفكر الأمريكي على تبني استراتيجيات تحدد من خلالها الوسائل والطرق التي يتم من خلالها التأثير على النظام الدولي والشعوب في كافة أنحاء العالم من أجل التكيف مع النمط الأمريكي، وهذا ما أكده **نعوم تشو مسكي** في مواقع الانترنت عبر مقال استند فيه إلى وثيقة يعود تاريخها إلى فترة الحرب الباردة عنوانها " الأسلحة الصامتة لخوض حرب هادئة "، لخصها صاحب المقال في " إستراتيجيات التحكم والتضليل العشر" وهو عنوان المقال، حيث يفسرها على أنها طرق ذكية تعتمدها دوائر النفوذ الأمريكي عبر وسائل الإعلام لتوجيه سلوك الناس والسيطرة على تفكيرهم، هذه الاستراتيجيات تمثلت فيما يلي[1]:

ـ إستراتيجية الإلهاء: ومفادها الحفاظ على الرأي العام بعيدا عن المشاكل الاجتماعية الحقيقية، بجعله يلهو في مسائل لا مصلحة لها ولا أهمية فيها.

ـ إستراتيجية افتعال المشاكل وتقديم الحلول: ويقدم تشو مسكي هذه الإستراتيجية من خلال ثلاث متغيرات (المشكلة، التفاعل، الحل)، بحيث يتم افتعال مشكلة وجعلها حديث الرأي العام الدولي، وبذلك يندفع الناس لطلب الحلول، ومن هنا ستتحرك آلة النفوذ (الو.م.أ) من أجل تقديم الحلول المبرمجة، ومن خلالها ستتمكن الدوائر الحاكمة ترويج نماذجها، وهو ما يمهد لهيمنة أفكارهم على الشعوب.

ـ استراتيجيه التدرج : حيث يتم تطبيق فكرة أو نموذج بطريقة تدريجية إذا كانت الشعوب تعارض أو ترفض هذه الفكرة.

ـ استراتيجيه التأجيل: وتعني التلاعب بالوقت من خلال جعل الاعتقاد لدى الشعوب بأن كل شيء سيكون أحسن وأفضل حال في الغد.

ـ استراتيجيه مخاطبة العاطفة بدل العقل: وهو ما تعتمده في غالب الأحيان وسائل الإعلام للحديث عن الانتماء والدين والعادات فيدخل الأفراد في الحديث بلا وعي وعدم التفكير إذا ما تعدى طرف على قيمهم.

ـ إستراتيجية إغراق الجماهير في الجهل: وتهدف هذه الإستراتيجية لجعل وإبقاء الشعوب غافلة عن التقنيات والاستراتيجيات التي تستعمل من أجل السيطرة عليهم.

ـ إستراتيجية تشجيع الجماهير على استحسان الرداءة وتقبلها: حيث تساهم هذه الوسائل الإعلام بشكل كبير في الانهيار الخلقي، والعامل المحفز،إذ أنها تقوم على تشجيع الجمهور على تقبل ظواهر وآفات سيئة سلبية في المجتمعات، كالعنف وارتكاب الجرائم.

---

[1]محمد جديد، **الاستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب– نعوم تشومسكي** نقلا عن
www.universaltruth.wordpress.com le 29/05/2019

- إستراتيجية معرفة الأشخاص أكثر من معرفتهم لأنفسهم: وذلك من خلال الوسائل التكنولوجية والاتصالات التي انتشرت على نطاق واسع بين شعوب العالم، حيث أصبحت معرفة حالاتهم ونفسيتهم وأذواقهم وتوجهاتهم متاحة بالنسبة للدوائر المتحكمة في التكنولوجيا المتطورة.

من خلال التطرق لهذه الاستراتيجيات، نستطيع القول بأن وسائل الإعلام والاتصال المتطورة والمنتشرة في العالم، والتي تندرج ضمن القوة الناعمة هي وسائل تتخذها (الو.م.أ) للحفاظ على هيمنتها العالمية، كما يضاف لذلك وسائل أكثر واقعية، منها ما أصبح يعرف بالسياسات الدولية الأمريكية، بعد أحداث11سبتمبر ، حيث شكلت هذه الأخيرة دفعا قويا وذريعة في نفس الوقت بالنسبة لـ(الو.م.أ) من أجل إيجاد طرق لإجراء تحولات، مما يسهل تحكمها في العالم، خاصة المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية والحرب الكونية ضد الإرهاب تأكيد على ذلك. حيث اتخذتها (الو.م.أ) كذريعة للتدخل في مناطق عديدة من العالم عن طريق شن حروب استباقية ووقائية ضد كل من العراق وأفغانستان،وما يحدث حاليا في سوريا والتدخل تحت ذريعة محاربة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش".[1]

من خلال ما تقدم نلاحظ أن جل الاستراتيجيات الأمريكية للحفاظ على الهيمنة طبقت على أرض الواقع ولعل أبرز آثارها على النظام الدولي ما يسمى "بالربيع العربي "الذي لا تزال البلدان العربية تعاني من انعكاساته.

نجد العديد من الباحثين والمراقبين السياسيين يفسرون التحولات السياسية التي شهدها العالم الإسلامي والعربي في الفترة مابين2010 و 2015 والتي سميت بـ(الربيع العربي)، ما هي إلا مرحلة من مراحل تحقيق لمشروع الأمريكي في هذه المنطقة، ويقصدون بالمشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يتطلب تغييرات عميقة وجذرية، جغرافيا، قيميا، نظاميا،اجتماعيا، اقتصاديا وحتى ثقافيا، في المنطقة الممتدة من المغرب الأقصى إلى أقصى منطقة من شرق باكستان، مرورا بتركيا، إيران و أفغانستان وكل دول الشمال الإفريقي، وهو ما يسمح لها بغلق الشرق الأوسط في وجه التمدد الصيني. واحتواء روسيا التي تحاول استعادة مكانتها كقوة عظمى من خلال إثبات وجودها في التحولات الجيواستراتيجية، و الجيوبوليتيكية،المتجسدة من خلال المشهد السوري، الذي استقطب العديد من الفواعل التي تحاول التمركز الجيد واثبات مكانة تسمح لها باكتساب مزيد من النفوذ والهيمنة.حيث تندرج كل هذه التحولات في العالم العربي والإسلامي ضمن إستراتيجية الفوضى الخلاقة أو البناءة،أي خلق فوضى يتم من خلالها إزالة وضع قائم لبناء وضع جديد.

كما أن تطور طبيعة الصراعات في العالم، شهدت انتقالا من الصراع الدولي إلى الصراعات الداخلية في الدولة الواحدة من بين آثار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي والتي أوجدت لها (الو.م.أ)، آليات جديدة يدار من خلالها الصراع، خاصة المشاكل العرقية والاثنية التي لاتخلو منها أي دولة، وفي هذا السياق جاء مفهوم الأمن الإنساني لتوظفه (الو.م.أ) كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والضغط على

---

[1]فرغلي هارون، **الارهاب العولمي**، (د.ب. ن: دار الوافي للنشر2006)، ص189.

حكوماتها، حتى إسقاطها لتحقيق مكاسب، سياسية واقتصادية،كما أصبح مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان وكيفية إضفائها في المجتمعات، ليس أمرا داخليا، بل شأن دولي.وقد استطاعت مراكز الفكر الأمريكية تطوير مفاهيم أضافتها في تفاعلاتها الخارجية،خصوصا ما آل إليه مفهوم القوة، حيث نجد العالم يتحدث عن القوة الناعمة التي تعتبر من أبرز وسائل (الو.م.أ) لترويج نموذجها.ومواجهة العالم بكل تحولاته[1]. يمكن استخلاص إن (الو.م.أ) للحفاظ على تفردها العالمي بالقوة، وتحقيق هيمنتها أحدثت تحولات كبرى وعلى مستويات مختلفة لزيادة نفوذها لأقصى حد والسيطرة على النظام الدولي في النهاية.

[1]جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا**، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط2، 2013)، ص213.

المبحث الثاني: إعادة انتشار القوة الأمريكية وانعكاساتها على النظام الدولي

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة على إعادة انتشار القوة الأمريكية، والتواجد العسكري، وتوزيع قوتها حسب مناطق النفوذ التي تخدم مصالحها، وتزيد من تحقيق واستمرار هيمنتها من جهة، والوقوف في وجه القوى الصاعدة وتطويقها من جهة أخرى، حيث سيتم التطرق إلى مناطق النفوذ التي عملت (الو.م.أ) على التواجد فيها لضمان مصالحها من خلال المطالب الثلاث:

المطلب الأول: إعادة انتشار القوة الأمريكية حسب مناطق النفوذ

ـ **اوروبا**: ركزت (الو.م.أ) بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة اثر أحداث 11سبتمبر على ضرورة التواجد في المناطق الحيوية،ضمن برنامج إعادة الانتشار العسكري الأمريكي في العالم، ذلك لأن (الو.م.أ) لها مصالح وحلفاء وإلتزامات واجبة الحماية من التهديدات الخارجية، التي بدأت تحيط بها، فالوجود العسكري الأمريكي في أوربا، وتوليها للقيادة العسكرية لحلف الناتو يهدف بالأساس إلى توفير الأمن وفرض بيئة أمنية ترتكز إلى قوة التأثير الأمريكي، مما يوفر حماية لأوربا من الأعداء المحتملين والتحديات المستقبلية. خاصة بعد ظهور قضايا أمنية جديدة تهدد أمن واستقرار الدول كالإرهاب الدولي، وهذا ما يجعل الدول الأوروبية منقادة وراء القيادة الأمريكية للناتو في ظل غياب البديل الأمني.

ـ **الخليج العربي**: كما نجد شبكة التواجد العسكري الأمريكي امتدت نحو منطقة الخليج، فقد عملت (الو.م.أ) على تأسيس منظومة أمنية دفاعية ضخمة في منطقة الخليج لتأمين مصادر الطاقة من جهة، وحماية الكيان الإسرائيلي من جهة أخرى، كما ركزت (الو.م.أ) على أن تكون هي الضامن الوحيد لأمن المنطقة من خلال وجودها الفاعل فيها والدخول في تفاعلاتها الاستراتيجية، فالقوات الأمريكية أصبحت تتمتع بوجود عسكري قوي في البحرين، ومثال ذلك "قاعدة الجفير" العسكرية القريبة من المنامة، تمثل واحدة من أهم القواعد العسكرية في الخليج، وتظم مركز قيادة الأسطول الخامس، وقيادة القوات الخاصة، كما تتمركز عناصر مختلفة من القوات الأمريكية في معظم المواقع العسكرية الكويتية الرئيسة تقريبا. لكن أهم المواقع العسكرية الأمريكية توجد في "قاعدة علي السالم"، و "معسكر أرفيجان"، حيث تتمركز قوة جوية وبرية رئيسية، وعناصر تابعة لقيادة الجيش الأمريكي.بالإضافة إلى ذلك تعتبر" قاعدة العديد" العسكرية التي تحولت إلى واحدة من أهم القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج.

كما كانت التسهيلات العسكرية السعودية تمثل أقوى مواقع تواجد للقوات الأمريكية في الخليج منذ عام 1990م، خاصة القاعدة الجوية جنوب الرياض، التي تضم قيادة القوات الجوية الأمريكية في الخليج.

وبذلك أصبح النظام الأمني الدفاعي لـ(الو.م.أ) حجر الزاوية لها، كونه يضمن لها السيطرة على منطقة حيوية تؤدي دور في التفاعلات الإستراتيجية المستقبلية وحماية مصالحه المستقبلية.

ـ **آسيا**: كما توجهت (الو.م.أ) لإقامة نظام أمني في آسيا أيضا، خاصة منطقة جنوب شرق آسيا ومحيطها، حيث أصبحت المنطقة من أهم المناطق في العالم، بالنسبة للمصالح الأمريكية، لأن إقليم جنوب شرق آسيا مع امتداداته، شهد نموا متصاعدا بالنسبة لحجم المصالح الأمريكية، لذلك كان ضروريا

أن تتواجد(الو.م.أ) فيه، وبالصورة التي يجعل من وجودها العسكري في الإقليم بمثابة عنصر التوازن الذي يضمن ويوفر الأمن والاستقرار، في ظل ظهور النزاعات الكامنة بين دول المنطقة، وتنامي أدوار قوى إقليمية في تفاعلات المنطقة وتوجهاتها الإستراتيجية، كالصين، وكوريا الشمالية، مما يؤثر في المصالح الأمريكية في حال قيام تحالف معادي للسيطرة الأمريكية.

المطلب الثاني: تدخل القوة الأمريكية وانعكاساتها على النزاعات الدولية

من خلال ما تقدم نلاحظ أن جل الاستراتيجيات الأمريكية للحفاظ على الهيمنة طبقت على أرض الواقع ولعل أبرز آثارها على النظام الدولي ما يسمى بـ "الربيع العربي"الذي لا تزال البلدان العربية تعاني من انعكاساته.

كما نلاحظ من خلال التطرق لاستراتيجيات التفرد والهيمنة، أننا نستطيع القول بأن وسائل الإعلام والاتصال المتطورة والمنتشرة في العالم، والتي تندرج ضمن القوة الناعمة هي وسائل تتخذها (الو.م.أ) للحفاظ على هيمنتها العالمية وتفردها بالقوة، كما يضاف لذلك وسائل أكثر واقعية، منها ما أصبح يعرف بالسياسات الدولية الأمريكية، بعد أحداث11سبتمبر، حيث شكلت هذه الأخيرة دفعا قويا وذريعة في نفس الوقت بالنسبة لـ (الو.م.أ) من أجل إيجاد طرق لإجراء تحولات على النظام الدولي مثل استخدام الشرعية الدولية، مما يسهل تحكمها في العالم، خاصة المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية عم طريق الحرب الكونية ضد الإرهاب. حيث اتخذتها (الو.م.أ) كذريعة للتدخل في مناطق عديدة من العالم عن طريق شن حروب استباقية و وقائية ضد كل من العراق وأفغانستان، وما يحدث حاليا في سوريا والتدخل تحت ذريعة محاربة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"[1].

نجد العديد من الباحثين والمراقبين السياسيين يفسرون التحولات السياسية التي شهدها العالم الإسلامي والعربي في الفترة مابين2010 و2015 والتي سميت بـ(الربيع العربي)، ما هي إلا مرحلة من مراحل تحقيق المشروع الأمريكي في هذه المنطقة، ويقصدون بالمشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يتطلب تغييرات عميقة وجذرية، جغرافيا، قيميا، نظاميا،اجتماعيا، اقتصاديا وحتى ثقافيا، في المنطقة الممتدة من المغرب الأقصى إلى أقصى منطقة من شرق باكستان، مرورا بتركيا، إيران وأفغانستان وكل دول الشمال الإفريقي، وهو ما يسمح لها بغلق الشرق الأوسط في وجه التمدد الصيني. واحتواء روسيا التي تحاول استعادة مكانتها كقوة عظمى من خلال إثبات وجودها في التحولات الجيواستراتيجية، و الجيوبوليتيكية المتجسدة من خلال المشهد السوري، الذي استقطب العديد من الفواعل التي تحاول التمركز الجيد واثبات مكانة تسمح لها باكتساب مزيد من النفوذ والهيمنة.حيث تندرج كل هذه التحولات في العالم العربي

[1]محمد جديد، **الاستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب– نعوم تشومسكي** نقلا عن:
www.universaltruth.wordpress.com le 29/05/2019

والإسلامي ضمن إستراتيجية الفوضى الخلاقة أو البناءة، أي خلق فوضى يتم من خلالها إزالة وضع قائم لبناء وضع جديد.

كما أن تطور طبيعة النزاعات والصراعات في العالم، شهدت انتقالا من الصراع الدولي إلى الصراعات الداخلية في الدولة الواحدة من بين آثار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي والتي أوجدت لها (الو.م.أ)، آليات جديدة يدار من خلالها الصراع ، خاصة المشاكل العرفية و الإثنية التي لا تخلو منها أي دولة، وفي هذا السياق جاء مفهوم الأمن الإنساني لتوظفه (الو.م.أ) كأداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والضغط على حكوماتها، حتى إسقاطها لتحقيق مكاسب، سياسية واقتصادية،كما أصبح مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان وكيفية إضفائها في المجتمعات، ليس أمرا داخليا، بل شأن دولي، وقد استطاعت مراكز الفكر الأمريكية تطوير مفاهيم أضافتها في تفاعلاتها الخارجية ،خصوصا ما آل إليه مفهوم القوة، حيث نجد العالم يتحدث عن القوة الناعمة التي تعتبر من أبرز وسائل (الو.م.أ) لترويج نموذجها. ومواجهة العالم بكل تحولاته[1].

يمكن استخلاص إن (الو.م.أ) للحفاظ على تفردها العالمي بالقوة، وتحقيق هيمنتها أحدثت تحولات كبرى وعلى مستويات مختلفة لزيادة نفوذها لأقصى حد والسيطرة على النظام الدولي في النهاية، الأمر الذي زاد من حدة النزاعات والصراعات على المستوى الداخلي والإقليمي وحتى الدولي.

[1]فرغلي هارون، **الارهاب العولمي**، (د.ب. ن: دار الوافي للنشر2006)، ص189.

المطلب الثالث: القوة الأمريكية وبناء تحالفات دولية جديدة

لقد انعكس التفرد الأمريكي الذي اعتمدته (الو.م.أ) في إدارة القضايا العالمية (القوة الصلبة) سلبا على مدى فعالية (الو.م.أ)، في قدرتها على حل القضايا العالقة في النظام الدولي، خاصة بعد منع هذه الأخيرة من تدخل أي دولة أو مؤسسة دولية في حل قضيتي (حرب أفغانستان عام2001م، والحرب على العراق عام 2003م)، الأمر الذي أدى لاحتقان سياسي دولي للقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، بعد تهميش (الو.م.أ) لدور هذه القوى الدولية، ويمكن إجمال أهم الأسباب التي دفعت بالإدارة الأمريكية لتتوجه نحو الشراكة والتحالفات الدولية (القوة الناعمة) فيما يلي[1]:

- الحرب على أفغانستان، وما نتج عنها من آثار سلبية انعكست سلبا على (الو.م.أ) بشكل خاص، نتيجة عدم إشراك بعض الدول في القضية الأفغانية.
- حرب العراق وما خلفته من آثار على النظام الدولي، لتفرد الدور الأمريكي في إدارة الحرب واحتلال العراق، والاستخدام المفرط للوسائل العسكرية المباشرة (القوة الصلبة) نتج عنه سخط كبير من الدول الأخرى على السياسة الأمريكية المنتهجة في ذلك.
- الأزمة المالية التي هزت الاقتصاد الأمريكي والتكاليف الضخمة نتيجة حرب أفغانستان والعراق، هذه المتغيرات دفعت(الو.م.أ) لإيجاد حلول وبدائل جديدة للتعامل مع هذه المتغيرات، فاتجهت نحو سياسة الاعتماد على الشركاء الدوليين والإقليميين من أجل الاستمرار بلعب الدور العالمي لها.
- التغير الطارئ في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد ارتكابها أخطاء فادحة في أفغانستان والعراق، مع قدوم الإدارة الديمقراطية بقيادة الرئيس "باراك أوباما"الذي تبنى إستراتيجية توظيف الهيمنة بالشراكة، من خلال الاعتماد على الدول الكبرى والإقليمية الصديقة، من أجل القيام بأدوار معينة في النظام الدولي.
- ظهور بعض القوى الكبرى المنافسة لـ(الو.م.أ)، من خلال البحث لها عن مكانة دولية، والاشتراك في قيادة النظام الدولي إلى جانب (الو.م.أ) مثل مجموعة (**BRICS**).

بعد الانتشار الواسع للقوة الأمريكية في مناطق حيوية من العالم، رأت (الو.م.أ) أنه لابد من إقامة تحالفات دولية جديدة، وشراكات إقليمية تتماشى مع طبيعة تهديدات القرن الحادي والعشرين، التي يصعب التنبؤ بها.فقد تبنى "باراك أوباما"مبدأ الشراكة والانفتاح مع الحلفاء والأصدقاء، ونبذ مبدأ الأحادية والانفراد التي تبناها الرئيس "بوش الابن" ، إذ أكد "أوباما" أن (الو.م.أ) يجب أن تكون أكثر مرونة في الإنصات لحلفائها والتشاور معهم، وأن تطور مفهوما استراتيجيا مشتركا، وأن تكون مرنة بشأن القضايا الخلافية مثل توسيع (حلف شمال الأطلسي) ونشر الصواريخ الباليستية في أوروبا، لذلك ركزت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في عام 2010م، على تدعيم القدرة الأمريكية لتأدية دور قيادي في النظام

[1]علي زياد العلي، مرجع سابق، ص239ــ 240.

العالمي لتحقيق مصالحها، في القرن الحادي والعشرين، عبر صياغة نظام دولي الذي من خلاله تستطيع (الو.م.أ) مواجهة التحديات الدولية في إطار بناء تحالفات إقليمية ودولية، حيث عبر"أوباما" في العديد من المحافل الدولية أن (الو.م.أ) لا يمكنها أن تواجه تهديدات القرن، بمفردها وفي الوقت نفسه لا يمكن للعالم أن يواجه تلك التهديدات بدون (الو.م.أ)، هذا الأمر فرض على (الو.م.أ) صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية لتحقيق نجاحات دولية، كما كان "أوباما" يؤمن بالعمل الدولي، ويهدف إلى تقوية المؤسسات الدولية المختلفة، والنظر لهذه المنظمات الدولية ليس باعتبارها مناهضة للمصالح الأمريكية مثلما كان يراها "بوش الابن"، وإنما باعتبارها كسعي للعمل من خلالها، وتطويعها لخدمة المصالح الأمريكية، أما فيما يخص التعامل مع الخصوم فقد أكد "أوباما" على ضرورة الحوار مع الخصوم و إشراكهم بدلا من عزلهم، ويركز على ذلك من خلال الدبلوماسية والحوار خاصة مع (روسيا، إيران، كوبا،كوريا الشمالية......) كما نجد وتأكيدا على ذلك دعوة كل من نائبه "جوزيف بايدن" ووزيرة خارجيته آنذاك "هيلاري كلينتون" على تبني"سياسة ذكية" تؤخر اللجوء إلى التصعيد العسكري والوسائل العقابية، و اتباع نهج تصالحي مع العالم مبني على الحوار بدلا من الصدام، كما أكد "أوباما" على إدراج مسألتي الديمقراطية والتنمية في سياق تعاوني واسع النطاق بين (الو.م.أ) ودول الشرق الأوسط والعالم العربي[1].

[1]حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص261- 262.

المبحث الثالث: القوة الأمريكية ومواجهة القوى الصاعدة في ظل النظام الدولي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة في النظام الدولي، وشرعت في تكريس ومد هيمنتها إلى أبعد حد من العالم، ورغم التفوق الكبير الذي تمتعت به، إلا أن هاجس ظهور قوة منافسة أخرى لم يغادر أذهان القيادات الأمريكية المتعاقبة، الأمر الذي جعلها تطلق تهديدات وتحذيرات، وتتبنى استراتيجيات، أمام كل دولة يمكن أن تفكر في الحيلولة محل الاتحاد السوفيتي لمنافسة (الو.م.أ) وانتزاع الهيمنة والقوة العالمية منها.كما أن وثائق مشروع "القرن الأمريكي الجديد" تنص بدورها على أن (الو.م.أ) يجب أن تمنع أي قوة أو مجموعة قوى أو أي تحالف فيما بينهما (الصين و روسيا) من التحدي الفعلي للقوة الأمريكية.

المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي والقوى الصاعدة

إن التطرق لمصطلح **النظام** الدولي نجد فيه بعض الغموض والاختلاف في تعريفه من الناحية الاصطلاحية فكلمة نظام تعني مجموعة من الوحدات، تربط بينها علاقات في مجال ما على الأقل، التي تتيح بدورها إمكانية التأثير المتبادل داخل الهيكل التنظيمي، أما مصطلح **الدولي** فينسب إلى الدولة باعتبارها من أقدم الكيانات الفاعلة في المجتمع الدولي، ورغم التطورات التي حلت على الفواعل الدولية إلا أن التسمية بقيت تنادى على حالها، أي النظام الدولي. و عليه فالنظام الدولي هو تجمع يضم وحدات سياسية تسمى فواعل مستقلة تتفاعل فيما بينها.

وبما أن فترة هذه الدراسة قد حددت في فترة ما بعد الحرب الباردة سيتم تقديم لمحة موجزة عن النظام الدولي خلال هذه الفترة.

إن انهيار جدار برلين والإتحاد السوفيتي قد سجل اختفاء منطق عالم الثنائية القطبية الذي كان قائما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ليدخل العالم بذلك في نظام أحادي القطبية، تتحكم فيه القوة المهيمنة المتمثلة في (الو.م.أ)، حيث تحدثت دراسات كثيرة عن هذا النظام وذكرت أنه يتسم بهيمنة القطب الواحد، ومع التطورات السريعة للأحداث، أصبحت تظهر متغيرات عدة تشكل بدورها الأساس في تحديد طبيعة النظام الدولي، وتطوراته وانتقاله لقيم جديدة، يتبناها العالم بفواعله وشعوبه، حيث أصبح النظام الدولي القائم يتحدث عن حقوق الإنسان والحريات الفردية والعدالة الاجتماعية، أي نظام دولي جديد حسب تعبير دعاته من السياسيين والمفكرين الغربيين، على غرار الرئيس جورج بوش الأب، الذي تحدث عن النظام الدولي الجديد، الذي سيتشكل بعد الحرب الباردة، أنه نظام يتجاوز العقد التاريخية، فحسب نظرهم سيكون نظام رشيد ينهي الانقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية، وينهي الفوارق بين الدول، كما يهدف لضمان الاستقرار والأمن الدوليين والعدل ويضمن حقوق الإنسان، وهو ما كان يظهر الوجه الايجابي للعولمة، التي ستنقذ العالم من خلال آليات أوجدت لتحقيق هذه الأغراض عن طريق المؤسسات والمنظمات العالمية والدولية، التي لا حدود لها مثل هيئة الأمم المتحدة وفروعها، من البنوك الدولية المالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والمنظمات الحقوقية والإنسانية والصحية وحتى البيئية

والشركات المتعددة الجنسيات، أما من الناحية الأخرى فنجد العديد من المتغيرات كالفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي تجلى عنه فوضى في كثير من الدول التي كانت تتبنى النظام الاشتراكي، حيث أن الموجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم، تسببت في تحولات وتغيرات على مستوى أنظمة الحكم في العديد من مناطق العالم، خصوصا مع ظهور جماعات إرهابية متطرفة كالقاعدة وعلاقتها بتفجيرات ماسميبأحداث 11سبتمبر 2001م، وظهور الأزمات الإقليمية والدولية مثل (أزمة تايوان، دارفور،سوريا........إلخ) والصراعات الحضارية، والعديد من القضايا التي أصبحت تهدد الأمن والسلم الدوليين كالجرائم المنظمة والهجرة والكوارث الطبيعية (الاحتباس الحراري) والتي تسببها الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك التوسع لحلف الأطلسي في مناطق عديدة من العالم، كل هذه المتغيرات أحدثت اعتراض على الاستراتيجيات الغربية بقيادة (الو.م.أ).كما برزت في هذه المرحلة أيضا قوى صاعدة لها دور لا يستهان به في السياسات الدولية، خاصة مع التحالفات والتكتلات الاقتصادية (الباسفيك، البر يكس ...)، التي أصبحت تشكل المجتمع الدولي، بالإضافة لتغير مفهوم القوة الذي أصبح يشكل التحدي الأكبر، لكل دولة تريد كسب مكانة ذات قوة ونفوذ على المستوى الدولي، والاهتمام بالمتغير الاقتصادي أكثر على خلاف الفترات السابقة التي كان الرهان العسكري يأخذ الاهتمام الأكبر[1].

الشيء الذي يمكن استنتاجه مما تقدم أن كل التطورات أحدثت تقلبات وتغيرات على مستوى النظام الدولي، سواء في المجال الجيوبوليتيكي، أو الجيواستراتيجي وحتى النظام الاقتصادي العالمي، الذي أصبح كمحدد رئيسي لصعود القوى وتنافسها، حيث انتقل العالم من مرحلة التكتل الجيوسياسي إلى التكتل الجيواقتصادي.

يتفق العديد من المفكرين على أن القوى الصاعدة هي:"تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتُحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين[2].

ومن بين أهم محاولات التعريف التي اعتمدت منهجية قيمة، والتي سنعتمد تعريفها للقوى الصاعدة كتعريف إجرائي، الخلاصة التعريفية التي قُدمها "توماس رونار"، حيث خلص إلى أن **القوة الصاعدة هي:**" دولة –وبشكل أكثر دقة فاعل، من أجل أن يشمل النقاش الدائر حولُ صعود الاتحاد الأوروبي كقوة عالمية تطور موارد وقدرات متزايدة في الأغلب أو كأبعاد القوة، والتي تصبح بشكل متزايد قادرة على تحويل تلك الموارد والقدرات إلى قوة شاملة أو عالمية."[3]

---

[1]فكيك حكيم، آثار الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي– فترة ما بعد الحرب الباردة–،**مذكرة ماستر**، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015– 2016، ص18– 20.

[2]جارش عادل، القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://**democraticac.de**/?p=38993 (12/06/2019)

[3]مباركية منير، (صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية– دراسة مقارنة لحالات: اليابان والين والهند)، **أطروحة دكتوراه**، جامعة باتنة، كلية الحقوق ، 2015– 2015، ص49.

ـ أسباب ظهور القوى الصاعدة في النظام الدولي

- برزت القوى الصاعدة بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، ويعود هذا إلى عدة أسباب أبرزها ما يلي:
- إرهاق الموازنة المالية للمعسكرين نتيجة للسباق نحو التسلح وسياستهما في النظام الدولي، جعل القوى الإقليمية تدرك مبكراً أنه لا بد من الاهتمام بالجاني الاقتصادي لتحقيق نقلة نوعية في التنمية بدلب الاهتمام بالمتغير العسكري فقط، وينطبق هذا التوصيف على اليابان، كوريا الجنوبية والصين.
- المساعدات الأمريكية المقدمة لبعض القوى الصاعدة جعلها تحقق قفزات نمو غير متوقعة حيث تندرج هذه المساعدات ضمن المحاولات الأمريكية لبناء تحالفات في النظام الدولي.
- الاستيعاب الكبير للقوى الآسيوية للتكنولوجيا ومضامين الفكر الليبرالي.
- الانتقال التدريجي لتمركز القوة من الغرب إلى الشرق وزيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي الذي أصبح ورقة رابحة تهيمن على مسار العلاقات الدولية، وهو طرح يؤيده "جوزيف ناي[1]".

المطلب الثاني: المواجهة الأمريكية للصعود الصيني المتنامي

شكل الصعود الصيني أهم التحديات لـقوة(الو.م.أ) الأمر الذي جعلها تحي استراتيجيات تواجه بها تعاظم الدور والنفوذ الصيني.حيث نجد (الو.م.أ) تسعى لتطويق النفوذ الصيني من خلال التحالف مع الدول المناوئة للصين، أو إثارة الاضطرابات في الدول والناطق ذات الأهمية الإستراتيجية لها، وأحيانا دعم الاضطرابات داخل الصين. وقعت (الو.م.أ) اتفاقية متعددة الأطراف مع إحدى عشرة دولة مطلة على المحيط الهادي وهي: شيلي، اليابان، ماليزيا، كندا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو، سنغافورة، أستراليا، بروناي و فيتنام، وهي اتفاقية شراكة اقتصادية، حيث صرح بعد ذلك الرئيس السابق "أوباما" بأن بلاده لن تسمح لبلدان أخرى كالصين بأن تغير كتابة وصياغة الاقتصاد العالمي[2].

ويرى الكثير من المحللين، بأن هذه الشراكة أهدافها اقتصادية، لكن ذلك يخفي وراءه أهداف سياسية وإستراتيجية، مفادها تطويق التوسع الصيني في منطقة المحيط الهادي، حيث تلعب الشراكة دور كبير لقطع الطريق في وجه الإستراتيجية الصينية الهادفة لزيادة نفوذها في منطقة الباسيفيك.

لقد أصبحت الإستراتيجية الرئيسية لـ(الو.م.أ) خلال الفترة المقبلة هي احتواء الصين، خاصة مع ظهور العديد من الدراسات والتنبؤات التي اعتبرت أن القرن الواحد والعشرين سيعرف توهج الصين كقوة عظمى تنافس (الو.م.أ) كقطب عالمي مهيمن، ولأنها منذ زوال الاتحاد السوفيتي أصبحت لدى (الو.م.أ) فكرة قائدة العالم ولن تسمح لأي قوة أخرى تشاركها في هذه المهمة، وهو ما يفسر سعيها لترويض القوة الصينية ومنعها من الوصول إلى درجة القوة العظمى. وقد ظهرت إستراتيجية احتواء الصين من قبل مستشارة الأمن القومي "كوندوليزا رايس"، عندما أعلنت أن الصين أصبحت تشكل تحديا للمصالح

---

[1]جارش عادل، نفس المرجع السابق.

[2]ابراهيم الغيطاني، **هل ستصبح الشراكة الاقتصادية عبر الهادي اتفاقية القرن الواحد والعشرين**،(القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2014)، ص36.

الأمريكية الحيوية في منطقة آسيا ومناطق أخرى من العالم، وطلبت مزيدا من الدعم الأمريكي للقوى الإقليمية في آسيا، خصوصا الهند واليابان وكوريا الجنوبية من أجل حفظ التوازن الاقليمي في آسيا.
لقد ألحت (الو.م.أ) على تمديد الحظر الأوروبي لإرسال الأسلحة للصين، كما أبرمت بدورها مع الهند اتفاقية حول بناء مفاعلات نووية سلمية ، وشكل ذلك بداية لمرحلة جديدة من العلاقات بين (الو.م.أ) والهند يتم من خلالها تقوية التحالف القائم بينهما، وهو الذي يخفي بين طياته إضعاف النفوذ الصيني وقوتها على المستوى الإقليمي[1].
في عام 1996 حدثت أزمة دبلوماسية بين (الو.م.أ) والصين، حيث اندلعت مناورات عسكرية كبرى في مضيق تايوان، والتي اعتبرها المراقبون على أنها أكبر تحد عسكري بين الدولتين، وبعد بضعة أيام من العرض العسكري الكبير للصين في المضيق، قامت (الو.م.أ) بتحريك أول حاملتي طائرات، وجها لوجه بين القوتين، واستمرت الأوضاع على حالها لعدة أيام، وقد كانت لحظات أحدثت حساسية كبيرة، صرحت بعدها (الو.م.أ) أنها مستعدة لمواجهة الصين بالقوة إن أرادت استعمالها، كما عبرت خلال ذلك أنها ستدعم تايوان وتستمر في ذلك كآلية لتطويق واحتواء قوة الصين وتصاعدها الإقليمي[2].
والملاحظ مما تقدم أن أكثر شيء ساعد(الو.م.أ) في إستراتيجيتها لتطويق واحتواء القوة الصينية، هو تجاوب القوى الإقليمية للصين واحتضانها للقوة الأمريكية وتحالفهم معها، للوقوف في وجه تمدد النفوذ الصيني.

---

[1]عبير بسيوني، عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين**،(القاهرة: دار النهضة العربية،2011)، ص131.

[2]أمين شلبي، **أمريكا والعالم**،(القاهرة: عالم الكتب، 2005)، ص334.

المطلب الثالث: عودة روسيا للساحة الدولية وتأثيرها على القوة الأمريكية

لقد مرت روسيا منذ عام 1991م، بدورة كاملة انحدرت فيها إلى مهاوي الفقر والفوضى والتبعية للمعسكر الغربي، وعدم القدرة على صيانة مصالحها وأمنها القومي و انعزلت بنفسها لفترة، حتى جاء الرئيس "فلاديمير بوتين" وأيقظ روحها القومية من جديد، فأعادت بناء صناعاتها وتحديث أساليب التكنولوجيا فيها، وتطوير جيشها وأجهزة استخباراتها، ثم كشفت عن ذلك خلال أزمتي كل من سوريا و أوكرانيا مابين الفترة (2013و2015)[1].

تعد روسيا في الوقت الراهن من المنافسين المحتملين لـــ(الو.م.أ)، فقد أعطت التجربة العالمية التي عاصرتها روسيا أيام الحرب الباردة، خبرة عميقة لها في كيفية قيادة العالم، وتحاول روسيا استعادة هذه المكانة، التي ترغب في العودة للساحة الدولية، كما تظهر تدخلاتها المتكررة في الأزمة السورية، وفي أوكرانيا ذلك.

وتعتبر روسيا قوة عسكرية نووية، حيث أظهرت "القوة النووية العالمية" لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، عام2015م، أن روسيا تمتلك مجموعة(7290) رأس حربي من إجمالي مخزون الرؤوس الحربية لديها، في مقابل(7000) رأس حربي لدى (الو.م.أ)[2].

وتظهر أهمية الدور الروسي التنافسي للقوى، في الخطاب السياسي للرئيس "بوتين" ، والذي يتحدى فيه صراحة الهيمنة الأمريكية على العالم، ويعتبر السلوك الأمريكي مصدرا لانتشار الحروب والفوضى فيه، كما يرفض التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول، رافعا لواء مبدأ "سيادة الدولة" الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ونهض على أساسه النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ودعا "بوتين" دول العالم للمشاركة معا في بناء نظام دولي جديد، يقوم على أسس التعددية والعدالة والمساواة بينها[3].

إن عودة روسيا للساحة الدولية تعتبر بمثابة تهديد صريح للقوة الأمريكية وذلك لما تملكه روسيا من مقومات سياسية على الصعيد الدولي(حق الفيتو) وأخرى عسكرية وجيوبوليتيكية وإيديولوجية وتجربة دولية في القيادة العالمية، كل هذه المقومات وغيرها، تجعل من روسيا منافس قوي للقوة الأمريكية.

---

[1]علي الدين هلال، **الشرق الأوسط بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي**، نقلا عن:
mC sr.net= news113 le 12/04/2019

[2]أسيل شماسنة، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، **رسالة ماجستير**، فلسطين،جامعة بيرزيت،2018، ص 47.

[3]علي الدين هلال، مرجع سابق.

في هذا الفصل تم التطرق إلى الترتيبات الأمريكية وانعكاساتها على النظام الدولي وذلك من خلال بناء تصور عام، حول كيفية انتقال (الو.م.أ) من القطبية الثنائية إلى الأحادية القطبية، وتفردها بالقوة العالمية، وبسط نفوذها على كل مناطق العالم، عن طريق تدخلاتها المستمرة في الشؤون الداخلية للدول بحجة الديمقراطية وحقوق الأفراد والشعوب، خاصة في ظل نظام دولي يتميز بالتطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيا الحديثة، وكيف انعكس ذلك على النزاعات الدولية التي تحولت إلى نزاعات داخلية وإقليمية، وفي ظل تدخلاتها المستمرة كانت هناك دولا تبني في قوتها لمواجهتها ومنافستها على القوة والنفوذ العالمي، حيث اكتشفنا كيف وجدت (الو.م.أ) نفسها في مواجهة ما يسمى بالقوى الصاعدة، خاصة مع بروز الصين كقوة اقتصادية وبشرية وجغرافية وتكنولوجية هائلة تنافس (الو.م.أ) على القوة والنفوذ، وكي أثر ذلك عليها، هذا من جهة ومن جهة أخرى رأينا عودة روسيا للساحة الدولية كقوة عسكرية وجغرافية لا يستهان بها ومنافستها وتحديها هي الأخرى (الو.م.أ). لكن هذه الأخيرة أعدت ترتيبات جديدة لتطويق القوى الصاعدة واحتوائها، فقامت بانضمامها لأكبر تجمع اقتصادي عالمي المتمثل في الباسفيك

للوقوف في وجه التمدد الصيني واحتوائه اقتصاديا، والترتيب الآخر هو التواجد العسكري في مناطق عدة من قارة آسيا لتطويق القوى الصاعدة في المنطقة وبأدوات ناعمة وأخرى صلبة ودمجهما وتوظيفهما بطريقة ذكية وهذا ما يسمى بالقوة الذكية كآخر تطور وتحول للقوة الأمريكية.

الخاتمة

الخاتمة:

تعد القوة بمفهومها الشامل (الصلبة– الناعمة –الذكية) أهم الوسائل التي تعتمد عليها (الو.م.أ)، من أجل فرض تفوقها وسيطرتها على النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، ولكن شكل استخدامها قد اختلف من حين لآخر، وذلك حسب مقتضيات وطبيعة البيئة الدولية، فـ(الو.م.أ) نجدها قد استخدمت القوة الصلبة في عهد الرئيس "جورج بوش" من خلال شن الحرب على العراق، أما خلال فترة الرئيس "باراك أوباما" فقد استخدمت القوة الناعمة والقوة الذكية، بعد فشلها في استخدام القوة الصلبة، كما نجد (الو.م.أ) قد فرضت هيمنتها على النظام الدولي على إثر تصدع المعسكر الشيوعي وتفردها كقوة عالمية، وبكل الوسائل الأمر الذي انعكس على النزاعات الدولية، خاصة بعد تنفيذها لإستراتيجية الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط على اثر اندلاع ما يسمى بموجة الربيع العربي، فاستخدمت (الو.م.أ) القوة الصلبة في كل من العراق وليبيا، والقوة الناعمة في تونس ومصر، والقوة الذكية في كل من اليمن وسوريا.

كما أن انعكاسات التحول في المفهوم الأمريكي للقوة على النظام الدولي تجلت في شكل ترتيبات سياسية وأمنية جديدة، ويبرز ذلك من خلال إعادة انتشار القوة الأمريكية في العديد من مناطق العالم، وبناء تحالفات سياسية وعسكرية وحتى اقتصادية من بينها وأهمها إنظمام (الو.م.أ) لأكبر تجمع اقتصادي عالمي لاحتواء التمدد الصيني والمتمثل في" الباسيفيك **APEC**"

كما نجد (الو.م.أ) ومن أجل الوقوف في وجه القوى الصاعدة التي تعمل على منافستها والحيلولة في مكانها، قد استخدمت القوة وبشكل متباين بين أقاليم النظام الدولي، ووجهت تركيزها نحو شرق آسيا التي تمثل تزاحم استراتيجي بين القوى، سواء الإقليمية أو الدولية، الأمر الذي دفع (الو.م.أ) لتكثيف تواجدها سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وأهم سياساتها في هذه المنطقة كانت سياسة التوسع لاحتواء الصين، باعتبارها أهم القوى المنافسة لـ(الو.م.أ) والوقوف في وجه النفوذ الروسي خاصة بعد عودة هذه الأخيرة للساحة الدولية.

ومن خلال ما تقدم في هذا البحث توصلت لاستخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية:

- ✓ أن التحول في مستويات الأمن أدي وبطريقة تفاعلية للتأثير على تحول مفهوم القوة خاصة في ظل القضايا العابرة للحدود كالهجرة والجريمة المنظمة الإرهاب الدولي.......حيث انتقل مفهوم الأمن من أمن الدول الذي كان يركز على حماية الحدود الجغرافية للدولة إلى أمن الأفراد وأصبح لزاما عن الدولة توفير أمنها ليس بوسائل تقليدية (القوة العسكرية) بل بوسائل حديثة .خاصة مع سرعة وكثافة التدفقات الفوق وتحت القومية.

- ✓ أن (الو.م.أ) وفي كل مراحل تطور نظرياتها الأمنية ركزت على القوة وعلى إثر أحداث 11سبتمبر تبنت إستراتيجية أمنية جديدة لحماية أمنها القومي حيث عادت لاستخدام الوسائل العسكرية وبشدة لفرض هيمنتها تحت ذريعة القضاء على الإرهاب الدولي وحماية أمنها القومي.
- ✓ كما رأينا من خلال التتبع لتحول مفهوم القوة الأمريكية من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة كان بعد فشل الوسيلة العسكرية في تحقيق أهدافها ومصالحها، الأمر الذي فرض عليها إتباع القوة الناعمة دون التخلي عن القوة الصلبة ودمجهما بطريقة ذكية وتوظيفهما بأسلوب جديد وتكيفها مع البيئة الدولية المتغيرة.
- ✓ التحول في مفهوم القوة الأمريكية يعكس محاولات التكيف وفقا لمتغيرات البيئة الدولية، وأن امتلاك مصادر القوة ليس عاملا محوريا للهيمنة الدولية والتأثير على النظام الدولي، بل العامل الحاسم والمحدد في ذلك هو كيفية وطريقة استخدامها، وهذا ما تعمل على تطويره (الو.م.أ) من خلال جهود مختلف التيارات الفكرية الأمريكية ومراكز البحث الإستراتيجية، التي تبدع في كل مرة في إيجاد طريقة بوسائل جديدة لاستخدام القوة وتبريرها وجعلها مرنة في ظل المتغيرات الدولية والعالمية.
- ✓ أن لتحول مفهوم القوة الأمريكية آثارا سلبية انعكست على النظام الدولي، والذي بدوره كان له انعكاسات على تحول مفهوم القوة خاصة مع ظهور قضايا أمنية جديدة إثر نهاية الحرب الباردة، التي تستدعي استخدام جميع وسائل القوة وأنواعها(الصلبة والناعمة والذكية).
- ✓ أن الهيمنة التي وصلت لها (الو.م.أ) لا تعود للقوة واستخداماتها فقط، بل لسيطرتها على المؤسسات والمنظمات الدولية والعالمية وفي جميع الأصعدة السياسية مثل هيئة الأمم المتحدة والاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعسكرية مثل حلف شمال الأطلسي.
- ✓ كما تم التوصل لإثبات صدق الفرضية من خلال التوصل للانعكاسات الطارئة على النظام الدولي من خلال التحول الحاصل في المفهوم الأمريكي للقوة في شكل ترتيبات أمريكية جديدة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- إبراهيم ألغيطاني، **هل ستصبح الشراكة الاقتصادية عبر الهادي اتفاقية القرن الواحد والعشرين**،(القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2014).

2-أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11أيلول** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

3- إسماعيل علي سعد ،**نظرية القوة** ، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989).

4- أمين شلبي، **أمريكا والعالم**،(القاهرة: عالم الكتب، 2005).

5- جوزيف ناي، **القوة الناعمة** ، (الرياض : مكتبة العبيكان للنشر ، 2007).

6- جوزيف-س- ناي(الابن)، **مفارقة القوة الأمريكية**، تر: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان،2003).

7- جوزيف-س- ناي(الابن)، **مستقبل القوة** ، تر: عبد الحميد نافع، (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2015).

8- جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا**، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط2، 2013).

9- حيدر علي حسين ،**سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي** ، (عمان:مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013).

10- حمد حازم موسى، **إدارة التغيير الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجا**،(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014).

11- خليل ثائر حمد ،**الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية** ، (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ،2016).

12- ريا قحطان الحمداني، **الإسلامو فوبيا جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية-CAIR-**، (مصر: دار الكتب المصرية، 2011).

13- زبينغو برجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، تر: عمر الأيوبي،(بيروت: دار الكتاب العربي،2004).

14- زياد علي العلي . **القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد** ، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2015) .

15- عبير بسيوني، عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين**،(القاهرة: دار النهضة العربية،2011).

16- عامر مصباح، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية 2017).

17- عادي سليمان العبيكي، **القوة في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2015).

18- عباس فيصل ، **العولمة والعنف المعاصر: جدلية الحق والقوة** ، (بيروت : دار المنهل اللبناني، 2008).

19- علي أغوان بشار بكر، **الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط** ، (بغداد : مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 2013).

20- عبد الفتاح بشير، **تجديد الهيمنة الأمريكية** ، (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2010)

21- عبد السلام محمد ، **الخارطة الجديدة للانتشار العسكري الأمريكي: دراسات إستراتيجية**، (القاهرة: د ـ د ـ ن، 2004).

22- فؤاد العشا ، **النظام العالمي الجديد : عالم بخمس رؤوس** ، (دمشق : دار الجمهورية ، 1994).

23- مرتضى سيد، **الإمبراطورية الأمريكية : ثلاثية الثروة . الدين . القوة من الحرب الباردة الى مابعد أحداث 11سبتمبر**، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2003)

24-هادي قبسي ،**السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية** ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ،2008).

25- هيرد جرا يمي، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**،(أبو ضبي: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013).

26- هارون فرغلي ، **الإرهاب العولمي**، (د.ب. ن: دار الوافي للنشر2006).

ب - <u>المجلات والدوريات</u>:

1- أزهار عبد الله حسن ، إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 ، **مجلة تكريت للعلوم السياسية** ، العدد 9 ،(د – ت – ن).

2- حبيب كمال السعيد، الجغرافيا السياسية الجديدة والعنف في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، 2012.

3- مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط، **السياسة الدولية**، العدد174، اكتوبر 2008.

4- محمد قاسم هادي ، القوة الذكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، **مجلة العلوم السياسية** ،(د .ع .ن) ، (د.ت.ن).

ج/<u>المذكرات</u>:

1- أسيل شماسنة، (النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين)، **رسالة ماجستير** ، فلسطين، جامعة بيرزيت ، 2018.

2- إياد خلف عمر الكعود، (إستراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية)،**رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، 2016.

3- تركية بوشيبة، (تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاته في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة)، **مذكرة ماستر**، جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016 – 2017.

4- حكيم فكيك، (آثار الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي- فترة ما بعد الحرب الباردة)، **مذكرة ماستر**، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2016

5- خالد معمري جندلي ، (التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة) ، **رسالة ماجستير** ، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2008/2007.

6- سماح عبد الصبور،(القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية) ،**رسالة ماجستير**،جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2013.

7- مباركية منير، (صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية- دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند)، **أطروحة دكتوراه**، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2015.

د/المواقع الالكترونية:

1- أحمد فريجة ، لدمية فريجة ،**الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة** ، نقلا عن الموقع الالكتروني :

https://revues.univ_ourgla.dz.index.PHP

2- أيمن عبد الكريم حسين ،**القوة الناعمة وتوظيفها في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط**، نقلا عن www.bayancenter.org(2016)le17/10/2018

3- أيمن الفيصل ، **القوة الناعمة وتوظيفها في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط** . نقلا عن الموقع:

http // www.bayancenter.org

4- سليم كاطع علي ، التوظيف الأمريكي لمنظمة الأمم المتحدة في معالجة القضايا الدولية 2017، نقلا عن الموقع:

http//democratic.de

5- عادل جارش ، **القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات**، نقلا عن الموقع الالكتروني:

https://democraticac.de/?p=38993

6- علي الدين هلال، **الشرق الأوسط بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي**، نقلا عن:

mcsr.net= news113

7- محمد جديد، **الاستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب- نعوم تشو مسكي** نقلا عن الموقع الالكتروني:

www.universaltruth.wordpress.com

8- مروان محمد حج محمد،السياسة الخارجية الأمريكية،**الموسوعة السياسية**.نقلا عنالموقع الالكتروني:

https://political-encyclopedia.org

9- يمني سليمان، **القوة الذكية-المفهوم والأبعاد:دراسة تأصيلية**. نقلا عن الموقع الالكتروني:

info.eipss-eg.org

10- Samir .DZ**ماهية القوة الصلبة وعناصرها وأنماطها**،الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.نقلا عن:

http://www.politic-dz.com

هـ/المراجع باللغة الانجليزية:

1-Joseph S. Nye, "**Soft Power**", **Foreign Policy**, No. 80, Twentieth Anniversary (autumn, 1990).

2-SimonaVasilevskyte, "**Discussing Soft Power theory after Nye: the case of Geun Lee's** theoretical approach

ملخص

تناول بحثي موضوع التحول في المفهوم الأمريكي للقوة وانعكاساته على النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، إذ يعد مفهوم القوة مفهوما محوريا في العلاقات الدولية خاصة، وحقل العلوم السياسية عامة، كما نجد أن هذا المفهوم قد طرأ عليه تحولات منذ نهاية الحرب الباردة إلى عصرنا الحالي، حيث كان مفهوم القوة ينحصر في الجانب العسكري فقط (القوة الصلبة).

مع تطور القضايا الأمنية وظهور تهديدات أمنية جديدة لا يمكن القضاء عليها من خلال الوسائل العسكرية كالهجرة والجريمة المنظمة.......... وتغير البيئة الدولية إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبح لابد لمفهوم القوة الأمريكية أن يطور ويتحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة فالقوة الذكية عن طريق دوائر الفكر الأمريكي، ويتماشى ومتطلبات البيئة الدولية، ونظرا لتحول مفهوم القوة الأمريكية فقد اختلفت طريقة استخدام القوة الأمريكية من حين لآخر، الأمر الذي انعكس على النظام الدولي في شكل ترتيبات أمريكية جديدة، خاصة مع بروز ظاهرة القوى الصاعدة (الصين وروسيا) ومنافستها لـ(الو.م.أ) كقوة عالمية لا تزال تهيمن على النظام الدولي، وبكافة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية و القيمية، أو بدمج كل هذه الوسائل في أسلوب ذكي وجديد توظفه حسب توجهاتها ومصالحها بما يتلاءم ومخرجات البيئة الدولية، والاستمرار في السيطرة والتأثير على النظام الدولي.

Abstract

My research has dealt with the transformation of the American concept of power and its impact on the international system since the end of the Cold War. The concept of power is a central concept in international relations, especially in the field of political science. The concept has undergone transformations since the end of the Cold War. In our time, the concept of force was confined to the military side only (hard power).

With the development of security issues and the emergence of new security threats can not be eliminated through military means such as migration Organized crime…….and the change of the international environment Following the collapse of the Soviet Union, has become the concept of American power to develop and transform from hard power to soft power and Smart power Through the circles of American thought, And in accordance with the requirements of the international environment, and given the transformation of the concept of American power, the method of use of American power has changed from time to time, which was reflected on the international system in the form of new American arrangements, especially with the emergence of the phenomenon of emerging powers (China and Russia) and its rival to the (U. S.A) As a global power that still dominates the international system, and by all political, economic, military, cultural and values means, or by integrating all these means in a new and intelligent manner that employs it in accordance with its orientations and interests in accordance with the outcomes of the international environment and the continued control and influence of the international system.